www.kassioun.org

1101

الاثنين 19 كانون الاول 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الصناعة عصب البلاد.. إلى أي درك يمكن أن نصل بعد؟ [12]

الافتتاحية

خصخصة المحروقات والـ «خطوة مقابل خطوة»!

جرى خلال الأيام الماضية تمرير قرار يسمح لشركة خاصة بالدخول إلى سوق توزيع المحروقات عبر عدة محطات جرى الإعلان عن بعض منها على أن يتم إعلان غيرها في وقت لاحق، وجرى ذلك تحت ذريعة الحاجة إلى «تقديم حلول للمواطن» في خضم أزمة شاملة أحد أهم معالمها هي أزمة الكهرباء وأزمة المواصلات وأزمة المحروقات.

وكما هي العادة مع كل الإجراءات التي تقوم بها الحكومات السورية المتعاقبة، والتي يجري تقديمها تحت شعار مصلحة المواطن، فهذا الإجراء أيضاً هو بالضد من مصلحة 90% من السوريين.

بدايةً، ولمن يحاول القول: إنّ السماح لشركة خاصة بتوزيع المحروقات ليس خصخصة، ينبغي التذكير بأنّ دخول شركة خاصة لهذا القطاع، يعني إنهاء حصرية واحتكار شركة القطاع العام سادكوب، ويعني فتحاً للباب على إنهائها هي نفسها وبشكل كامل مع الوقت.

إذا كانت أزمة المحروقات طوال سنوات، وخلال الأشهر الأخيرة خاصة، يجري تعليقها على العقوبات والحصار حصراً، فإنّ استغلالها للوصول إلى قرار الخصخصة هذا، يفتح الباب للتفكير جدياً، بأنّ جزءاً من الأزمة الأخيرة على الأقل، هو مفتعلٌ تمهيداً لتمرير الخصخصة بوصفها «العلاج بالكي»، بل وبوصفها «مطلباً شعبياً»، كما سبق أن وصلت الأمور بوسائل إعلام رسمية أيام تم رفع سعر الخبز، بأن تصور الأمر وكأنه استجابة لمطلب المواطنين!

ما أثبتته الأيام التي مرت بعد القرار، وما ستثبته الأيام القادمة أكثر، هو أنّ الخصخصة لم ولن تحل الأزمة الراهنة، بل وحتى لن تخفف منها، وعلى الأغلب فإنها ستزيدها عمقاً؛ فاستلام شركة خاصة للتوزيع لن يحل الجانب الخارجي من المسألة المتعلقة بكيفية توفير المادة، ولكنّه بالتأكيد سيزيد أرباح مورديها. أسوأ من ذلك، أنّ تسليم رقاب الناس للموردين الخاصين وأسعارهم، ومن وراءهم من متنفذين بطبيعة الحال، يعني تسليم الاقتصاد السوري بأكمله لأيدي هؤلاء الموردين؛ فالمحروقات لا تعني النقل والتدفئة فحسب، بل وأيضاً الزراعة والصناعة، وأسعار المنتجات على اختلافها، وسلب قطاع بهذه الأهمية من يد الدولة، يعني سلب القليل المتبقّي في يدها من أدوات للتدخل بالسوق، ولتحفيز الإنتاج، ولحفظ الأمن الغذائي، وتالياً السياسي، علماً أنّ مؤسسات الدولة لا تلعب هذا الدور حالياً على كل حال.

لا يمكن تفسير هذه الخطوة الجديدة بأن هدفها مقصور على تحقيق مزيد من الأرباح للقلة الناهبة، مع أنّ هذا جزء من الأسباب. ما نعتقد أنه أكثر أهمية هو الأمران التاليان:

أولاً: تشكل خصخصة قطاع توزيع المحروقات، خطوة إضافية ضمن التنفيذ المتواصل لبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين، وضمن اللبرلة الكاملة للاقتصاد السوري، وربما يكون المعنى السياسي لهكذا إجراء، أنه خطوة في إطار الـ «خطوة مقابل خطوة» بوصفه المشروع الأمريكي والغربي المعلن في سورية.

ثانياً: الهدف بعيد المدى من خصخصة قطاع بهذه الأهمية، هو أنّ أولئك الذين يضعون يدهم عليه، يخططون لا للحاضر فقط بل وللمستقبل أيضاً، ويعتقدون أنّ إمساكهم بقطاعات حيوية ضمن الاقتصاد السوري، سيسمح لهم بالتحكم اللاحق ليس باقتصاد البلاد فحسب، بل وبسياستها في نهاية المطاف... أي أنهم يحاولون تأبيد نفوذهم عبر طرق «فنية».

إنّ شتى المحاولات التي يدفع باتجاهها أصحاب النفوذ المالي الكبير، والسياسي الكبير تالياً، لن تضمن لهم شيئاً في مستقبل سورية؛ فكل أنواع الإجراءات في مرحلة كالتي تعيشها البلاد قابل للعودة عنه في مرحلة لاحقة، ناهيك عن أنّ الاستمرار بهذا النوع من الإجراءات التي تعمق أزمات السوريين وتشل البلاد بأسرها، تحمل مخاطر كبرى على استمرار البلاد نفسها، ليغدو الرهان على مستقبل البلاد رهاناً عليها وعلى وجودها.

كل ذلك يعيد التأكيد على أنّ المطلوب في سورية، ليس فقط «عملية سياسية» تكون شكلاً من التوافق والتحاصص بين أطراف سياسية، بل المطلوب تغيير جذري شامل على أساس القرار 2254 للطبيعة الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية لكل من النظام والمعارضة على حد سواء، واللذان أثبتا بما يكفي ويزيد، أنّهما يمثلان معاً فئة الـ10% من السوريين أو أقل، بينما يغيب تمثيل 90% من السوريين، الذين هم وحدهم أصحاب المصلحة في التغيير الحقيقي.

شؤون عمالية

الأجور قضية سياسية وطبقية

02

ملف «سورية 2022»

الجولاني ينضم لرافضي تسوية سورية- تركية

05

شؤون محلية

حماية الليرة تبدأ بإنهاء السياسات التي تضعفها!

09

شؤون عربية ودولية

حول تصعيد اقتصادي أوسع من جبهة القتال في أوكرانيا

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الأجور قضية سياسية وطبقية

إن الأجور هي أكثر القضايا التي يجري تداولها في مواقع العمل وفي الشارع وفي الجلسات الخاصة والعامة، وبين جميع العاملين بأجر، كون الأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حد بمعيشة العمّال وعائلاتهم، لتأمين حاجاتهم الضرورية، التي تمكنهم من تجديد قوة عملهم المنهكة إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

يجري التداول في وسائل الإعلام المختلفة وعلى لسان حاكم مصرف سورية المركزي بأن الحكومة قادرة على دفع الرواتب والأجور لسنوات وليس لعدة أشهر فقط بهذا المعنى أن لدى الحكومة ما يكفي من أموال لكي تدفعها كأجور للعمال في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، والسؤال لماذا تحتجز الحكومة تلك الأموال المكدسة ولا تزيد بها أجور العمال الذين وصلوا إلى مراحل متقدمة في الجوع والعوز؟

كثير من «الخبراء الاقتصاديين» يصرّحون بأن تحسين الوضع المعيشي لا يتم بزيادة الأجور ولم يخبرونا كيف سيتم تحسين الوضع المعيشي للعمال والفقراء عموماً إذا لم تجرِ زيادة حقيقية على الأجور، فهل هناك خطط سحرية عند الحكومة لتخرج الزير من البير أم سيبقى الوضع على ما هو عليه؟ لقد حفظنا الدرس جيداً فهناك طريقة واحده تلجأ إليها الحكومة للزيادة، تتفق مع المثل الشعبي الذي يقول «من دهنه سقّيله» تذهب إلى رفع أسعار المشتقات النفطية وتحرّر الأسعار من الدعم الذي تتغنى به على مدار السنوات السابقة ومن هذه الوفورات كما تقول الحكومة ستزيد الأجور، أي ستزيد أجورنا من جيوبنا الخاوية والخالية وهي بهذا الأمر تكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد، أولاً، أعادت توزيع الدخل الوطني المتمثل بالنسبة بين الأجور والأرباح لصالح الأرباح، أي لصالح قوى النهب، والعصفور الآخر الذي أصابته بحجرها هو إسكات العمال وعموم الفقراء ومنعهم من «النقّ» عن الأجور وهم بهذا يسعون لأقناع العمال أنه ليس بالإمكان أفضل مما هو كائن.

لم يصدر عن النقابات الموقف المطلوب عمالياً، والذي يعبّر عن الكارثة التي وصل إليها العمال، بل انجرّت في طرحها إلى تلك المواقع التي تسير بها الحكومة في قضية الأجور، وبدأت تقول: الزيادة على الأجور مرتبطة بالموارد، ولكنها لم تحدد أية موارد ستتم من خلالها زيادة الأجور بل تركت الأمور مفتوحة لأن تحديد مصدر الموارد التي ستتم من خلالها زيادة الأجور وهي من مصادر قوى النهب والفساد الكبيرين، يعني موقفاً لا يتوافق وشراكتها مع الحكومة في مواقفها واستعاضت عن المواجهة دفاعاً عن حقوق العمال بموقف هي تعلم عدم دقته وعدم فائدته في تحسين مستوى معيشة العمال، حيث تبنّت تحسين متممات الأجور وأشادت به كإجراء يُستعاض به عن الزيادة المطلوبة والعادلة.

إنّ قضية الأجور قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعني: الموقف من الناهبين، فبقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقية من جيوب الناهبين، حيث الموارد التي تُمكّن من زيادة حقيقية، يعني انحيازاً واضحاً للناهبين على حساب المنهوبين، وهذا الواقع يدركه العمال تماماً بحسهم الطبقي، وبعملهم الفعلي خلف الآلات، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب والندوات، ولكن له مسار آخر سيذهبون إليه في اللحظة التي تكون مواتية لذهابهم.

أنواع الأجور والمرتبات

هناك تصنيفات متعددة للأجور تختلف تبعاً لاختلاف الأساس الذي يعتمد عليه أثناء عملية التصنيف وهي كالآتي:

■ اديب خالد

تصنيف الأجر على أساس القوة الشرائية

«أجر اسمي: هو مقدار ما يحصل عليه العامل من مبالغ نقدية مقابل ما يقوم به من أعمال- وأجر حقيقي: هو مقدار السلع والخدمات التي تشترى من الأجر الاسمي إشباعاً لحاجات الفرد أي عبارة عن القوة الشرائية التي يحصل عليها العامل بهذا الأجر».

وتصنيف الأجر على أساس طبيعته «أجر نقدي: هو مجموع الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد تعويضاً عن عمله- أجر عيني: ويتمثل ما يتلقاه الفرد لقاء عمله في شكل سلع وخدمات ومن أمثلتها العلاج والمواصلات والسكن... إلخ».

تصنيف الأجر على أساس الوعاء «مجموع الأجر- صافي الأجر: ويمثل الأجر الإجمالي مخصوماً منه الاستقطاعات القانونية».

تصنيف الأجر على أساس التخصص «الأجر كتكلفة: تمثل الأجور أحد عناصر التكلفة الأساسية التي تؤثر تأثيراً حاسماً في الوضع الحالي للمنشأة وتقسم إلى أجور مباشرة وغير مباشرة. الأجر كدخل».

تصنيف الأجر على أساس الغرض منه «الأجر الأصلي: ويتمثل في الأجر المحدد على أساس تقييم الوظيفة التي يشغلها الفرد- أجر إضافي: هو ما يدفع زيادة عن الأجر العادي لقاء العمل الذي يؤدى خارج أوقات العمل العادية- أجر تشجيعي: ويتمثل في الأجر الذي تقرره المنشأة للوحدات الإنتاجية الإضافية التي يتم إنتاجها فوق المعدل المقرر في الوقت المعياري وقد يكون الأجر فردياً أو جماعياً».

تصنيف الأجر على طريقة الدفع «أجر حسب الزمن- أجر حسب الإنتاج».

التعويضات غير المباشرة: ويطلق على هذه الحوافز بالمزايا الوظيفية الإضافية وهي عبارة عن خدمات متنوعة ذات قيمة مالية تقدمها المنظمات لجميع العاملين لديها كمحفز فيها دون مقابل أو بتغطية جزء من تكلفتها وهي مثل التأمين الصحي والتأمين على الحياة والضمان الاجتماعي والإجازات المرضية وتوفير الطعام في العمل... إلخ، وسميت بغير المباشرة لأن الحصول عليها غير مرتبط بجهد أو نشاط الفرد في أداء العمل المناط به.

الأسس والشروط الواجب مراعاتها لإعداد نظام الأجور والمرتبات

تتمثل أهم الأسس أو الشروط التي يجب أن تراعى أثناء إعداد أنظمة أو هياكل الأجور في أجهزة الدولة أو القطاع الخاص:

العدل في الأجور والمرتبات

العدالة هنا لا تعني التسوية الحسابية بين العاملين كما تذهب إليه بعض الأنظمة وإنما تعني التقدير السليم للأجر الذي يتفق مع مستوى الوظيفة ومسؤولياتها والجهد المبذول فيها وقدرات الناس المتفاوتة في أدائها.

الكفاية في الأجر

أو الحد الأدنى من الأجور والمرتبات يجب أن يراعى أثناء وضع نظام الأجور أو الحد الأدنى من الأجور والمرتبات مناسباً بحيث يكفي حاجة الفرد وحاجة من يعول من أفراد أسرتهم ويفي بالأعباء المعيشية ويحميه من الانحراف ويمكنه من العيش الكريم.

معلومية الأجر، يشترط أن يكون الأجر معلوماً بالوصف أو المشاهدة للعامل ويجب أن يحدد في النظام الوقت الذي يدفع الأجر خلاله فقد يحدد هذا الوقت بالساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر هذا في حالة اتباع نظام الأجر بحسب الإنتاج فإنه يلزم دفع الأجر عند الانتهاء من العمل.

العوامل المؤثرة في تحديد المرتبات والأجور:

منها القوانين والتشريعات السائدة حيث تكاد لا توجد دولة بالعالم ليس لها قوانين تنظم الأجور وهذه القوانين ملزمة لكل المنشآت الخاضعة تحدد الحد الأدنى للأجر الذي تنص عليه التشريعات.

جماعات الضغط والمساومة الجماعية النقابات: يمكن أن تمارس هذه الجماعات ضغطاً يؤثر في تحديد مستوى وهياكل الأجور.

سوق العمل وحالة الاقتصاد: حيث يعد الوضع الاقتصادي عاملاً مهمّاً يؤثر على مستوى الأجور ومعدل دوران الأجور التي تدفعها المنشآت المناظرة والمنافسة، ففي الكساد يتردد العامل الذي يشعر بعدم الرضا عن ترك العمل خوفاً من البطالة.

جماعات الضغط والمساومة الجماعية النقابات يمكن أن تمارس هذه الجماعات ضغطاً يؤثر في تحديد مستوى وهياكل الأجور

الموازنة والنقابات

تبذل الحكومة كل ما بوسعها لتوفير أفضل الظروف والأوضاع الملائمة لقوى رأس المال والمستثمرين بما فيهم قوى الفساد، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها، وكذلك من خلال تأمين تلك البيئة القانونية والتشريعية التي تؤمّن المزايا المختلفة والمتزايدة لهذه الاستثمارات المختلفة تحت يافطات عدة ومنها توفير هذه المادة أو تلك.

■ نبيك عكام

بينت كل أحداث الأزمة التي تعصف بالبلاد أن العمال هم الأشد حرصاً على الإنتاج والأكثر صدقاً وأماناً في حماية منشآتهم وآلات معاملهم

أما العمال وتحسين وضعهم المعيشي وتحسين أجورهم بما يتناسب مع حالهم هذا وإيجاد تلك البيئة القانونية والتشريعية التي تضمن حقوقهم المختلفة في العمل والحياة الكريمة وخاصة الأجور المتدهورة دائماً فهي تضع كل ما تيسّر لها من عراقيل وسدود لكبحها وتقليصها خدمة لتلك القوى، وخلال الفترات السابقة استطاعت الحكومة أن تبسط جزءاً من يدها على الحركة النقابية وتفرض عليها بعضاً من ضغوطها وتفرّغها من جوهرها الحقيقي مع بقاء شكلها البراق.. ودفع الحركة النقابية لتبني تلك الشعارات التي لا تعبر عن الجوهر الكفاحي والنضالي للحركة مثل النقابات والحكومة تحت سقف واحد، مما أفقدها جزءاً هاماً من استقلاليتها مما أضعف العديد من أدوات نضالها الضرورية والهامة لتحصيل حقوق الطبقة العاملة ومطالبها المحقة التي يضمنها ويكفلها الدستور وخاصة لقمة عيشها وعملها. صدر قانون الموازنة العامة لعام 2023 بتحديد اعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023 بمبلغ إجمالي قدره 16550 مليار ليرة سورية. وهي لا تختلف من حيث الجوهر عن الموازنات السابقة خلال هذه الأزمة. حيث حاولت أن تغطي الكثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلخ. ولكن ما يهمنا في هذا المقال ماذا سينوب الطبقة العاملة من هذه الموازنة، وما هي الاستحقاقات التي يجب أن تحصل عليها من حقوق مختلفة تشريعية ومعيشية وديمقراطية وغيرها من الحقوق المشرعة دستورياً ودولياً، وهي مازالت منقوصة، أو التي فقدتها خلال تعاقب الحكومات السابقة.

إن الموازنة العامة للدولة بتراجع مستمر إذا ما قيست بمستوى التضخم والغلاء الفاحش وخاصة للمواد الأساسية لحياة العباد. والسؤال هل أخذت الموازنة بعين الاعتبار معدّل الجوع والفقر وكيفية توزيع الدخل الوطني، بين الأجر والأرباح. من خلال قراءة أرقام الموازنة التي صدرت لعام 2023، نجد أنها تمضي نحو إلغاء الدعم الاجتماعي، حيث خصص له مبلغ 4927 مليار ليرة، بينما كان 5529 مليار ليرة في موازنة العام 2022، وهذا يعتبر تراجعاً وانخفاضاً مقارنة بمستوى التضخم الحاصل، وكذلك حسب الموازنة الصادرة لعام 2023، نلاحظ ضعفاً كبيراً في حجم الإنفاق الاستثماري الذي يسهم في دعم الاقتصاد.

وبالعودة إلى التنظيم النقابي فالتنظيم النقابي ليس مجرد هيئات نقابية ينحصر نشاطها في مجال الخدمات النقابية البسيطة من مساعدات إنسانية صحية واجتماعية وغيرها فقط. بل له كل الإمكانيات وله الحق بمراقبة أداء الحكومة الاقتصادي وممارساتها. ويمكن أن يكون له دور فاعل في لجم تلك السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة المحابية لقوى الفساد والنهب. المعادية بالضرورة لمصالح العمال والكادحين. وإننا نعتقد أن إغضاب هذه الحفنة من الفاسدين والناهبين لاقتصادنا الوطني أسهل بكثير من إغضاب العمال وكافة الكادحين، وقد بينت كل أحداث الأزمة التي تعصف بالبلاد أن العمال سواء كانوا في القطاع الخاص أو قطاع الدولة هم الأشد حرصاً على الإنتاج والأكثر صدقاً وأماناً في حماية منشآتهم وآلات معاملهم.

الطبقة العاملة

بعد الإضراب زيادة أجور عمال السكك الحديدية النمساوية

حصل على ما يقرب من50 ألفاً من عمال وموظفي السكك الحديدية النمساوية على زيادة في الأجور بمعدل 9,8% من متوسط الأجور عقب انتهاء المفاوضات الثلاثاء 13 من الشهر الجاري بين نقابة العمال وإدارة شركة السكك الحديدية في النمسا بعد الإضراب الذي نفّذه العمال في أواخر الشهر الماضي. وأعلنت نقابة العمال وإدارة شركة السكك الحديدية أن الأجور المنخفضة سوف تزيد بنحو 12% وستتم زيادة هذا الحد الأدنى تدريجياً لتصل الزيادة إلى 480 يورو بحلول شهر شباط عام 2024. وقالت إن نتيجة المفاوضات تساعد شركة السكك الحديدية على أن تظل عامل جذب للباحثين عن فرص عمل. وتعتزم شركة السكك الحديدية النمساوية المملوكة للدولة توظيف 3 آلاف شخص سنوياً في السنوات المقبلة.

بدء إضراب عمَّال السكك الحديد في بريطانيا

بدأ ما يقارب 40 ألفَ عامل بشركات السكك الحديد الثلاثاء 13 كانون الأول، إضراباً عن العمل يستمر يومين من أجل المطالبة بزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل. فيما شهدت بعض المناطق الريفية في إنجلترا وإسكتلندا وويلز توقفاً تاماً لحركة القطارات. ويأتي الإضرابُ بعد أن رفضت النقابات العمالية للعاملين في شركات السكك الحديد العرضَ المقدم من الحكومة البريطانية بزيادة الرواتب، فيما سيعاود العمال الإضراب يومي الجمعة والسبت المقبلين أيضاً. ولا يقتصر التحرك على عمال السكك الحديد بل يشمل عناصر الأمن في قطارات «يوروستار» التي تسيّر رحلات إلى أوروبا وعناصر حرس الحدود، وتتركز أغلب المطالب التي شهدتها بعض القطاعات الحيوية في بريطانيا على زيادة الأجور في مواجهة التضخم الذي تجاوز 11 بالمئة،

إيطاليا إضراب للعمال

أعلنت نقابات عمال نقابة متروبوليتان وغرفة العمل الإقليمية في باري بوليا الاحتجاج من خلال القيام بإضراب في 14 كانون الأول ومن المتوقع أن يشارك مئات العمال. من أجل المطالبة بتحسين الأجور وإدانة اتساع فجوة الدخل مقارنة مع ارتفاع الأسعار في جميع أنحاء البلاد. ويتجمع العمال النقابيون في باري الإيطالية في ساحة فيديريكو دي سفيفيا. من المرجح أن تراقب السلطات المظاهرة الاحتجاجية وقد تحاول تفريق المتظاهرين. على الرغم من تأكيد النقابة أن العنف غير مرجح، وطالبت النقابة السلطات بحماية الاحتجاج التحذيري للعمال من أجل مطالبهم المحقة، تجنباً لاستبعاد المناوشات الصغيرة إذا حاول البعض اختراق الاحتجاج.

ملاوي إضراب قضائي في المحاكم

ينظم عمال الدعم في السلك القضائي في ملاوي إضراباً على مستوى البلاد بهدف إجبار الحكومة على تحسين ظروف عملهم. أدى الإضراب، الذي بدأ يوم الاثنين 12 كانون الأول، إلى شل المحاكم، يقول العمال المضربون إنهم لن يستأنفوا العمل إلا إذا عالجت الحكومة مطالبهم بتحسين شروط وظروف عملهم وزيادة رواتبهم. يعقد المسؤولون في القضاء الملاوي اجتماعات مع قادة العمال المضربين في محاولة لإقناعهم بإلغاء الإضراب. لكن المضربين قالوا إنهم لن يستأنفوا العمل حتى تلبية مطالبهم. وقال المتحدث باسم العمال المضربين، إن الإضراب هو نتيجة لفشل الحكومة في احترام مطالب العمال بشأن شروط وظروف العمل وقال «نحن نتفهم الوضع الاقتصادي لكن ما فعلته وزارة المالية، ليس ما ناقشناه.

القوى المنتجة... مزيد من الانهيار والتدمير

انطلاقاً من أزمة المحروقات الحالية– التي تنتج عنها عدة أزمات– بات وضع الطبقة العاملة يرثى له بسبب حجم المعاناة المتزايد في هذه الأيام، التكاليف المعيشية بأعلى مستوياتها وبارتفاع متزايد، ندرة المواصلات، انخفاض القوة الشرائية، تضخم مستمر ومستمر، ارتفاع معدلات البطالة المرتفعة أساساً، وغيرها الكثير من الأزمات التي تضرب بشكل مباشر وغير مباشر القوى المنتجة في مقتل وتساهم في انهيار ما تبقى من الاقتصاد الوطني وهذا ما يستدعي تدخلاً سريعاً بحلول جذرية وعميقة تساهم بإنقاذ ما تبقى..

■ مراسل قاسيون

العمال المياومون من بؤس قديم إلى بؤس متجدد أكثر تدميراً:

ظاهرة العمال المياومين ظاهرة متجددة في هذه الأيام فهي مرتبطة بالطبقة العاملة منذ عشرات السنوات، ولكن خصوصيتها في هذه الأيام قاسية جداً أكثر من أي وقت مضى. يتجمع عشرات العمال يومياً منذ ساعات الفجر الأولى في الساحات الرئيسية بمختلف البلدات والقرى سعياً منهم لنيل فرصة عمل لحظية ومؤقتة تساعدهم على تأمين قوت اليوم، ولكن في ظل الأزمة القاسية اقتصادياً لا يجد هؤلاء المياومون أية فرصة يمكن استغلالها من أجل تأمين تكاليف المعيشة المرتفعة بشكل جنوني.

وبناء على تجدد هذه الظاهرة قمنا بزيارة أحد التجمعات بالريف الدمشقي في مدينة صحنايا والتقينا بأحد العاملين المنتظرين فرجاً مؤقتاً يبعد عنهم هموم المعيشة ليوم واحد.

السيد عمار من محافظة دير الزور يبلغ الخامسة والثلاثين من عمره، اعتاد الوقوف والانتظار مع مجموعة من الرجال يومياً طالبين ومنتظرين أية فرصة عمل تتاح لهم مهما كانت سواء «عمال بناء، عمال زراعيين، إلخ» وبعد مرور الوقت ونفاد الفرصة اليومية في الحصول على عمل يومي وقبل أن يعود إلى بيته– منكسراً ومنهكاً من أثقال الالتزمات التي تنتظره– جلسنا بالساحة ذاتها وتبادلنا بعض الأفكار الخاصة بهذا العمل في ظل الأزمة الحالية، ووضح لنا عمار أنه لم يتم طلب أي عامل منذ قرابة الأسبوعين وبالتالي فإنه منذ أربعة عشر يوماً يأتي ويقضي ساعات وساعات في ظل موجة البرد والصقيع ونهاية يعود خالي الوفاض منكسر الخاطر.

يتراوح وسطي أجرة اليوم لهذا النوع من الأعمال بمختلف أشكاله بين 25,000– 30,000 ليرة يومياً وعلى افتراض العمل طوال الشهر فإن الدخل الشهري للعامل يبلغ حوالي 750,000– 900,000 بأحسن الأحوال إلا أنه وبناء على ما أخبرنا به عمار «اليوم أبو زيد خاله يلي بيقدر يشتغل 10 أيام بقلب الشهر» أي إن الدخل الشهري في ظل هذه المعطيات لا يتجاوز 350,000 ليرة. على الجهة المقابلة تبلغ تكاليف المعيشة لعائلة من خمسة أفراد ووفقاً لمؤشر قاسيون ما يزيد عن 2,000,000 ليرة بحدها الأدنى، وبالتالي فإنه حتى لو تم العمل يومياً على مدار الشهر فإن نسبة تأمين احتياجات العائلة لا تتجاوز 36% بأحسن الأحوال، ولكن حتى هذه النسبة يحلم بها هؤلاء المفقرون علماً أنه وكما تم الذكر آنفاً فإن الدخل الشهري لايتجاوز 350,000 ليرة وبالتالي فإن نسبة تغطية الاحتياجات لا تزيد عن 14% فقط لاغير.

وأضاف عمار– خريج جامعة دمشق كلية هندسة المعلوماتية– أنه في معظم الأيام يعود إلى بيته وعائلته بدون أية ليرة تذكر فمصروف عائلته المؤلفة من 4 أفراد يتجاوز حوالي 83,000 ليرة ينفقها عمار بشكل يومي من أجل تغطية الحد الأدنى من معيشته ومعيشة عائلته، وذلك لعدة أمور من غذاء وأدوية ومواصلات وإلخ، وقال «تخيل أنه بمعظم الأيام منضل بلا أكل، يادوب نقدر نطعمي الولاد كم لقمة، أما أنا وزوجتي والله العظيم أحيانا ما مناكل، مافي شغل وبدك ما تقرف أنا خريج هندسة معلوماتية بس وإذا بدي أتوظف راتبي مستحيل يكفيني أجار طريق، قلت لحالي منطلع مع هالعالم مندور ع رزقتنا، يوم منشتغل بنقل التراب ويوم منروح ع الأراضي الزراعية وخليها لربك، عم اتحمل البرد وظروف شغل غير آمنة ووجع الظهر والمفاصل بس لحتى أقدر طعمي ولادي. صرلي أسبوعين ما فوتت ليرة ع البيت، فيك تتخيل حجم الكارثة يلي أنا فيها، الديون هدت حيلي، البرد عم ينخر عضامنا بالبيت مافي ولا وسيلة تدفئة تذكر، الله يفرجها أحسن شي».

انزياح العمالة...

آثار أزمة المحروقات الحالية وانعكساتها متعددة ومختلفة ولكنها بالمجمل تصب في نتائج موحدة جوهرها مزيد من تدمير ما تبقى من اقتصاد وطني أو قوى منتجة على حد سواء، بعد هذه الأزمة القاسية تحول موضوع ندرة المواصلات من استثناء يمكن التعايش معه إلى حد ما، إلى قاعدة أساسية في حياة مجمل العاملين بمختلف أعمالهم، بالإضافة إلى ندرة هذه الخدمة فإن البدائل المتاحة لا يمكن تصورها أو التفكير بالاستفادة منها بسبب ارتفاع تكاليفها الجنوني، وبناء عليه بدأ العم أبو سعيد حديثه معنا بالسؤال التالي: بس أوصل لمرحلة ما أقدر أوصل على شغلي شو لازم أعمل؟؟

العم أبو سعيد يعمل من سكان مدينة زاكية التابعة لمنطقة الكسوة، يعمل بأحد معامل الألبسة في دمشق، اضطر لترك عمله بعد خمس سنوات بسبب أزمة المحروقات وعدم مقدرته على الوصول إلى عمله، واضطر إلى البحث عن عمل آخر في مدينته مختلف كلياً عن طبيعة عمله القديم. كان يتقاضى أبو سعيد في عمله السابق راتباً شهرياً يبلغ 800,000 ليرة كان يدفع منها حوالي 90,000 ليرة مواصلات من بيته إلى مكان عمله، أي تقريباً ما يقدر ب11,25% من مجمل دخله كان مخصصاً للمواصلات، أما في ظل هذه الأزمة– غير محددة الزمن– ومن أجل استمراره بنفس العمل فإنه سيضطر لدفع ما يقارب حوالي 400,000 ليرة شهرياً فقط كمواصلات من أجل الوصول إلى عمله، وتحديداً في ظل عدم رغبة صاحب العمل برفع الرواتب بسبب الأزمة الحالية، أي إن أبا سعيد ومن أجل استمراره بعمله مضطر للتضحية ب 50% من راتبه فقط من أجل الوصول إلى عمله؟؟ الأمر الذي اضطره إلى البحث عن عمل بديل قريب من مكان إقامته، ولكن ظروف العرض والطلب على طبيعة عمله في المدينة ليست لصالحه أبداً، ولو كانت غير ذلك لما اضطر للعمل بعيداً عن مدينته. الأمر الذي يؤدي إلى بحثه عن عمل مختلف كلياً عمّا يستطيع القيام به بخبرته الطويلة في مجال الخياطة وصناعة الألبسة. على حد قوله يضطر أبو سعيد للعمل في المهنة الأكثر انتشاراً في مدينته وهي الزراعة، فقد انضم إلى ورشة عمال زراعيين من أجل تأمين معيشته اليومية، وكما هو معروف فإن طبيعة هذا العمل معروفة بموسميتها وعدم استمراريتها، ناهيك عن ظروفها القاسية في ظل البرد القارس، فإن هؤلاء العمال يعملون في العراء بشكل كلي متعرضين لقسوة الجو صيفاً أو شتاءً، إضافة إلى ذلك فإن هذا العمل يومي، وبالتالي وفي ظل هذه الأزمات المتعددة نادراً ما يتم العمل يومياً خلال الشهر. ويقدّر الأجر اليومي للعامل الواحد بحوالي 20,000 ليرة أي إن الدخل الشهري يقدر بحوالي 300,000 على افتراض العمل 15 يوماً شهرياً، وعلى حد تعبيره فإن هذه المدة تعتبر تقدّمية جداً في ظل الأوضاع الحالية.

سياسات الحكومة موجودة فقط لخدمة النخب المالية لتلبية مصالح القلة القليلة على حساب مصلحة مجمل الشعب السوري

انطلاقاً من كل ما سبق لا يخفى أبداً حجم الانهيار الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني من جهة والقوى المنتجة من جهة أخرى، علماً أن هذه الحالات هي حالات فردية تعبر عن الكثير والكثير من أفراد الطبقة العاملة في الفترة الحالية، وسواء كان العامل ينتمي إلى العمال المياومين أو إلى العمال الذين يضطرون إلى الانزياح الجغرافي والمهني بسبب انعكاسات الأزمات الحالية فإن حاله ينتقل يومياً من سيء إلى أسوأ، فهو غير قادر على تأمين احتياجاته اليومية بحدها الأدنى، غير قادر على تجديد قوة عمله المنهكة والتي أصبحت بحاجة إلى إعادة خلق من البداية، فمسألة تجديد قوة العمل لم تعد هي المشكلة، إنما المشكلة هي عدم وجود قوة العمل بحد ذاتها، فهي منهكة ومهترئة ومختفية بشكل كلي تقريباً. هذا على صعيد حالة الطبقة العاملة، أما انعكاس الأزمة على الاقتصاد الوطني فهو لا يقل خطورة، ناهيك عن عدم استثمار رأس المال البشري الهائل كماً ونوعاً، فإن استثمار هذه الثروة الهائلة بمجالات تختلف عن إمكاناتها وكفاءتها يهدد الإنتاج الوطني ويزيد من انهيار الاقتصاد أكثر وأكثر.

وإذا ما نظرنا إلى سياسات الحكومة في ظل كل هذه الكوارث الاجتماعية والاقتصادية وإجراءاتها، نكتشف يومياً ممارسات هذه الحكومة وأنها موجودة فقط لخدمة النخب المالية، لتلبية مصالح القلة القليلة على حساب مصلحة مجمل الشعب السوري، من خصخصة القطاعات الإستراتيجية، إلى سياسات رفع الدعم، وغيرها من القرارت.

الجولاني ينضم لرافضي تسوية سورية- تركية

أصدرت إحدى الجمعيات العاملة في الشمال الغربي السوري، وتحمل اسم «منسقو استجابة سورية» منذ بضعة أشهر تقريراً قالت فيه: إنّ 84% من سكان الشمال الغربي السوري هم تحت خط الفقر، وأنّ 34% منهم هم تحت خط الجوع، أو ما يسمى حد الفقر الأدنى، ولا نعلم أين وصلت الأرقام اليوم، ولكنها بالتأكيد أشد سوءاً مما كانت عليه وقت صدور التقرير في أيار الماضي.

■ عماد صائب الخالد

استندت الجمعية إلى سلة استهلاك لعائلة من أربعة أفراد، ضمّنتها مجموعة من السلع الأكثر أساسية، وأجرت حساباتها بالليرة التركية السائدة في التعاملات في الشمال الغربي السوري. ورغم أنّ النتيجة النهائية التي تقدمها الجمعية، فيما نعتقد، ملطّفةٌ إلى حد ما «انطلاقاً من تعداد أفراد الأسرة الذي لا يعكس الوسطي الحقيقي، ومن سلة الاستهلاك التي اقتصرت عملياً على الحاجات الأكثر أساسية»، إلا أنّها تبقى قريبة من واقع الحال، وربما بين النتائج الواضحة لها، أنّ الشعب السوري في كل مناطق النفوذ المختلفة، يعيش المأساة نفسها، وإنْ اختلفت الدرجة بشكل طفيف من مكان لآخر.

في ظل هذا الوضع الكارثي، ومع الاشتداد التدريجي للبرد، قام زعيم تنظيم النصرة الإرهابي بجولة ميدانية على المخيمات، على طريقة المسؤولين الرسميين، مطلقاً حملة أسماها «دفء الشتاء».

نشاطات الجولاني هذه، لا تخرج عن السياق الذي عالجته قاسيون في عدد كبير من المواد فيما مضى، والتي تتمحور حول محاولات «سورنة النصرة» ومحاولات رفع الصفة الإرهابية عنها، والتي تجري بدعم واضح من الولايات المتحدة، التي كشف سياساتها بهذا الخصوص بأوضح ما يمكن، جيمس جيفري مبعوثها السابق إلى سورية، حين قال: إنّ تنسيقاً قد جرى مع النصرة، وحين قال: إنها تزعم أنها ليست إرهابية، وأنه لا يرى أنها تهدد المصالح الأمريكية، وأنها تسعى لتعريف نفسها كمعارضة وطنية...

وإذا كان هدف «سورنة النصرة» هدفاً واضحاً، ويمكن أن يفسر جولة الجولاني الأخيرة، فإنه يفسرها جزئياً، وفي إطار التراكم الذي يسعى لتحقيقه ضمن مهمة طويلة الأمد، لكنّ التصريحات التي أطلقها خلال جولته تكشف عن الهدف العاجل والراهن؛ يقول الجولاني: «لا مصالحة مع العدو، ولو بعد حين، وسنواصل هدم منظومة عصابات الأسد حتى تحرير كامل سورية وبناء مستقبلٍ يليق بأهل الشّام».

لا تحتاج هذه التصريحات إلى جهد كبير لفهم مغزاها؛ فهي تأتي رداً مباشراً على التصريحات التركية عن احتمالات «مصالحة» بين أنقرة ودمشق، والتي وضعتها أستانا فيما يبدو على رأس جدول أعمالها ابتداءً من قمة طهران الأخيرة.

تقاطعات

قبل أيّ بحث في مقاصد الجولاني ومن وراءه من التلويح بصدامٍ حتى مع تركيا، في حال السير بموضوع تسوية سورية تركية، لا يمكن للمرء أنْ يتغافل عن التقاطع المثير للانتباه الرافض لهكذا تسوية، والذي يشمل قوىً وأطرافاً تبدو متناقضة كلّ التناقض ضمن الصراع السوري.

فإضافةً إلى موقف الجولاني الرافض للتسوية، هنالك مواقف متشددي المعارضة، الذين لاذ قسمٌ منهم «خاصة من المقيمين في تركيا» بالصمت، بينما يعبرون بكل شكل ممكن عن رفضهم هذا الخيار، كلما أتيحت لهم فرصة القيام بذلك، دون اصطدام حاد مع الأتراك.

كذلك الأمر مع بعض المسؤولين ضمن قسد/مسد، الذين عبّروا بشكل متكرر عن رفضهم مثل هذا الاحتمال، بل وعبّروا عن تقديرهم لموقف المتشددين في النظام ممن يتصلبون ضد التسوية.

وبطبيعة الحال، هنالك هؤلاء الأخيرون من المتشددين في النظام، الذين يعبّرون بأشكال رسمية وغير رسمية عن رفضهم الجهد الروسي– الإيراني في هذا الإطار، بل ويعودون إلى محاولة اللعب على التناقضات عبر الإيحاء الذي لا أساس له، بأنّ السعودية ستدخل على الخط بالضد من هكذا احتمال.

تأتي تصريحات الجولاني بوصفها رداً مباشراً على التصريحات التركية عن احتمالات «مصالحة» بين أنقرة ودمشق

تفسير هذا كلّه لم يعد أمراً صعباً، بل ولم يعد بعيد المنال عن الـ90% أو الـ84% أو أياً يكن الرقم الدقيق للسوريين الذين تحت خط الفقر؛ فالواضح أنّ تجار الحرب وتجار السياسة من المتشددين من كل الأطراف، يرون تسوية من هذا النوع تهديداً حيوياً لمصالحهم وأرباحهم، بل ولمشاريعهم المستقبلية ولأوزانهم المفترضة فيها.

عودة إلى الجولاني

مما لا شك فيه، أنّ أيّ تسوية سورية تركية لا بد أن تستند ليس فقط إلى الاتفاقات التاريخية بين البلدين، بل وأيضاً إلى الاتفاقات حديثة العهد لأستانا، وبينها اتفاق سوتشي، وضمناً خط M4 وعملية «عزل المتشددين عن المعتدلين»، والتي تعني ضمناً، أنّ أجَل النصرة سيكون قد حان، وأنّ إنهاءها تماماً سيكون على جدول التنفيذ الفوري.

لذلك لا يمكن لوم الجولاني على عمله ضد مصالحة أو تسوية سورية– تركية، فهو بذلك يدافع عن نفسه وعن تنظيمه دفاعاً وجودياً. ولا يعود مستغرباً في الوقت نفسه أنّ التصريحات الأمريكية الرسمية، وتصريحات «الخبراء» والمسؤولين الأمريكيين السابقين، ومقالاتهم، تصب كلها المصب نفسه المعادي لأي احتمال تسوية بين سورية وتركيا... فتسوية كهذه لا تعني فقط إنهاء ملف الإرهاب في الشمال الغربي السوري، و«ضمناً إنهاء أداة أمريكية أساسية هناك»، بل وأيضاً تعني وضع الأساس لإيجاد حل فعلي لمسائل الشمال الشرقي، بما ينسجمٍ مع الرسمة الكاملة للحل السياسي وفقاً للقرار 2254، أي بما يضمن حقوق الناس ووحدة البلاد، وهذا كلّه يعني انتفاء أي معنى وأي جدوى من استمرار وجود الأمريكي في سورية، وانتفاء قدرته على اللعب بسورية بوصفها ورقة من أوراق الصراع الدولي، وبوصفها «مستنقعاً» ليس للروس فحسب، بل ولكل الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة والمتأثرة بالشأن السوري.

ورغم أنّ الجولاني لا يقصد تقديم خدمة لأنصار الحل السياسي في سورية عبر تصريحاته الأخيرة، بل يقصد عكس ذلك تماماً، إلا أنّ تصريحاته بكل الأحوال تفيد اتجاه الحل، لأنّها تكشف طبيعة التقاطع العميق بين مصالح أعداء الحل من الأطراف السورية فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين الغرب على العموم والولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص... وهذا مفيد على الأقل من وجهة نظر التراكم الضروري في الوعي العام، سواء على مستوى الحركة الشعبية السورية التي تلئم جراحها وتستعد لجولات جديدة، أو على مستوى الدول المتدخلة التي يشتبه عليها الأمر من حين لآخر، وخاصة بما يتعلق بمدى صدقية معارضة المعارضة، التي تسعى لدفعها للصفوف الأمامية...

جيفري أيضاً يناصر الجولاني ضد تسوية سورية- تركية!

قبل أسبوع تقريباً، زار المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية، جيمس جيفري، أنقرة، والتقى هناك مع وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، ولم يصدر شيء عن هذا الاجتماع.

■ عماد صائب الخالد

أول ما يلفت الانتباه، هو استقبال الوزير التركي لجيفري الذي لا يحمل حالياً أيّة صفة رسمية، والذي كان موظفاً في إدارة ترامب المتناقضة في سياساتها- حسب ما يقال- مع كل من إدارتي سابقه أوباما ولاحقه بايدن.

من المعلوم في الأعراف الدبلوماسية، أنّ لقاءات بهذا المستوى، عادةً ما تكون بتوصية من الدول صاحبة العلاقة؛ أيّ أنه ليس من الصعب الاستنتاج أنّ جيفري ورغم غياب الصفة الرسمية في لقائه لأكار، إلا أنّه كان يحمل رسالة رسمية، ويمثل وفادة رسمية أمريكية. وربما جرى اختيار جيفري تحديداً لما هو معروف من علاقته الطويلة بالأتراك، خلافاً لمسؤولين أمريكيين حاليين- مثل ماكغورك- الذين يسود توتر ظاهر ومعلن بينهم وبين تركيا.

المعنى الثاني الذي يمكن اكتناهه من تكليف جيفري بهذه المهمة، هو ما سبق أنْ كشفه جيفري نفسه حين قال: إنّه عمل ضد توجيهات ترامب بالانسحاب من سورية، واحتال عليها. أي أنّ جيفري يعمل في الحقيقة لجهاز الدولة الأمريكي العميق العابر للديمقراطيين والجمهوريين. وهذا مهمّ على الخصوص حين التعامل مع تصريحات وتحليلات جيفري بما يخص سورية، والتي يحاول البعض الادعاء بأنها ليست السياسية الرسمية الأمريكية اتجاه سورية... نذكّر بالتحديد بسياسات جيفري المعلنة اتجاه النصرة، واتجاه العدوان التركي، واتجاه الحل السياسي على العموم، واتجاه العمل لتحويل سورية إلى مستنقع، وصولاً إلى تدميرها نهائياً وتفتيتها بشكل نهائي إنْ أمكن.

حول التسوية السورية التركية

كما الحال في عمل الجولاني ضد احتمال تسوية سورية تركية، كما وضحنا في مادة في هذا العدد نفسه من قاسيون، فإنّ جيفري هو الآخر قد عبّر صراحة عن السياسة الرسمية الأمريكية اتجاه مثل هكذا احتمال، خلال لقاء له مع قناة إن تي في التركية على هامش زيارته، بقوله: «إن كل من التقوا الرئيس السوري في الماضي لم يحصلوا على شيء من هذه اللقاءات... كل الوفود التي التقت معه لم تحصل على شيء». وهو ما يفهم منه بشكل واضح أنّ الموقف الأمريكي هو معارض على طول الخط لتسوية سورية- تركية، وبطبيعة الحال ضد الجهود الروسية والإيرانية في هذا المضمار.

وربما عبّر جيفري بشكل واضح عن هذا الخط الثابت في السياسة الأمريكية اتجاه سورية وكامل المنطقة، خلال لقاء أجراه معه ريبورن قبل شهر تقريباً، وقال فيه: «في سورية، عندما كانت تتحرك أية ورقة، كنا أنا أو أنت [أي ريبورن الذي كان نائبه] ننظر إليها ونقول: إذا وقعت إلى هذا الجانب فإنها ستفيد الروس، لذلك من الأفضل أن نتحرك الآن لضمان عدم حدوث ذلك. كان لدينا آخرون يفعلون الشيء ذاته في العراق في ملف الصواريخ، وكل الملفات الأخرى. هكذا تعاملنا معها ولم نسمح لهم بالحصول على ميزة إذا كان بإمكاننا فعل شيء ما لإيقاف ذلك».

بما يخص العملية العسكرية التركية

على العكس مما تحاول وسائل إعلام مختلفة تصوير الأمر عليه، أي على العكس من محاولة القول: إنّ الأمريكان ينشطون لردع تركيا ومنعها من الإقدام على عدوان جديد، فإنّ كلمات جيفري توضح حقيقة التوجه الأمريكي. في المقابلة مع إن تي في المشار إليها آنفاً، يقول جيفري بما يخص عملية عسكرية تركية جديدة: «في الوضع الحالي في سورية، لن يكون أي إجراء صائباً، باستثناء عمليات مكافحة الإرهاب على نطاق صغير جداً». فإذاً من حيث المبدأ، لا يعطي جيفري ضوءاً أخضر فحسب لتركيا، بل وتسويغاً وتبريراً عبر توصيف الأمر بأنه «عمليات محاربة إرهاب»، وأما عن كيف يتم فهم «نطاق صغير جداً» فتلك من الألاعيب المعهودة في الخطابة السياسية الأمريكية، والتي يكون كل شيء فيها نسبياً وقابلاً للفهم بطرق شتى، على مبدأ «highly likely» أي الأمر المحتمل احتمالاً كبيراً، ولكن لا دليل عليه... فالنطاق الصغير جداً يمكنه أن يكون 30 كيلومتراً، ويمكنه أن يكون 10 كم أو 100 كم... وسيبقى صغيراً جداً بكل الأحوال!

كيف تُنشئ «قاعدة عسكرية» كاملة، بخبرٍ صحفي؟

تداول عدد كبير من المواقع السورية، وقبله عدد من المواقع الأمريكية، خبراً مفاده، أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بصدد بناء قاعدة عسكرية ضمن محافظة الرقة السورية شرق الفرات.

الطريف في الخبر، هو التبريرات التي جرى تقديمها للغرض من إنشاء القاعدة المفترضة، والتي كانت على لسان أحدهم: «هو تسيير دوريات مشتركة مع قسد على الطريق الواصل بين الحسكة والرقة، وطريق كرى سبي «تل أبيض» لمراقبة أوضاع المنطقة». والذي إنْ صحّ فسيكون سابقةً في العلوم العسكرية؛ أي إنشاء قاعدة عسكرية بقضها وقضيضها لتأدية مهمة براكيتين، وبضعة حواجز وبضع أجهزة مراقبة.

وفقاً للغرض المعلن، فإنّ ما يتم الحديث عنه- إنْ كان الأمر صادقاً أساساً، فالحديث ما يزال عن «نوايا»- أقل بالمعنى العسكري حتى من مستوى تجهيز ومساحة نقاط المراقبة التركية الموجودة حالياً في مناطق من الشمال الغربي السوري.

الغاية سياسية

لا نعتقد بأنّ المبالغة عبر استخدام كلمة «قاعدة عسكرية»، منشؤها هو الجهل، بل إنّ منشأها سياسي بالضرورة؛ فتوقيت الخبر ليس منقطع الصلة نهائياً عن التهديدات التركية بعدوان عسكري جديد، وعن المساعي الروسية الإيرانية، وحتى التركية، للوصول إلى تسوية سورية تركية، وكذلك عن المساعي الروسية للوصول إلى تفاهم بين مسد/ قسد وبين النظام السوري في دمشق.

قبل كل شيء، ينبغي تنحية التفسير «ضيق النظر» - إنْ استخدمنا تعبيراً لائقاً- الذي يقول: إنّ نية الأمريكان إنشاء «قاعدة عسكرية» في الرقة هي رسالة للأتراك مفادها، أنّ الأمريكي صلبٌ في رفضه عملية عسكرية تركية. فإذا كان من الممكن خداع بعض السياسيين أو خداع قسم من عامة الناس باستخدام كلمات كبيرة من نمط «قاعدة عسكرية»، فإنّ ذلك لا يمر نهائياً على العسكريين، ولا حتى على السياسيين الذي يملكون ما يكفي من المنطق، ولن يمر تالياً كلامٌ من هذا القبيل على الأتراك... ولن يكون بحالٍ من الأحوال ردعاً لهم عن المضيّ في عدوان جديد.

وإذاً، فإنّ الغاية الفعلية لهذه «القاعدة العسكرية» الضخمة التي لا تتجاوز بمساحتها مساحة الخبر الصحفي عنها، هي في مكان آخر معاكس في حقيقة الأمر؛ الغايةُ هي طمأنة المتشددين ضمن قسد إلى أنّه لن تكون هنالك عملية عسكرية، ولذا فإنّهم ليسوا بحاجة للوصول إلى توافق مع النظام في دمشق، ولا بحاجة للوساطة الروسية مع الأتراك، والتي بالفعل قد تنكر لها بعض مسؤولي قسد في حديثهم عن الأسباب التي منعت حتى الآن انطلاق عملية عسكرية، ناسبين الفضل إلى الأمريكي وجهوده!

في الوقت نفسه، فإنّ هذا النوع من الإعلانات، هو تشجيعٌ ضمني للأتراك على الدخول في المعركة؛ فالإيحاء بتمركز جديد أساسي للأمريكان في الرقة، أي على بعد 90 كم من الحدود، يشبه إلى حد بعيد بمعناه العملي والسياسي، ما قام به الأمريكان من انسحابات قبيل العمليات التركية السابقة، وخاصة في الشمال الشرقي.

الفائدة الإضافية لمثل هذا النوع من الكلام، هو أنّه يعزز الحجج بيد متشددي النظام الذين لا يريدون الوصول إلى تفاهم مع مسد/ قسد، ويعقّدون الوصول إلى اتفاق، بالاستناد إلى تشدد يسعى الأمريكان لتعزيزه في صفوف قسد/ مسد نفسها.

وأسوأ من هذا كلّه، أنّ تشجيع الأمريكان لعملية عسكرية تركية، وإنْ محدودة، له غرض أكثر وضوحاً وإلحاحاً وراهنية، وهو إعطاء رافضي التسوية السورية التركية ورقة قوية للاستمرار برفضها، ولمنع الجهود الروسية والإيرانية من الوصول إلى نهاياتها المطلوبة.

هو مجرد خبرٍ صحفي نعم، ولكن يمكن له وحده أن يلخص جملة سياسات أمريكية راهنة بما يخص الشمال الشرقي السوري، وبما يخص سورية ككل...

«مصادفة» عام 2005 بين «الاقتصاد الحر» و«اقتصاد السوق الاجتماعي»!

تحت ستارٍ كثيفٍ من الادعاءات الإنسانية الطابع، تمارس وسائل الإعلام المحلية والدولية قدراً كبيراً من الانتقائية في تصوير أوضاع الشعب السوري وفقاً لمناطق النفوذ؛ فتسعى لتصوير أحوال منطقة نفوذٍ بعينها «تؤيد من يسيطر عليها سياسياً» على أنها: نعم سيئة، لكن أفضل من بقية المناطق، والحق أنّ مناطق سورية كلها في وضع أكثر من سيئ من كل النواحي، سيئ إلى الحد الذي لا تعود للمقارنات معه أي معنى؛ فهل يغيّر من حقيقة الأمر مثلاً أنّ السوريين في إحدى المناطق هم تحت خط الفقر بمئة درجة، وفي منطقة أخرى بمئة ودرجة؟!

■ عماد طحان

وأما عن أسباب الوضع الكارثي، فهنالك قائمة من التبريرات تتباين وتتقارب وفقاً لكل حالة من الحالات، وأيضاً انطلاقاً من البروباغندا السياسية المطلوب ترويجها؛ ففي مناطق سيطرة النظام، فإنّ العقوبات هي السبب الجامع المانع لكل الأزمات. وفي المناطق نفسها «على لسان وسائل إعلام أخرى»، فإنّ الفساد والتسلط والنهب هو السبب الجامع المانع، ولا دخل للعقوبات لا من قريبٍ ولا بعيد.

وفي المناطق الأخرى من سورية، فالسبب هو سياسات النظام التي تسبب العقوبات! «أي أنّ العقوبات نفسها التي لا تأثير لها، تغدو فجأة مؤثرة». والسبب هو فساد المليشيات المسلحة وحواجزها، ولا شيء آخر... وهكذا.

من الفضائل القليلة لاستمرار الأزمة وتطاولها، أنّ عموم السوريين قد قطعوا شوطاً كبيراً في فهم البروباغندا الخاصة بكل الأطراف «المتصارعة»، وقطعوا شوطاً مهماً في تفسير الأمور على ما هي عليه، فباتت القناعة المشتركة بين غالبية السوريين، وفي كل مناطق وجودهم داخل وخارج وسورية، أنّ المتنفذين من كل الجهات هم سواءٌ في نهاية المطاف بسياساتهم ومواقفهم الحقيقية من سورية نفسها ومن الشعب السوري ككل.

الأساس الاقتصادي - الاجتماعي

عالجت قاسيون وبشكل متكرر، منذ مطلع 2011، بل وفي وثائق الحزب الذي تنطق باسمه منذ 2005، موضوع «الثنائية الوهمية» التي تضع النظام على جانب والمعارضة على جانب مقابل. وقالت: إنّ التناقض بينهما موجود ولا شك، ولكنه تناقض وصراع على السلطة لا على طبيعة النظام.

عام 2005 أصدرت جماعة الإخوان المسلمين في سورية، التي تمت توليتها الزعامة الإعلامية للمعارضة بشكل قسري، وبدعم غربي ابتداءً من 2011، أصدرت برنامجها السياسي والاقتصادي ونشرته. في برنامجها ذاك تتبنى الجماعة «اقتصاد السوق الحر».

في الوقت نفسه، «وللمصادفة التاريخية التي ليست مصادفة كما سنبين»، يجري تبني ما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي» من قبل النظام في سورية، والذي يتضح مع الوقت، أنه هو اقتصاد السوق الحر ذاته.

كلتا التسميتين تعبران عن النموذج نفسه، وهو نموذج التبعية الكاملة للمنظومة المالية والاقتصادية الغربية، «والتي تنتج طال الوقت أم تأخر التبعية السياسية»، وتقوم على الامتثال لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، وخاصة في تدمير الدعم وتوسيع الخصخصة والقضاء على القطاع العام، والاستناد إلى قطاعات السياحة والتجارة، وتدمير الإنتاج الصناعي والزراعي. وهذا ما قد بدأ العمل فيه فعلاً طوال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، وما أسهم بشكل فاعل في وضع الأساس المادي للانفجار الذي جرى عام 2011.

إنّ المتسلطين والمتنفذين ضمن النظام ورغم وجود الصراع المعلن والواضح مع أمريكا ما يزالون سائرين في طريق لبرلة الاقتصاد وخصخصته وضرب القطاعات الحيوية فيه

ليست مصادفة!

بالعودة إلى ذلك التاريخ الذي تم فيه إقرار «اقتصاد السوق الاجتماعي» و«اقتصاد السوق الحر» فيه، أي إلى عام 2005، وبالنظر إلى الظرف السياسي العالمي في حينه، فإنّ مَعلَمه الأكثر وضوحاً كان احتلال أمريكا لأفغانستان والعراق، وتهديدها المستمر بمد احتلالها إلى سورية.

يقول البعض: إنّ التحول الذي جرى في الاقتصاد السوري في حينه كان بمثابة انحناء للعاصفة، هدفه درؤها وإبعاد مخاطرها. ورغمَ أنّ القاعدة العامة التي أثبتها التاريخ مراراً وتكراراً، هي أنّ «إغضاب المستعمر أسهل من إرضائه»، ورغم أنّ القاعدة الخاصة في التاريخ بالتعامل مع أمريكا قد حددها أحد صناع سياستها التاريخيين، هنري كسينجر، بقوله: «أنْ تكون عدواً لأمريكا قد يكون أمراً خطيراً، لكن أن تكون صديقاً لها فهو أمرٌ قاتل».. رغم ذلك كلّه، فإنّ مصداق استخدام الانحناء الاقتصادي لتفادي العاصفة هو سيرورته، أي ما الذي جرى تبنيه من سياسات مع مرور الوقت؟

الواقع يقول: إنّ المتسلطين والمتنفذين ضمن النظام، ورغم وجود الصراع المعلن والواضح مع أمريكا، ومنذ ذلك الحين وحتى اللحظة، أي طوال 17 عاماً، ما يزالون سائرين في الطريق نفسه، طريق لبرلة الاقتصاد وخصخصته وضرب القطاعات الحيوية فيه، حتى بعد وصول العقوبات الأمريكية إلى مستوى غير مسبوقٍ تاريخياً بالنسبة لسورية. وهذا يسمح بتفسير التزامن بين البرنامجين المعلنين في حينه، أي في 2005 بطريقة مختلفة، بوصفه سباقاً قاده تجارٌ من الضفتين اللتين يطلَق عليهما نظام ومعارضة، سباقاً للاندماج مع المعتدي، وليس لتفادي هجومه، ناهيك عن التصدي له.

ولهذا الأمر أسبابه التطورية الداخلية بطبيعة الحال، والتي سبق أن مرّ عليها مركز دراسات قاسيون في مادة منشورة بتاريخ الرابع من أيلول لهذا العام بعنوان: «تحولات الفساد والنهب في سورية، سياق مستمر عمّقته وسرعته الأزمة».

عودٌ على بدء

ما يراه السوريون اليوم في كل مناطق البلاد، من تغوّل وتوحش ليس في العقوبات والحصار الغربي فحسب، بل ومن قبل «أبناء جلدتهم»، في نهبهم وامتصاص دمائهم، وما يرونه من بطرٍ ورفاه فاق الوصف لدى المتنفذين والحرامية الكبار من كل الأطراف، كلّ ذلك يعيد التأكيد على حقيقة أن التناقض بين «النظام» و«المعارضة»، بشكله القائم، ليس سوى أداة لكل منهما في السيطرة على الناس وفي توجيه غضبها بحيث لا يضر أصحاب الأرباح، بل ويُستثمر لتكبيرها.

التناقض الفعلي هو بين المنهوبين الذين يشكلون أكثر من 90% من السوريين، والذين يصنفون أنفسهم سياسياً بشتى التصنيفات، ولكنّ تصنيفهم الأصدق هو أنهم أبناء الـ90%... التناقض الفعلي هو بينهم وبين أبناء العشرة بالمئة أو أقل، والذي يصنفون هم أيضاً أنفسهم شتى التصنيفات، ويتصارعون فيما بينهم، ولكن جوهر صراعهم ليس متعلقاً بتغيير النظام، بل بتغيير السلطة الحفاظ عليها أو تقاسمها، أي بالاستيلاء على النهب أو تقاسمه.

لأنّ الحركة الشعبية السورية، ورغم كل الصعوبات، بدأت بإطلاق إشارات أنها تتجهز للانفجار مجدداً، فإنّ هذا الكلام ضروري، وتكراره ضروري... وربما الأكثر أهمية هو أنّ المنهوبين في كل سورية، باتوا يدركونه بشكل أكبر من أيّ وقت مضى، ولم يعد من السهل التلاعب بهم عبر لعب الأوراق القومية تارة والطائفية تارةً ثانية، و«السياسية» تارة ثالثة...

السكن البديل... مشروع ترفي يسقط آخر أحلام للمفقرين

مشروع السكن البديل الموعود... تبخرت معه أحلام طال انتظارها، أحلام كتب عليها أن تبقى معلقة في أخيلة آلاف الأسر على ما يبدو!

■ عبير حداد

هذا الحلم ورثه العديد من الأحفاد عن أجدادهم الذين لم يكتب لهم أن يلمسوه، ولن يكتب حتى لأبنائهم وأحفادهم أن يتذوقوه، حلم العودة إلى الشعور بالاستقرار والأمان، أن تملك بيتاً بعيداً عن خوف النزوح المتكرر من منزل إلى آخر، بعيداً عن ويلات الاستغلال لحاجتهم والارتفاعات المتكررة لأسعار بدلات الآجار...

لكن هذه الأحلام والآمال المعلقة تم دفنها ووأدها على مذبح سياسات الاستغلال والفساد ولمصلحة المستغلين من أصحاب الأرباح، برعاية رسمية منقطعة النظير!

السكن البديل... ما الجديد؟!

أعلنت المؤسسة العامة للإسكان نهاية الشهر الفائت، بعد طول انتظار مالكي حقوق السكن البديل، عن تخصيص 522 مسكناً من أصل 6000 مكتتب على مشروع السكن البديل في المنطقة التنظيمية الثانية «باسيليا سيتي»، وذلك اعتباراً من تاريخ 14 كانون الأول، ولغاية انتهاء جلسات التخصيص في المكاتب المخصصة لإدارة المشروع في مديرية تنفيذ المرسوم 66 في المزة.

اطلعت قاسيون على إحدى وثائق التخصيص، بما فيها من تفاصيل وشروط ترتب على الموّقع الالتزام بها، وبحسب تفاصيل الوثيقة فإن المسكن الذي تبلغ مساحته حوالي 155,06 متراً، تبلغ قيمته التخمينية 545,044,120 ليرة سورية، ما يعني أن قيمة المتر الواحد تقارب 3,515,053 ليرة سورية.

وعلى المخصص أن يلتزم باستكمال تسديد 30% من القيمة التخمينية للمسكن خلال مدة شهر من تاريخ التخصيص، وإلا فإن التخصيص يعتبر ملغياً والمخصص مؤجل حكماً على أن يتابع في دفع الأقساط المترتبة عليه، كما يتحمل تبعات أي إجراء قانوني لا يطابق التعليمات التنفيذية لمؤسسة الإسكان.

وبحسب الوثيقة يتوجب على المخصص استكمال تسديد مدفوعاته لتصل إلى نسبة 50% من القيمة التخمينية وذلك عند اكتمال 70% من أعمال الهيكل، وفق المدد المحددة بالإعلان، وبحال عدم الالتزام يعتبر التخصيص ملغياً وتعاد مدفوعاته إليه محسوماً منها 10%!

الواقع مؤلم

صُدم المخصصون بهول أرقام القيم التخمينية المعلنة من قبل مؤسسة الإسكان، لتُقتل أحلامهم بامتلاك منزل كما السابق، يريحهم من عذابات سنوات من الحل والترحال بحثاً عن الاستقرار في منزل يناسب قدرتهم على تحمل أعباء ارتفاع تكاليف المعيشة...

تحدث أبو شادي، أحد المخصصين، لقاسيون عن مأساته وأسفه على تعبه الذي أضاعه المرسوم 66، في سنوات قضاها يجمع المال ليبني بيتاً أسرياً كما كان يحلم، مكملاً: لم أتقدم على التخصيص، فليس لدي القدرة على تسديد مثل هذه التكاليف وبالسرعة الزمنية الخيالية المحددة، فأنا رجل متقاعد لا معيل لي سوى الراتب التقاعدي، ولا يكفيني راتبي سوى عدة أيام، كان لدي منزل، أما اليوم حتى لو قمت ببيع أسهمي في المشروع، فالمبلغ لن يشتري لي بيتاً سوى في مناطق المخالفات كعش الورور أو وادي المشاريع، أو إحدى مناطق الريف المدمر الذي لا تتوفر فيه أدنى مقومات الحياة...

تختصر مأساة أبو شادي، حكاية آلاف من الأسر المفقرة، التي كانت تقطن منطقة الرازي والليوان وغالبيتهم أصحاب مهن حرة بسيطة، مزارعون وموظفو دولة، تشابهت أحوالهم وعذاباتهم...

ويأمل مئات المخصصين أن يستجيب لهم كبار المسؤولين في الحكومة، من أجل لقائهم لبحث الإعلان الصادر عن محافظة دمشق لتخصيص 552 مسكناً من أصل 6000 مخصص، بالإضافة إلى مناقشة سبب تأخر تنفيذ بنود مرسوم 66 لعام 2012، والأهم المبالغ الكبيرة التي فرضت على الأهالي، فلا ذنب لهم بالتأخير، علهم يجدون حلًا لمأساة خسارة ممتلكاتهم إلى الأبد...

لكن حتى هذه الآمال لن تر النور غالباً، فالرسميون يعرفون مسبقاً حال ومآل قراراتهم وتوجهاتهم، ولمصلحة من تؤول بالنتيجة، بل ويضغطون من أجل ذلك مستعينين بقوة القانون والنفوذ!

الرسميون يعرفون مسبقاً حال ومآل قراراتهم وتوجهاتهم ولمصلحة من تؤول بالنتيجة بل ويضغطون من أجل ذلك مستعينين بقوة القانون والنفوذ!

كم ستربح المحافظة؟!

بحسب وسائل الإعلام فقد وضح أصحاب المكاتب العقارية ممن يتابعون ملف السكن البديل أن القيمة التخمينية للمسكن اليوم ارتفعت بشكل كبير مقارنة بالعامين الماضيين.

حيث كان سعر المتر قبل عامين أي عند استلام دفتر السكن بـ 550 ألف ليرة، أي ما يعادل 200 دولار، وسعر الشقة بمساحة 100 متر يقدر بـ 50 ألف دولار وهذه تكلفة بناء شقة من دون سعر الأرض، بينما اليوم يقدر سعر ذات المساحة بـ 500 مليون، أي ما يعادل 100 ألف دولار، ووفقاً لهم فإن المحافظة تستفيد من كل عملية التأخير في التنفيذ أرباحاً من المالكين، متسائلين هل يمكن أن تكون تكلفة بناء مسكن بـ مساحة 100 متر100 ألف دولار؟

وما يفقأ العين أنه سيتم تسديد 30% من قيمة العقار التخميني وهو على المخطط بل وتم اختيار المساكن من قبل أصحابها دون معاينتها على أرض الواقع، والتساؤل المطروح في ظل الوضع القائم هل سيتم التنفيذ بالسرعة المطلوبة، والمشابهة للسرعة المطلوبة بتسديد 30% من القيمة التخمينية لكامل العقار، أم أن الصعوبات والعراقيل الجديدة ستبدأ بالظهور خلال الأشهر القادمة؟!

كل ما يجري ويحصل حقيقة هو باب لتسريع عمليات النهب، المطلوب تنفيذها بحق أصحاب السكن البديل المستحقين، ودفعهم باتجاه بيع أسهمهم، وتفريغ المشروع من أصحاب الحقوق ليبقى كما كان مخططاً له، مشروعاً ترفياً مخصصاً للنخبة من الأثرياء فقط لا غير، وهذا ما تترجمه جملة الإجراءات التي تقف بالضد من مصالح أصحاب الحقوق، بدءاً من ارتفاع الأسعار التخمينية مروراً بمدة تسديد الدفعات التي تجاوزت قدرتهم...

لقد بات النزوح قدراً أحمقَ ملازماً للسوريين ليس فقط بفعل الحرب التي أدت إلى خسارة منازلهم، بل وبفعل حرب القوانين والمراسيم التنظيمية، حرب من نوع آخر أعلنتها الجهات الرسمية ومن يقف خلفها من كبار رموز الفساد والنهب، لانتزاع آخر ما كان يملك هؤلاء المفقرون المعدمون قبل أن تطحنهم ويلات انفجار الأزمة وسياسات الإفقار والتجويع الرسمية...

حماية الليرة تبدأ بإنهاء السياسات التي تضعفها!

قالت صحيفة الوطن بتاريخ 2022/12/13، إن مصرف سورية المركزي تدخل بتاريخ 2022/12/12 في سوق الصرف في مختلف المحافظات السورية حيث تم تسجيل تراجع لقيمة الدولار بما يقارب وسطياً 200 ليرة سورية لكل دولار في السوق غير النظامية، وذلك في أول يوم تداول بعد العطلة.

■ عاصي اسماعيل

فهل من الممكن التعويل على إجراءات المصرف المركزي، أو جملة السياسات النقدية المتبعة، من أجل الحد من تراجع قيمة الليرة أمام الدولار، ومن الآثار والنتائج التضخمية الكارثية التي تدفع بالمزيد من السوريين نحو الجوع والعوز، وبالبلاد نحو الفوضى وتكريس التقسيم؟!

«مصدر مصرفي» يصرح!

وقد نقلت الصحيفة عن «مصدر مصرفي» إن: «تدخل المركزي طوال يوم أمس كان على مراحل وسيتواصل اليوم أيضاً وقد يكون التدخل بسيطاً أو حاداً وفقاً لمعطيات السوق، وقد يستمر هذا التدخل لأيام عدة إلى أن يتحقق الاستقرار في سعر الصرف ويضع حداً للمتلاعبين والمضاربين بالعملة الوطنية».

وبحسب «المصدر المصرفي» أيضاً: «فإن اختيار وقت التدخل يحدده المركزي الذي يتابع بشكل آني ما يحصل في السوق من مضاربات ويتخذ قراره بالتدخل في الوقت الذي يراه مناسباً، مؤكداً أن قيمة الليرة ستستمر بالتحسن طوال الفترة القادمة، ومتمنياً على التجار تخفيض الأسعار بالتوازي مع تحسن قيمة الليرة».

فهل من جديد فعلي وملموس بعد هذا التدخل؟!

الآليات المتبعة ولمصلحة من!

ما لم تتم معرفته، او التصريح به من «المصدر المصرفي»، هو تفصيلات وآليات تدخل المركزي في سوق الصرف، وكيفيتها!

فهل تم ذلك من خلال:

زيادة عرض الدولار، عبر جلسات البيع مثلاً؟

مزيد من التقييد لحركة الليرة، وتجفيفها من السوق؟

زيادة مخصصات القطع لتمويل بعض المستوردات بسعر الصرف الرسمي؟

الحملات الأمنية على المضاربين، وملاحقتهم وتقييد عملهم؟

تغيير معدلات الفائدة؟

فهذه هي الآليات المتبعة من قبل المصرف المركزي عادة للتدخل في سوق الصرف، وبما يتوافق مع السياسات النقدية، وجميعها مجربة ولعدة مرات دون جدوى غالباً، إن لم يكن لها نتائج سلبية، فالتحسن الذي يتم تسجيله بنتيجة هذه الآليات من التدخل، إذا وجد، يعتبر محدوداً ومؤقتاً!

وبشكل عام، وعلى اعتبار أنه لم تصدر تعليمات جديدة بخصوص تقييد تداول الليرة، أو بتغيير معدلات الفائدة، فإن:

التدخل عبر زيادة المعروض من الدولار، بحال تم ذلك، فهو غالباً ما يصب بالنهاية في مصلحة ولحساب البعض المتحكمين بسوق الدولار ولمصلحتهم كما جرت العادة!

وإن كان من خلال زيادة حصة تمويل بعض المستوردات بالسعر الرسمي فهي أيضاً تصب في حساب ومصلحة حيتان الاستيراد المتحكمين بسوق السلع، وهو أمر قائم ومستمر!

أما إن كان التدخل من خلال العمل الأمني على المضاربين فغالباً ما يكون قرابينه هم صغار المضاربين وليس كبارهم، وبالتالي كأنك يا أبا زيد ما غزيت!

وبغض النظر عن الآلية المتبعة من المصرف المركزي، فقد مضى على تدخله المعلن بشكل غير رسمي، ومتابعته الآنية لما يحصل في السوق من مضاربات، أسبوع حتى الآن، ولم يلمس المواطن بالمقابل أية نتائج إيجابية منه!

فلا سعر الصرف استقر، وما تم الإعلان عن كسبه على مستوى قيمة الليرة مقابل الدولار تبخر وزاد عليه، أما على مستوى الأسعار فقد استشاطت ارتفاعاً بشكل كبير!

بالمقابل لم يصدر أي توضيح رسمي من المصرف المركزي، نفياً أو تأكيداً، حول ما نقل عن «المصدر المصرفي»، ولا حول استمرار التدهور بالليرة مقابل الدولار!

حماية الليرة تبدأ من خلال زيادة الإنتاج الحقيقي «الزراعي- الصناعي» وتمر من خلال تقويض أعمال ومصالح حيتان النهب والفساد ولا تنتهي بإزاحة الدولار من التبادلات التجارية

لا حل إلا بالتغيير الجذري والشامل

بمطلق الأحوال لا رهان على السياسات النقدية المتبعة من قبل المصرف المركزي، ولا على الآليات المتبعة من قبله بالاستناد إليها وإلى جملة السياسات الاقتصادية الأخرى!

ولا ننسى بهذا الصدد أن مهماز المضاربة الأساسي على الليرة كان وما زال هو الفارق السعري الكبير بين السعر الرسمي وسعر السوق مقابل الدولار، والذي كرسته آليات عمل المركزي على مدار السنين الماضية على شكل مسلسل متتابع من ملاحقة سعر السوق الموازي من قبل المركزي دون الوصول إليه، بالتوازي مع انعدام الجدية بحماية الليرة ورفع قيمتها من خلال تنشيط الاقتصاد الحقيقي وزيادة فاعليته ودوره، من أجل تحجيم دور ونشاط السوق الموازي بالحد الأدنى، وتقليص سعر الدولار فيه ما أمكن!

فحماية الليرة، بحال توفر النية والقرار في ذلك، تبدأ من خلال زيادة الإنتاج الحقيقي «الزراعي– الصناعي»، مع تخصيص ما يكفي من الموارد والدعم لتحقيق ذلك، وتمر من خلال تقويض أعمال ومصالح حيتان النهب والفساد والتجارات السوداء، التي تتركز أعمالهم في الأسواق غير الشرعية، التي يتركز الدولار فيها، وتتم مبادلته والمضاربة عبره وتهريبه من خلالها، ولا تنتهي بإزاحة الدولار من التبادلات التجارية، أو الحد من ذلك قدر الإمكان، مع الكثير من الإجراءات الاقتصادية الضرورية والهامة الأخرى!

أي يجب تغيير السياسات الليبرالية، التي أفقرت العباد وضحت بوحدة البلاد، جملة وتفصيلاً، وذلك كشرط أساسي، من أجل:

الحفاظ على ما تبقى من اقتصاد إنتاجي منهك، قبل فوات الأوان.

الحفاظ على الليرة وحمايتها قبل استكمال انهيارها.

وقف مسار الكارثة الإنسانية التي يدفع ضريبتها الغالبية المفقرة من السوريين.

الاستفادة مما تبقى من هامش زمني قبل الوصول إلى الفوضى.

فاستمرار هذه السياسات، ببنيتها الحاكمة والمتحكمة، وبوزن قوى النهب والفساد النافذة بها، كانت وما زالت المعيق الأساسي لأي تغيير منشود، وذلك لم يعد يعني فقط التضحية بالليرة، أو الدفع نحو المزيد من الإفقار والجوع لعموم السوريين، بل يعني الدفع بالبلاد نحو تكريس التفتت والفوضى، على مذبح مصالح هذه القوى!

لذلك فإن التغيير الجذري والعميق والشامل، بالإضافة إلى كونه ضرورة من أجل الخروج من الأزمة، فهو ضرورة تفرضها المصلحة الوطنية العليا، وكل من يراهن على عكس ذلك يضع نفسه بالضد من هذه المصلحة!

تعويض التفرغ.. والموارد الذاتية للجامعات!

أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتاريخ 2022/12/15 يقضي بمنح أعضاء الهيئة التعليمية المتفرغين في الجامعات الحكومية والجامعة الافتراضية السورية والمعهد العالي لإدارة الأعمال والمعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية تعويض تفرغ إضافي شهري من الموارد الذاتية في كل منها.

■ عادل ابراهيم

يبدو القرار الحكومي أعلاه من حيث الشكل إيجابياً ويصب بمصلحة أعضاء الهيئة التعليمية، وتبدو الحكومة من خلاله حريصة على مصلحة هذه الشريحة وحقوقها!

لكن ماذا عن المضمون، وهل من جديد فعلي فيه؟!

لا جديد.. ومشكلة هزالة الأجر لا تحلها متمماته!

من الناحية العملية لا جديد في مضمون القرار الحكومي أعلاه، فهو قرار دوري يصدر سنوياً وفقاً لقانون التفرغ رقم /7/ لعام 2006 الذي سبق أن أقر بحسب مواده منح تعويض التفرغ وتعويض التفرغ الإضافي لأعضاء الهيئة التعليمية.

فالحكومة، بإصدارها للقرار أعلاه، لم تأت بأي جديد على الإطلاق بما يخص حقوق أعضاء الهيئات التعليمية في الجامعات الحكومية، لكنها حرصت أن تبدو أنها أضافت جديداً بهذا الشأن، من خلال إعادة عرض نسب التعويض الممنوح.

فقد تضمن القرار الحكومي نسبة تعويض التفرغ من الراتب الشهري المقطوع، حيث يتم منح تعويض 100% لعضو الهيئة التدريسية أو البحثية، وتعويض 50% لعضو الهيئة الفنية، وتعويض 25% للمعيد، على أن يبدأ صرف تعويض التفرغ الشهري الإضافي اعتباراً من 2023/1/1 على أساس الراتب الشهري المقطوع في العام 2022، مع التذكير بعبارة «من الموارد الذاتية»!

فماذا تعني النسب أعلاه كتعويض على أساس الراتب المقطوع في العام 2022؟

إنه يعني بكل بساطة أن أصحاب الحقوق سيحصلون على تعويضات شهرية هزيلة توازي هزالة أجورهم!

فأجر بدء التعيين لحملة شهادة الدكتوراه مثلاً هو 112 ألف ليرة، وسقف الأجر هو 156 ألف ليرة، أي إن الأجر مع التعويض بنسبة 100% يصبح بأحسن الأحوال بحدود 300 ألف ليرة فقط لا غير، وذلك لأعضاء الهيئة التدريسية المتفرغين والواصلين إلى سقف أجر فئتهم، أي من أصبح منهم بعمر 60 عاماً وما فوق ربما!

فهل هناك عجب بعد ذلك من تراجع أعداد أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات، والاضطرار رسمياً لتمديد سني خدماتهم إلى حدود 75 عاماً لترميم جزء من فجوة الحاجات العددية اللازمة في كل جامعة حكومية؟!

فالمشكلة الأساسية هي في الأجر الهزيل والتطفيشي نفسه بالمقارنة مع تكاليف ضرورات الحياة، والتي لن تغطيها متممات الأجر بحال من الأحوال، مهما بلغت نسبها!

التحلل الرسمي من المسؤوليات

ربما ما يجب الإشارة إليه هو أن كتلة الإنفاق على التعويض المنصوص عنه قانوناً أعلاه، يتم تمويلها من الموارد الذاتية للجامعات، كما غيره من النفقات الكثيرة الأخرى التي تم تحميلها لهذه الموارد!

فالحكومة قد حللت الخزينة العامة للدولة من جزء هام من التزاماتها وواجباتها المالية المفترضة تجاه التعليم والعملية التعليمية في القطاع الحكومي، توافقاً مع سياسات تخفيض الإنفاق العام، وتكريساً لتقليص وتهميش دور الدولة وابتلاعه تباعاً!

فماذا يعني ذلك، وكيف سينعكس على الجامعات بعملها وأدائها، وعلى الطلاب وخدماتهم، بل وعلى سياسات الاستيعاب ومعدلات القبول الجامعي أيضاً؟

جيوب الطلاب هي الموارد!

المصادر الأساسية للتمويل الذاتي للجامعات الحكومية كموارد مالية تتأتى من:

التعليم المفتوح والتعليم الموازي بشكل رئيسي، أي من الطلاب المقبولين في هذه الأنظمة التعليمة الجامعية المأجورة «رسوم تسجيل ورسوم مواد وغيرها».

بالإضافة إلى بعض الموارد الأخرى المتمثلة برسوم تسجيل الطلاب في التعليم العام.

أو من بدلات استثمار الندوات الجامعية وبعض الأكشاك الخدمية داخل الحرم الجامعي، والتي يتم تحصيلها مع هوامش ربحها من جيوب الطلاب أيضاً!

وبمعنى أكثر مباشرة فإن الموارد الذاتية للجامعات يتم تحصيلها وجبايتها بشكل مباشر أو غير مباشر من جيوب الطلاب، على حسابهم وحساب ذويهم بضرورات حياتهم ومعاشهم وخدماتهم!

الموارد الذاتية للجامعات يتم تحصيلها وجبايتها بشكل مباشر أو غير مباشر من جيوب الطلاب على حسابهم وحساب ذويهم بضرورات حياتهم ومعاشهم وخدماتهم!

أوجه صرف كثيرة وكبيرة بكتلتها!

أما أوجه صرف هذه الموارد فمن المفترض أن تتوجه إلى:

تأمين مستلزمات العملية التعليمية وتجهيزاتها، وصيانتها وترميم نواقصها كلما تطلب الأمر ذلك.

مكافآت التفرغ السنوي لأعضاء الهيئة التدريسية والتعليمية في الجامعات.

مكافآت الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه ومشاريع التخرج وعضوية لجان التحكيم والمجالس الجامعية.

نسبة محددة من عائدات التفرغ لتوزّع على العاملين الإداريين والمخبريين في الجامعات.

ونسبة أخرى لتطوير وإغناء مشاريع البحث العلمي.

ونسبة لأعمال الترميم الخاصة بالمخابر والمرافق الجامعية.

وغيرها من النثريات الكثيرة الأخرى.

وهذه الضرورات الهامة كأوجه صرف تعتبر كبيرة بحجم نفقاتها المترتبة، وهناك عجز فيها على مستوى الجامعات الحكومية غالباً!

التوازن المطلوب والخيارات المحدودة!

في ظل محدودية الموارد الذاتية بسبب التحلل الحكومي من المسؤولية، بالتوازي مع واقع زيادة الإنفاق على الضرورات بسبب انفلات الأسعار بذرائعه ومبرراته الكثيرة، تبدو المعادلة مستحيلة على مستوى التوازن المطلوب بين الإيرادات والنفقات لهذه الموارد، وبما يضمن الحقوق والالتزامات بالنتيجة!

فما هي الحلول المعمول بها لإعادة هذا التوازن عملياً؟!

إن الخيارات بهذا الشأن مقتصرة على شقين:

إما بزيادة الموارد من خلال زيادة أعداد المقبولين في أنظمة التعليم المفتوح والموازي المأجورين، وهو ما يجري عليه العمل وخاصة في التعليم الموازي، حيث بلغت نسبة القبول في التعليم الموازي للعام الحالي 50%، أي تخفيض أعداد المقبولين في التعليم الحكومي المجاني عاماً بعد آخر، مع زيادة الرسوم الخاصة بأنظمة التعليم المأجورة هذه «للتسجيل وللمواد»!

أو بمزيد من ضغط الإنفاق على المستلزمات والتجهيزات، وعلى عمليات الترميم المطلوبة للمرافق والمخابر الجامعية، أي مزيد من ترهلها وصولاً إلى إنهاكها وتوقفها أو خروجها عن الخدمة، وهو ما جرى ويجري، ولعل مثال واقع بعض المخابر في الكليات العلمية دليل فاقع على ذلك!

وهذا وذاك من الخيارات يعتبر كارثياً على مصلحة الطلاب، وعلى العملية التعليمية برمتها، وعلى التعليم الحكومي المجاني الذي يتم تقليصه عاماً بعد آخر، على حساب الغالبية المفقرة العاجزة عن تحمل تكاليف أنظمة التعليم المأجورة!

السياسات التدميرية

إن تكريس التحلل من المسؤوليات المالية للدولة عبر نمط التمويل الذاتي للجامعات من مواردها الذاتية، حتى على مستوى حقوق أعضاء الهيئات التعليمية في الجامعات الحكومية بالتعويضات وبعض متممات الأجر الأخرى، مع تكريس إبعاد الدولة عن دورها الاجتماعي في التعليم الحكومي الجامعي المجاني من خلال زيادة أعداد المقبولين في أنظمة التعليم الحكومي المأجور، وفي ظل استمرار سياسات الاستيعاب والقبول الجامعي، والسياسات التعليمية الطبقية والتطفيشية، وسياسات تخفيض الإنفاق العام، وجملة السياسات الاقتصادية الأخرى، وخاصة السياسات الأجرية، فإن واقع قطاع التعليم الجامعي الحكومي سيستمر في الانحدار والترهل أكثر فأكثر، كحال بقية قطاعات الدولة الهامة الأخرى!

ولا حلول لاستعادة دور الدولة على مستوى العملية التعليمية وقطاعها، أو على بقية القطاعات والمستويات الهامة الأخرى، إلا من خلال إنهاء جملة السياسات التدميرية المتبعة بجوهرها الليبرالي، التمييزي والطبقي الفج، التي طالت موبقاتها كل قطاعات الدولة، سعياً نحو إنهائها أو تخصيصها!

الكارثة المعاشة وصعوبات تحمل الاستفزازات الرسمية

تم رفع سعر المشتقات النفطية «بنزين- مازوت» رسمياً، وقد ترافق ذلك مع الكثير من التبريرات والذرائع المعتادة، العاجزة عن تغطية موبقات السياسات الحكومية بآثارها ونتائجها الكارثية على الإنتاج والأسعار والخدمات والنقل و.. وعلى معيشة المواطن بالمحصلة.

■ سمير علي

فبحسب رئيس الحكومة، خلال إفادة صحفية، فقد كانت الحكومة أمام خيارين: «إما أن تفقد المشتقات النفطية من الأسواق، أو أن نزيد سعرها بشكل بسيط يساعد في تأمينها، ومن دون اتخاذ هذا القرار كان الواقع سيكون هو وقف النشاط الاقتصادي، ووقف جميع الخدمات التي تقدم للمواطنين».

ولا ندري إن كانت العبارة أعلاه تدخل ضمن التبريرات الذرائعية المعتادة رسمياً، أو تكريساً للعجز والتحلل من المسؤوليات بشكل مباشر، أم تعبيراً عن حال الانفصال الحكومي عن الواقع؟!

مزيد من الاستفزاز الرسمي

يضيف رئيس الحكومة في إفادته: «رفع سعر ليتر المازوت 200 ليرة تأثيره بسيط جداً، وضمن الحدود المقبولة للظروف العامة على أسعار المنتجات المحلية.. الدولة لا يمكن أن تضع المواطن أمام واقع صعب.. رفع سعر المشتقات النفطية ليس سياسة اقتصادية تنتهجها الحكومة، لكن فرضتها الظروف».

كذلك قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حديث إذاعي: «سيكون هناك رفع في أسعار بعض المنتجات والخدمات، لكنه لن يكون كبيراً.. الحكومة ليست تاجراً، وهي لا تزال خاسرة حتى بعد الرفع الأخير.. 44% من كميات المازوت المستوردة تذهب لقطاع النقل، وهي كميات كبيرة جداً، لذلك رفع السعر 200 ليرة لليتر الواحد لا يمكن حتى التفكير فيه».

غيض من التفنيدات لفيض من الاستفزازات إن التأثير البسيط والحدود المقبولة حكومياً هي غير ذلك في الواقع تماماً!

فالحدود المقبولة حكومياً، بسبب الظروف العامة، غير مقبولة شعبياً لنفس الظروف تحديداً، والتي جعلت من واقع المواطن أكثر صعوبة بأشواط، بل جعلته كارثياً بكل ما تعنيه الكلمة معنى!

والتأثير البسيط بنظر الحكومة هو مزيد من تلك الآثار الكارثية على حياة ومعيشة المواطن!

وعلى العكس من حديث الحكومة أعلاه، فإن النهج الاقتصادي السياسي المتبع يعتمد على رفع أسعار المشتقات النفطية بين الحين والآخر، بالتوازي مع إجراءات تخفيض الدعم على هذه المشتقات، والواقع والوقائع تؤكد ذلك!

اما الفاقع فهو الاعتراف بأن ذلك سيؤدي إلى رفع أسعار بعض المنتجات والخدمات، لكنه بحسب الحكومة لن يكون كبيراً!

مع العلم، أن وقائع ارتفاعات الأسعار مستمرة وكبيرة، وتطال جميع المواد والسلع والخدمات، وعمليات الرفع السعري في الأسواق لا تنقصها المبررات والذرائع، فكيف الحال مع زيادة الأسعار رسمياً، وللمشتقات النفطية التي تشكل جزءاً أساسياً وكبيراً من التكلفة لجميع القطاعات الاقتصادية وأنشطتها؟!

أما أن «الحكومة ليست تاجراً» فتسقط مباشرة مع عبارة «لا تزال خاسرة» التي تبعتها!

فالحكومة فعلاً تتعامل مع المواطنين بمنطق التاجر وأدواته، فهي بين الحين والآخر، وعن لسان الكثيرين من رسمييها، تعيد على مسامعنا ما يتم إنفاقه مقابل ما يتم جبايته، وخاصة ما يتعلق بالمواد المدعومة، وكأنها صاحبة المال، وليست كما هو مفترض مؤتمنة عليه لمصلحة المواطنين، كل المواطنين، وليس لمصلحة شريحة الأثرياء من حاصدي الأرباح، مستغلين وفاسدين وناهبين!

المفروغ منه والمهام الصعبة!

ربما لم يكن هناك داع للمزيد من الحديث عن السياسات الحكومية وإجراءاتها المتتابعة، فالنتائج الكارثية لهذه السياسات أصبحت أكبر وأوسع وأعمق بكثير من أن يتم تبويبها واختصارها ببعض العبارات، فمجلدات غير كافية لإنجاز مثل هذه المهمة!

والمهمة الأصعب بالنسبة للمواطنين، ربما تتمثل في رصد التبريرات الذرائعية لاستمرار هذه السياسات الظالمة، والنهج التدميري المستمر لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية في البلاد، وخاصة المنتجة!

أما محاولة تحمل مضمون بعض التصريحات الرسمية، المستفزة والمنفصلة عن الواقع، من قبل المواطنين فهي من أصعب المهام بالنسبة إليهم!

فقد امتلأت المواقع الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي بعبارات التعرية والفضح لجملة السياسات المتبعة بآثارها وتداعياتها ونتائجها الكارثية والهدامة، وكذلك التهكم على الذرائع والمبررات التي يتم اجترارها رسمياً مع كل متغير، مع الكثير من عبارات الغضب، وكظم الغيظ على تصريحات الاستفزاز الرسمية، وصولاً إلى الحديث المعمم عن ضرورة التغيير الجذري والعميق والشامل، للسياسات والبنى المتحكمة بمصير البلاد والعباد، ولا شك أن هذه المهمة قد أصبحت أسهل بكثير من مهمة تحمل موبقات السياسات الظالمة، ومهمة كظم الغيظ، بالنسبة لعموم المواطنين، بغالبيتهم المفقرة والمهمشة والمطحونة!

الرقة.. فيروس خطر يهدد حياة الأطفال!

لا شك أن ما مر على محافظة الرقة ريفاً ومدينة خلال الأزمة، لا يختلف كثيراً عما جرى في غالبية سورية، وإن اختلف الشكل واختلفت النسبة قليلاً!

■ مراسل قاسيون

ومن جملة ما تعانيه الرقة من أزمات معيشية وخدمية، بالإضافة الى مشكلة تقسيم مناطق النفوذ فيها، بين سلطة الدولة ونفوذ «قسد»، تتفاقم الأزمات الصحية، وصولاً إلى ظهور أمراض غريبة ومستجدة فيها، كان آخرها رصد مرض جديد يصيب الأطفال، لم يتم التوصل لتشخيصه وتوصيفه الدقيق حتى الآن!

فيروس مجهول ينال من الأطفال

في الأسبوع الماضي، بعد عاصفة مطرية كبيرة استمرت لساعتين متواصلتين، وبعد يومين من ذلك، اجتاح أطفال الرقة فيروس مجهول الهوية، حيث يصيب الأطفال الصغار ما دون السنوات الخمس، ويسبب لهم التهابات صدرية.

وقد امتلأت المشفى العام والمشافي الخاصة بهم، وتعرض عدد منهم للموت، وخاصة من هم دون السنتين!

وبحسب تشخيص بعض الأطباء، إن السبب فيروس مجهول الهوية، وكلّ يجتهد في العلاج حسب معرفته، وقد تمت إحالة الكثيرين إلى مشفى الأطفال في دمشق.

آراء الأطباء

تعددت آراء الأطباء في الرقة، ولعدم وضوح الأمر فإن الإصابات تزداد، لكن غالبيتهم قالوا بأن الإصابات تعتبر فيروسية من فئة rsv وتصيب الرئة، وليس جرثومية، والفيروس معد جداً عن طريق السعال والرذاذ، والأطفال ذوو عمر أشهر من الصعب أن ينجوا من الموت!

وحسب ما قاله الطبيب «أ/ ن» والمسؤول عن الأمراض الفيروسية في الرقة: بتصوري وحسب الحالات، أن المسبب واضح، وهو أحد فيروسات الانفلونزا a سواء كان انفلونزا الطيور h1n4 أو الخنازير h1n5 وذلك للاعتبارات التالية:

1 – العينات عشوائية وليست من مُضعّفي المناعة.

2 – العدوى سريعة خلال يومين والعدوى في العائلة.

3 – الإصابة عرضية في عدد كثير من الحالات.

4 – الوفاة السريعة قبل قصور الأعراض العديدة.

5 – لا أعتقد أنه أخطر من كورونا، وممكن ذلك من خلال الصفات السابقة، ومستبعدة جميع المسببات الفيروسية الأخرى لوضوح الأعراض.

أما الدكتور «ب/ ح» فقد قال: إن أعراض المرض أقرب لانفلونزا الخنازير ولا شك في ذلك!

أعراض المرض

بحسب بعض الأطباء، فإن المرض تبدأ أعراضه بسيلان للأنف وأحياناً نزيفاً، مع سعلة خفيفة وعطاس وحرارة بسيطة، وبعد يومين تظهر أعراض جديدة، منها: نقص أكسجين وحرارة عالية وصعوبة في التنفس، ثم حرارة عالية جداً، وبلغم في الصدر وسعلة مستمرة وصعوبة في الرضاعة للأطفال الرّضع.

إجراءات ضعيفة

برغم كل ما سبق، لم تجر دراسة طبية للجائحة، واقتصرت الإجراءات على ما أصدره ما يسمى مجلس الرقة المدني التابع لـ«قسد» بالقرار رقم 4 تاريخ 12/17 والذي يتضمن التالي: «بناءً على مقترح لجنة التربية والتعليم ولجنة الصحة، ونظراً للظروف الجوية وانتشار الانفلونزا «كريب» بين الطلاب في مدارس الرقة، تقرر: تعليق الدوام الرسمي في المدارس والمعاهد والروضات الخاصة لمدة أسبوع من تاريخ 12/18 ولغاية 24/ 12».

وبتوقيع الرئاسة المشتركة لمجلس الرقة المدني

ومن خلال متابعة مراسل قاسيون للأوضاع في الرقة مع الأطباء والأهالي، ومتابعته للمصابين المحولين إلى مشفى الأطفال في دمشق، تبين أن التعامل مع الجائحة التي تهدد الأطفال ما زالت قاصرة حتى الآن!

ففي مشفى الأطفال في دمشق، لم يرشح أي شيء عن طبيعة الجائحة ومسبباتها وكيفية وصولها إلى الرقة وانتشارها، كما أن معظم الأطفال المصابين دون أسرّة بسبب كثافة الإصابات، فهناك في كل سرير 3 أطفال على الأقل، والخوف يبدو مشروعاً من انتشار الفيروس في بقية المناطق.

لسنا مع التهويل في الأمر طبعاً، لكن بالمقابل، لا بد من قرع ناقوس الخطر الصحي تنبيهاً وتوعية بالحد الأدنى، مع زج الإمكانات من أجل الوصول إلى التشخيص الصحيح للمرض، كي يتم التمكن من تطويقه ومعالجته.

برسم الحكومة ووزارة الصحة

الصناعة عصب البلاد.. إلى أي

منذ ما سميت بعمليات «الانفتاح» وتحرير التبادل التجاري التي بدأت قبل انفجار الأزمة في سورية عام 2011 بسنوات، وصولاً إلى لحظة الانفجار وما تلاها من تعقيدات وصعوبات، دخلت الصناعة السورية في نفق مظلم يدفع ثمنه السوريون مزيداً من الارتفاع في مستويات العجز وانهيار الليرة، بينما يقف المسؤولون الرسميون مكتوفي الأيدي لا يسعهم إلا تكرار سرد قائمة الأسباب التي أودت بالصناعة إلى هذا الدرك، في ظل الامتناع عن القيام بأي فعلٍ حقيقي من شأنه أن ينتشل هذا القطاع الحيوي.

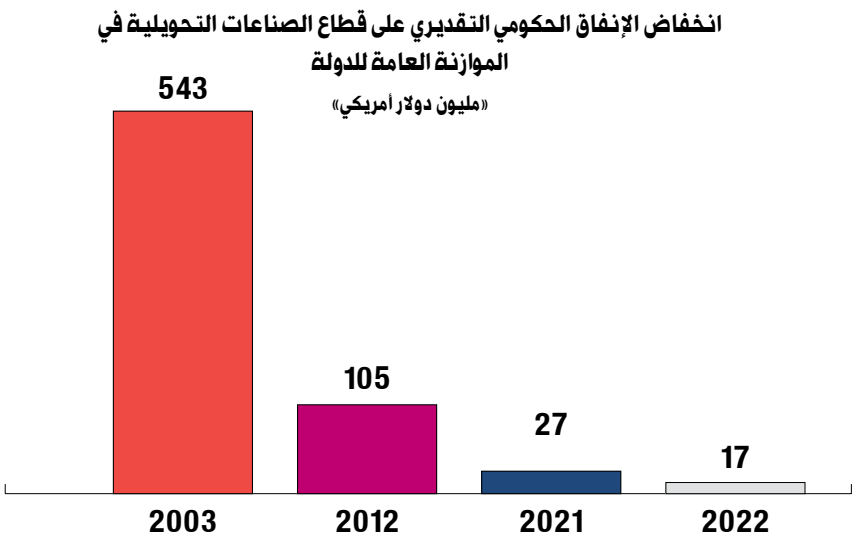

■ قاسيون

دفعت الصعوبات التي تمر بها البلاد، بالإضافة إلى التضييقات والإهمال ومحاولات الجباية «القراقوشية»، أعداداً كبيرة من الصناعيين السوريين – والكفاءات الأساسية العاملة في المجال الصناعي– إلى البحث عن فرص أفضل ومغادرة البلاد نحو وجهات عديدة «أهمها تركيا، ومصر، والأردن...»، حيث شملت عمليات المغادرة هذه نقل العديد من المعامل وإقامة معامل ومنشآت جديدة في هذه الدول. أما من بقي داخل البلاد، فإنه بالكاد يستطيع الاستمرار في ظل الانحدارات اليومية التي تطال عملية الإنتاج ومستلزماتها.

هذا جزئياً هو وضع الصناعة في القطاع الخاص، حيث يمكن لأحدهم أن يتذرع بالادعاء أننا لا يمكن أن نفعل شيئاً حيالها طالما أن القرار يعود لأصحابها في البقاء أو مغادرة البلاد. فماذا عن القطاع العام الصناعي، حيث ينبغي بداهة أن تملك الحكومة زمام القرار والتحكم بمصيره؟ في الواقع، تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى أن التراجع المضطرد الذي أصاب القطاع العام الصناعي في سورية قبل انفجار الأزمة شهد معدلات غير مسبوقة من التراجع خلال السنوات القليلة الماضية، معدلات بلغت حدوداً يمكن القول عندها إن الصناعة العامة شبه متوقفة تماماً في البلاد.

الصناعات التحويلية بوصفها نموذجاً فاقعاً

كما أكدنا سابقاً، تراجعت مساهمة الصناعات التحويلية «الصناعات التي تحوّل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة» في الناتج المحلي الإجمالي في البلاد خلال سنوات ما قبل انفجار الأزمة، إلى حد وصلت فيه هذه المساهمة إلى نسب تراوحت بين 5,6 و6,7% من الناتج بين أعوام 2007 و2010، أي ما يقدّر بحوالي 18% من إجمالي الناتج الصناعي السوري الذي تغلب عليه الصناعات الاستخراجية مثل النفط والغاز...

خلال السنوات القليلة الماضية، وعلى نحوٍ مشابه لجميع قطاعات الاقتصاد السوري، انخفض الإنفاق الحكومي التقديري على قطاع الصناعات التحويلية في الموازنة العامة للدولة من حوالي 543 مليون دولار في عام 2003 إلى ما يقارب 105 مليون دولار في عام 2012، أما في موازنة 2021، فلم يتجاوز 27 مليون دولار، ليعاود الرقم الانخفاض بنسبة كبيرة جداً خلال عام واحد، ليصل في موازنة العام 2022 إلى 17,7 مليون دولار! بكلام آخر، فإن الدولة اليوم تنفق على قطاع الصناعات التحويلية 3,2% مما كانت تنفقه على القطاع ذاته في عام 2003!

شملت المغادرة نقل العديد من المعامل وإقامة معامل جديدة في هذه الدول. أما من بقي داخل البلاد، فإنه بالكاد يستمر في ظل الانحدارات اليومية التي تطال عملية الإنتاج

انخفاض الأساسيات: خبز وزيت نباتي ودقيق تمويني

منطقياً، من المفروض أن تكون قطاع صناعة الخبز، بوصفه لقمة العيش الفعلية المباشرة للمواطنين، آخر شيء يمكن للدولة أن تسمح بتراجعه، لكن نظرة سريعة على البيانات تكشف العكس، حيث انخفض إنتاج الخبز في مؤسسات القطاع العام إلى 867,000 طن في عام 2020، بينما بلغ إنتاجه في عام 2010 إلى حوالي 1,019,000 طن.

على النحو ذاته، شهد إنتاج الزيت النباتي في القطاع العام السوري تراجعاً كبيراً، حيث انخفض من 46,749 طن في عام 2006، إلى 31,927 في عام 2010، ثم إلى 1,820 في عام 2020، أي أن قطاعنا العام أنتج في 2020 حوالي 3,8% من كميات الزيت النباتي التي كان ينتجها في 2006!

وفي الأساسيات ذاتها، انخفضت كميات الدقيق التمويني المنتجة في مؤسسات القطاع العام بأكثر من النصف، حيث تراجعت من 2,073,000 طن في 2010، إلى حوالي 887,000 طن في 2020.

الصناعات النسيجية: من 30% إلى 60%

رغم أن حصة الصناعات النسيجية من الصناعات العامة أصبحت تشكّل نسبة 60% خلال سنوات الأزمة، بعد أن كانت مساهمتها 30% فقط قبل ذلك، إلا أن هذا الارتفاع ليس بسبب زيادة الإنتاج، بل بسبب تدهور الإنتاج بوتيرة أسرع في القطاعات الأخرى، حيث تكشف الأرقام المطلقة للإنتاج في الصناعات النسيجية أن هذا الإنتاج تراجع أيضاً بنسب كبيرة.

على سبيل المثال لا الحصر، تراجع إنتاج الغزول القطنية في القطاع العام من 106,770 طن في عام 2010 إلى 12,801 طن فقط في عام 2020. بينما تراجع إنتاج الأقمشة القطنية من 18,266 طن إلى 2,789 طن خلال الفترة ذاتها، في وقت تراجع فيه إنتاج الألبسة الجاهزة من 686,000 قطعة

درك يمكن أن نصل بعد؟

%3,2

وفقاً للبيانات، تنفق الدولة اليوم على قطاع الصناعات التحويلية في البلاد 3,2% مما كانت تنفقه على القطاع ذاته في عام 2003!

%18

وصلت مساهمة الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج الصناعي السوري الذي تغلب عليه الصناعات الاستخراجية إلى حوالي 18% قبل انفجار الأزمة.

%60

حصة الصناعات النسيجية من الصناعات العامة أصبحت تشكّل نسبة 60% خلال سنوات الأزمة، بعد أن كانت مساهمتها 30% فقط قبل ذلك

تراجع إنتاج الخبز في القطاع العام في سورية

«طن»

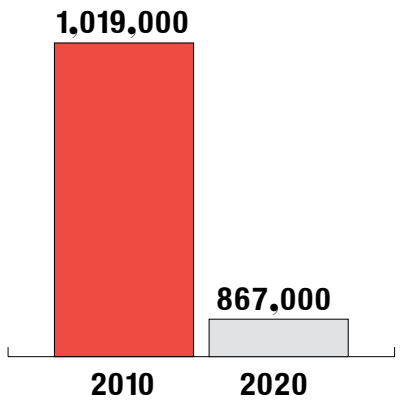

التراجع في إنتاج الزيت النباتي في المؤسسات التابعة للقطاع العام في سورية

«طن»

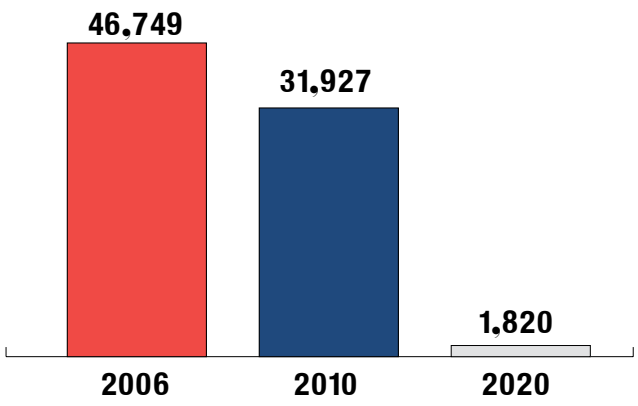

تراجع إنتاج الدقيق التمويني في القطاع العام في سورية

«طن»

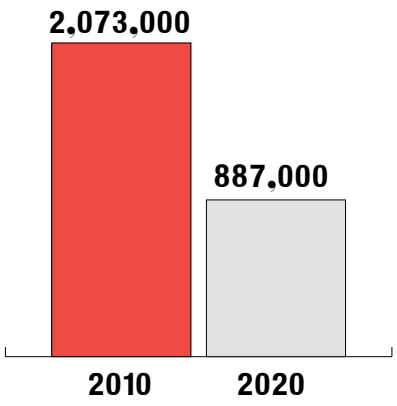

إلى 1,558 قطعة فقط!

في الإطار ذاته، شهدت صناعة السجاد لدى مؤسسات القطاع العام تراجعاً كبيراً من 245 ألف متر مربع في عام 2010، إلى 51 ألف متر مربع في عام 2020. أما إنتاج الجوارب فقد تراجع خلال الفترة ذاتها من 136,000 دزينة، إلى 84,000 دزينة. بينما توقف إنتاج الحرامات تماماً في مؤسسات الدولة، بعدما كانت تنتج ما يقارب 56,000 في عام 2010.

الأدوية أيضاً.. مسار التصفية يطال كل شيء

يشكل الإنتاج الكيميائي في سورية واحداً من القطاعات المفصلية التي كان يعوّل على تطويرها، ولا سيما إنتاج الأدوية الطبية في القطاع العام. رغم ذلك، شهدت سورية تراجعاً حاداً في إنتاج الأدوية، فبينما كانت تنتج ما يقارب 119,527,000 كبسولة و184,164,000 قرص و3,458,000 أمبولة و6,576,000 تحميلة و9,048,000 سيروم طبي في عام 2010، باتت في 2020 تنتج فقط 74,794,000 كبسولة، و114,549,000 قرص، بينما تداعى إنتاج الأمبولات والتحاميل والسيرومات الطبية إلى الصفر!

بعيداً عن الأدوية الطبية، تراجعت مختلف فروع الإنتاج الحكومي في قطاع الكيماويات بنسب مشابهة، حيث انخفض إنتاج مساحيق المنظفات من 6,626 طن في 2010، إلى 268 طن فقط في 2020، وخلال الفترة ذاتها، تراجع إنتاج المنظفات السائلة من 1,316 طن إلى 414 طن فقط.

أشياء لم يعد ينتجها القطاع العام

منذ ما قبل عام 2010، كان إنتاج القطاع العام محصوراً إلى حد ما في عدد من الصناعات خفيفة التكنولوجيا، وكان من المطلوب سورياً أن يتم توسيع قائمة السلع التي يتم تصنيعها محلياً والاستغناء عن استيرادها تماماً. لكن ما حدث بفعل سياسات تصفية القطاع العام هو العكس تماماً، حيث بات هنالك قائمة طويلة من السلع التي كنا ننتج حاجتنا – جزئياً أو كلياً – منها ثم توقف إنتاجها تماماً.

المثال الأبرز على هذا هو إنتاج السكر، الذي توقفت معظم مصانع تكريره بقرارات حكومية لصالح تجار الاستيراد، فقد تراجع إنتاجه في المؤسسات الحكومية من 233,000 طن في عام 2010، إلى 0 طن في بيانات 2020.

وتطول قائمة السلع التي كان ينتجها قطاعنا العام وتوقف عن إنتاجها تماماً، ابتداءً من المعكرونة والشعيرية والبسكويت والبصل المجفف والمشروبات الغازية والبيرة والأحذية الرياضية والمطاطية والجلود المدبوغة والإطارات والقضبان الحديدية والأنابيب المعدنية وأجهزة التلفزيون والمحركات والمحولات الكهربائية والبطاريات الجافة والسائلة وصولاً إلى مقاطع الألمنيوم والجرارات والسيراميك والقرميد.

هذا كله ترافق مع انحدار في أعداد العمال في القطاع الصناعي العام، فبدل أن يزداد التوظيف، انخفض الرقم الإجمالي للعمال في قطاع الصناعة الحكومي من 190,274 في عام 2006 إلى 183,323 في عام 2010، ثم إلى 125,388 في عام 2020. حيث طال هذا الانخفاض في أعداد العمال جميع جوانب قطاع الصناعة الحكومية، من العمال في الصناعات التحويلية إلى العمال في الصناعات الاستخراجية إلى عمال الكهرباء والماء.

طال هذا الانخفاض في أعداد العمال جميع جوانب قطاع الصناعة الحكومية، من العمال في الصناعات التحويلية إلى العمال في الصناعات الاستخراجية إلى عمال الكهرباء والماء

تراجع إنتاج الكبسولات الدوائية في القطاع العام في سورية

«طن»

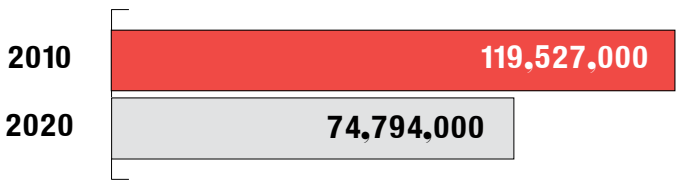

إحياء مشروع عملة موحدة لأمريكا اللاتينية

يعود مشروع إنشاء عملة موحدة لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى المشهد الجيوسياسي، مع وجود العديد من القادة الإقليميين الذين تبنوا فكرة تجسيد هذا المشروع الذي بقي كامناً في المنطقة منذ ما يقرب العقدين. ورغم أنّ المسألة يجب أن تتغلب على مراحل وصعوبات مختلفة بما يتجاوز التعاطف السياسي، إلّا أنّ الاقتراح ينشأ في سياق قد يكون مؤاتياً لاتخاذ القرار. خاصة بعد الانتصارات الرئاسية التي حققها لولا دا سيلفا في البرازيل، وغوستافو بيترو في كولومبيا، اللذان يؤيدان التكامل في أمريكا اللاتينية لتقليل عدم المساواة، وتحسين الاقتصاد الإقليمي.

■ La Iguana Tv
ترجمة: قاسيون

إنّ مؤسسات ومبادرات، مثل: «مجتمع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي caleC»، والسوق المشتركة للجنوب «rusocreM»، ومجتمع الأنديز «NAC»، والتحالف البوليفاري من أجل شعوب أمريكا- معاهدة تجارة الشعب «PCT-ABLA»، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية «rusanU» الذي كان مفككاً من قبل الحكومات المحافظة التي هيمنت على الإقليم، حتى وقت قريب، جميعها تسعى لإعادة بناء التكامل عبر العملة الموحدة.

الموقف الرئيسي هنا، هو موقف لولا، الذي أوضح بصفته رئيساً للبرازيل- أكبر اقتصاد إقليمي ذي تأثير عالمي كبير- بأنّه يؤمن بحاجة أمريكا اللاتينية لعملة موحدة تسمح لها بالاستقلال عن الدولار.

يُضاف إلى هذه الرؤية، رؤية رئيس المكسيك أندريس مانويل أوبرادور، الذي يعدّ عنصراً رئيسياً أيضاً في هذا المشروع، كون المكسيك هي ثاني أقوى اقتصاد في أمريكا اللاتينية. بالإضافة لذلك، فالمكسيك تتمتع بموقع جيوسياسي مؤثر جداً في أمريكا الوسطى، وكذلك على جيرانها في الشمال: الولايات المتحدة وكندا.

إذا ما اتجهنا جنوباً، يرحب ألبرتو فرنانديز، رئيس الأرجنتين ذات النفوذ في ميركسور، بالمشروع. مع أنّ نظيره التشيلي غابرييل بوريك، رغم عدم استبعاده الفكرة، فهو أكثر خجلاً في التطرق إليها، ويعتبرها «قضيّة معقدة للغاية». الجهات الفاعلة الأخرى، مثل: أوروغواي وباراغواي لا تقارب الفكرة حالياً، بسبب الحكومات المحافظة الموجودة فيها. بوليفيا ميالة لها بالتأكيد، بينما تبقى البيرو غير معروفة الاتجاه وسط أزمة الحكم القائمة.

تلعب فنزويلا دوراً رئيسياً في مثل هذا المشروع، فهي الدولة التي تمتلك أكبر احتياطيات نفطية في العالم، وموارد معدنية أخرى هامة، وهي تشجع على استخدام عملة إقليمية موحدة منذ أكثر من 51 عام. قال الرئيسي الفنزويلي نيكولاس مادورو مؤخراً، بأنّه سيكون من المذهل مناقشة الأمر، واقترح دمج الأصول المشفرة كون العملات الرقمية جزءاً من النموذج الاقتصادي الحالي.

إنّ توحيد العملات، وإنشاء بنك مركزي في أمريكا اللاتينية يتطلب الثقة، ولهذا يجب اعتماد استراتيجية إعلامية وداخلية لتثقيف الناس، وتوليد الثقة بشأن استخدام العملة.

هل عملة واحدة ممكنة؟

إنّ المدّ المؤيد لهذا المشروع يدرك أنّه يمكن أن يجمع مجتمع أمريكا اللاتينية ككتلة كبيرة ذات قوة اقتصادية وجيوسياسية، والتي بالإضافة لكونها مكتفية ذاتياً ومتكاملة، ستكون لها القدرة على تصدير الطاقة والغذاء والمعادن والمواد الخام ومجموعة متنوعة من العناصر. غالبية سكان أمريكا اللاتينية من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، بينما الثروة أكثر تركزاً، ما يجعل المنطقة أكثر تفاوتاً، ويجعل من استخدام عملة مشتركة عاملاً مساهماً يسمح بتجانس الدخل وإفادة الفقراء، عبر تحسين الدخل ونوعية الحياة.

يحلل عالم السياسة الفنزويلي- المختص في العلاقات الاقتصادية الدولية، شارلز جوسيبي- جدوى وجود عملة مشتركة، ونظام مالي موحد لأمريكا اللاتينية: «للوصول إلى اقتراح بهذا الحجم هناك حاجة إلى شيء أكثر من مجرد وعد. المطلوب وجود إرادة سياسية، وأن تتخطى هذه الإرادة الحكومات، لتصبح تعبيراً عن إرادة الدولة، وذلك من أجل الحفاظ على النظام النقدي، وعدم التخلي عنه عندما تنهي الحكومات دوراتها، ويصبح الأمر مرتبطاً بالخلافات الإيديولوجية أو السياسية كما حدث مع أوناسور».

يجب تفادي هشاشة نظام مالي قائم فقط على علاقات سياسية جيدة، بأن يتم التخطيط له كاتفاق من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية.

يجب قبل عملية إخراج العملة إنشاء مركز أبحاث اقتصادي كبير تموله جميع الحكومات، وذلك بهدف التفكير بجدية وبصورة شاملة، لمدة عامين على الأقل، بالزمن والآلية والظروف التي يمكن أن يولد فيها نظام العملة المشتركة.

ويحذر جوسيبي، من أنّ الذين يقترحون الدولرة في أمريكا اللاتينية جاهلون في الحقائق: «قد يسهل الدولار بعض المعاملات، لكنّه لا يحل المشاكل. إنها عملة لا تخصنا، تسيطر عليها الولايات المتحدة، وتدخل في تبعية هيكلية ستتأثر بقرارات الاحتياطي الفدرالي وأسعار فائدته، لتجعلنا تحت شكل من الوصاية المالية... الدولرة لا تنتج الثروة والإكوادور هي مثال ممتاز، فرغم تجريبها الدولرة منذ سنوات، استمرت بنفس مستويات الفقر كما كانت من قبل، بل وأعاقت نتائج السياسة الاجتماعية التي نفذها الرئيس السابق رافائييل كوريا، التي ساهمت في تحسين ظروف معيشة الإكوادوريين».

ويضيف بأنّ النقاشات من أجل ولادة اليورو بدأت في عام 0591 ولم تصبح قابلة للتطبيق حتّى عام 1002، ولهذا فنظام العملة المشتركة هو تحد كبير، ولكنّه ليس مستحيلاً ويمكن تنفيذه

يجب في هذا السبيل أن تكون الحكومات على استعداد للتغلب على الصعوبات والمخاطر، حيث تتخذ القرارات الاقتصادية هيئة تدير النظام الإقليمي، ما يتطلب أن توافق الدول على تنسيق سياسات البنوك المركزية، وأن تلتزم الحكومات باللوائح بشروط متساوية.

قد يؤدي هذا إلى نشوب صراعات داخلية في كلّ دولة، وعليها معالجتها وفقاً لخصوصيتها، لا سيما في منطقة تكون الأغلبية فيها فقيرة ودون مساواة.

كما أنّ اقتصادات أمريكا اللاتينية هي اقتصادات متباينة للغاية فيما بينها، وهذا يشكل أحد الصعوبات أمام إنشاء سياسة مالية ونقدية مشتركة فيما بينها. هناك مثلاً: الأرجنتين وفنزويلا اللتان تعانيان حالياً من عمليات تضخمية كبيرة ودولرة بحكم الأمر الواقع. ومن ناحية أخرى هناك اقتصادات أكثر استقراراً، ولكن مع تعقيدات، مثل: البرازيل وبيرو وبوليفيا وتشيلي وكولومبيا والأكوادور.

أحد الحلول المطروحة، أن تقوم البرازيل بأخذ زمام المبادرة وأن تقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية، لأنّ نموذجها يركز على الإنتاج الصناعي الزراعي «الهائل»، وقوة الصناعة الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتصدير المواد الغذائية، وموارد الطاقة.

لكن يجب أن يتمّ الأخذ بالاعتبار اشتراك المكسيك في هذه العملية، فهي بالإضافة لكونها ثاني أكبر اقتصاد إقليمي، فهي تشترك في الحدود مع الولايات المتحدة، ولديها «حديقة صناعية» كبيرة، ما يمكنها من ضمان الاستقرار النقدي بسبب الطلب الداخلي- مثلها في ذلك مثل البرازيل، وكذلك تلقيها لتحويلات هائلة من دول كبرى في العالم، مثل: الولايات المتحدة.

يمكن الاستفادة من المنظمات القارية، مثل: ميركسور وسيلاك وكان، وإشراكها لتساهم في الأفكار والهيكلة. وكما حذر جوسيبي: «هناك أخطاء لا يمكن ارتكابها، مثل: الارتجال، وتكييف المشروع على التعاطف السياسي، أو استخدام الدولار كمرجع». من الضروري أيضاً مراجعة تجارب اليورو التي على الرغم من كونها نموذجاً للتوحيد النقدي تعيش حالة تصدع.

أنّ اقتصادات أمريكا اللاتينية هي اقتصادات متباينة للغاية فيما بينها وهذا يشكل أحد الصعوبات أمام إنشاء سياسة مالية ونقدية مشتركة فيما بينها

■ بتصرّف عن:
Latinoamérica está lista para una moneda común?

الدواء.. أزمة مستمرة على حساب المرضى

ضمن مسلسل الأزمات المتواصل الذي تتسارع وتيرته يوماً بعد يوم، تعود أزمة الدواء لتتصدر المشهد جنباً إلى جنب مع أزمة الوقود والمواصلات.

■ رند الحسين

فقد صدرت يوم الأربعاء الماضي نشرة أسعار جديدة للأدوية، ارتفعت على إثرها أسعار حوالي 20 صنفاً من الدواء، بما فيها الصادات الحيوية الأساسية كالأزيثرومايسين والأوغمنتين والليفوفلوكساسين، وأدوية الغدة وأحد أنواع أدوية القلب، وأدوية معالجة الصرع، وبعض أدوية الكورتيزون وغيرها.

الحجج نفسها

في محاولة لفهم أسباب الارتفاع، لفت عضو مجلس نقابة الصيادلة محمد نبيل القصير- لصحيفة الوطن- إلى «الصعوبات التي تواجهها المعامل المصنعة للأدوية في ظل الظروف الحالية، وخصوصاً ما يتعلق بتأمين المحروقات للمعامل، والصعوبات التي تواجهها في هذا الصدد، إضافة إلى صعوبات استيراد المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية، نتيجة العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية» مشيراً إلى أنّ نسبة الارتفاع تراوحت بين 22-26% وهي نسبة قليلة بحسب قوله، وقادرة على «سد الفجوة لدى صاحب المعمل، ومساعدته في أن يستمر في عملية الإنتاج»، مضيفاً: «إنه من واجبنا الوطني أن نستمر في توفير الدواء الوطني» في إشارة واضحة إلى أن توفير الدواء لن يتم دون ارتفاع للأسعار!

لم تحل الأزمة!

الواقع يقول: إن ارتفاع الأسعار لم يحل أزمة انقطاع الدواء، حيث ما زالت بعض أصناف الأدوية مقطوعة، بعضها لأن سعرها لم يرتفع، وبعضها الآخر تأثر بأزمة الوقود!

فقد توقف عدد من مستودعات الأدوية عن بيع وتوصيل الأدوية للصيدليات بسبب أزمة البنزين، كذلك خفّضت العديد من المستودعات عروضها للصيادلة، ما أثر بشكل مباشر على حركة البيع في الصيدليات، وجعلها تشهد ركوداً مضاعفاً!

يقول أحد الصيادلة: «لا نبيع الدواء في الصيدلية بقدر ما نقوم بتعديل أسعار الأدوية، وهذا بحد ذاته يخفف من حركة البيع، حيث يعاني العديد من المرضى من عجز في قدرتهم على شراء الدواء بعد تعديل سعره، فيضطرون إما لاستبداله ببديل أرخص أو الاستغناء عنه كلياً، ما يضع صحة الناس وحياتهم على المحك، حيث يلجأ العديد منهم في ظلّ تردّي الوضع الغذائي إلى تعويض النقص لديهم بأدوية المتممات، والتي كانت سابقاً محصورة بفئة كبار السن، ولكن سوء التغذية اضطر حتى الشباب والصغار بالعمر إلى اللجوء إليها».

ارتفاع مستمر خارج النشرة المعلنة

الجدير بالذكر، أن صدور نشرة الأسعار الجديدة لم يوقف عمليات ارتفاع أسعار الأصناف الأخرى التي لم يرتفع سعرها في النشرة!

تقول إحدى الصيدلانيات لقاسيون: «خلال الأيام التالية لصدور النشرة تم إرسال تعديلات للأسعار إلى حوالي عشر شركات أدوية، بالإضافة إلى ارتفاعات في أسعار أغذية الأطفال كالبرينتولاك الذي أصبح سعره 5000 بدلاً من 4000. كذلك ارتفعت أسعار بعض المتممات الغذائية بنسبة تزيد عن 100% حيث ارتفع سعر أحد هذه المتممات من 4800 إلى 10000 ليرة خلال أقل من 8 أشهر فقط».

وتضيف الصيدلانية: «قمنا بعملية تعديل الأسعار لأدوية بعض الشركات حوالي ثلاث أو أربع مرات خلال سنة واحدة فقط، والمشكلة في نشرة الأسعار الأخيرة هي أنّ الارتفاع لم يشمل كل الدواء، ما يعني أنّنا على موعد مع نشرة ثانية وثالثة، ومع أزمات انقطاع جديدة للدواء، ريثما تصدر تلك النشرات!»

كغيره من الأسواق تحكماً واستغلالاً

أزمة الأدوية ربما تكون أعمق وأشمل من موضوعة رفع الأسعار كذريعة وتبرير لقلة المعروض من الأدوية أو فقدانها، برغم نتائجها السلبية على صحة المواطنين بالنتيجة!

فسوق الدواء كغيره من الأسواق بشبكاته وأدوات التحكم فيه، والمستفيدين منه بالمحصلة من أصحاب الأرباح، وكذلك حال الانفلات في هذه السوق على مستوى السعر والنوع والمواصفة والمصدر، مع فارق نوعي، أن المتضرر من هذا السوق، وهو المريض، لا يدفع الضريبة على المستوى السعري فقط، بل ويدفعها على حساب صحته أيضاً!

بالمقابل، تتعامل الحكومة مع هذه السوق، تماماً كما تتعامل مع غيره من الأسواق، بما في ذلك تسويق التبريرات والذرائع له، مع ترك المتحكمين فيه من أصحاب الأرباح ليسرحوا ويمرحوا كما بدى لهم، بغاية الحصول على أعلى هامش من الربح الممكن، وبغض النظر عن الضريبة على المستوى الصحي التي يدفعها المواطن المريض!

فالتغني الرسمي المكرر بأن الإنتاج المحلي يغطي نسبة 90% من الاحتياجات المحلية في هذه السوق قد سقطت عدة مرات، وما زالت تسقط مع استمرار حال فقدان بعض الأدوية، بغض النظر عن كل الذرائع المساقة لتبرير هذا الفقدان!

فآليات رفع الأسعار التي تطال الأدوية بين الحين والآخر، بمبرراتها وذرائعها المختلفة، لم تكن كافية للجم السوق والمتحكمين فيها عن استمرار استغلالهم المضاعف للمرضى المحتاجين، مع كل الإهمال واللامبالاة الحكومية تجاه هذه السوق، وتجاه المواطنين وصحتهم!

مزاد السيارات ومليارديرية البلاد!

هل تعرفون كم عدد المليارديرية في سورية؟ السؤال صعب لا شك، على الرغم من أن هؤلاء هم من يتحكمون بواقعنا الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبالبلاد وبمصيرها، وهم المسؤولين المباشرين عما وصلت إليه حال الغالبية المفقرة من كوارث!

■ سوسن عجيب

إن الرقم التقريبي لهؤلاء بالمئات وليس أكثر من ذلك، وإليكم بوابة رسمية للتعرف بشكل تقريبي على أعداد هؤلاء من خلال المزادات التي أقامتها المؤسسة العامة للتجارة الخارجية على عدد من السيارات.

فبحسب تصريح مدير المؤسسة العامة للتجارة الخارجية لصحيفة الوطن بتاريخ 2022/12/15 فقد أقامت المؤسسة 5 مزادات خلال العام الحالي، تم خلالها بيع 921 سيارة، بقيمة إجمالية وصلت إلى 67 مليار ليرة، وفي أحد المزادات تم بيع سيارة أودي بسعر مليارين ونصف المليار ليرة!

المؤشرات الرقمية أعلاه ربما توضح التالي:

أعداد المشاركين في المزادات الخمسة يقدر بالآلاف، بعضهم بغايات تجارية للربح منها، وهم الغالبية، وبرساميل ضئيلة موظفة للاستثمار، وبعضهم الآخر بغاية التملك للاستخدام الشخصي، وهم القلة.

المشتركون في المزادات منهم من يعمل لشخصه، ومنهم من يعمل لمصلحة غيره.

المشترون النهائيون ربما أقل من عدد السيارات المباعة، فبعض المشاركين قد يشترون أكثر من سيارة، والأمر متاح في ذلك.

العدد الإجمالي من السيارات المباعة وهو 921 سيارة، تم تقاسمها بين غايات التجارة وغايات التملك، ما يؤكد أن عدد المشترين لغايات التملك فعلاً بالمئات.

السيارات التي تستقطب الملياردية بغاية التملك والاستخدام الشخصي، الحديثة وذات المواصفات الجيدة، تعتبر قليلة، ما يقلل نسبة هؤلاء من إجمالي عدد المشترين.

وسطي سعر السيارة في هذه المزادات هو 72 مليون ليرة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أنها ستخضع لإضافة الرسوم المالية والجمركية عليها، ما يعني أن وسطي سعر السيارة سيتجاوز المئة مليون ليرة.

السيارة التي بيعت بمليارين ونصف ستتجاوز تكلفتها على من اشتراها مبلغ 4 مليار ليرة.

من يتحمل تكاليف سيارة بالمليارات بغاية الاستخدام الشخصي، تعتبر هذه التكلفة بالنسبة له من فوائض المال لديه بالعملة السورية.

خلاصة القول، يمكن بكل أريحية الاستنتاج أن ملياردية البلد الذين تستقطبهم مزادات السيارات، ويستهويهم امتلاك بعضها المميز، ربما لا يتجاوزن 100 فرد فقط لا غير، مع المبالغة!

وربما بالنسبة لهؤلاء وبظل منع استيراد السيارات الحديثة، تبدو المزادات فرصة متاحة، بما في ذلك الطرق الالتوائية لإدخال السيارة المرغوبة تهريباً، ليتم مصادرتها، ثم وضعها في المزاد، لإعادة امتلاكها أخيراً!

ولم لا؟ فالفائض المالي المتاح لدى هذه الشريحة قادر على فعل كل شيء، خاصة وأن هذا الفائض المالي لا يقتصر على ما يملكونه من الليرات السورية داخلاً، بل على ما يملكونه من دولارات سائلة، وكأرصدة خارجية، وأملاك غير منقولة، واستثمارات مالية داخلاً وخارجاً!

ما يجب ذكره بعد كل ما سبق، أن جزءاً من هؤلاء الأثرياء تجاوزوا مرحلة الملياردية بمعايير الليرة بأشواط، ووصلوا إلى مرحلة التريليونية، وهم قلة القلة، الذين قد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وهؤلاء تحديداً هم القائمون على أمر البلاد والعباد، والمتحكمون بالمصائر، والذين يجيّرون ما تبقى من المقدرات إلى جيوبهم، نهباً وفساداً وموبقات، ولو فنيت البلاد وتشردت العباد

غرامشي حول أهمّية تَعَلُّم وتَعليم «فنّ التفكير»

يفتتح أنطونيو غرامشي إحدى ملاحظاته في «دفاتر السجن» «الملاحظة 43 من الدفتر 11» باقتباس من كروتشه الذي قال بدوره إنه اقتبسه من إنجلس. فيكتب غرامشي: فلنقارن بشأن موضوع التأكيد الذي وَرد في التمهيد لـ«ضدّ دوهرنغ» بأنّ «فنّ العمل مع المفاهيم ليس شيئاً معطى بالولادة أو بالوعي الاعتيادي، بل هو عمل تقني من أعمال الفكر والذي له تاريخ طويل، على القدر نفسه الذي للبحث التجريبي في العلوم الطبيعية». فيما يلي مقتطفات من تعليق ومناقشة غرامشي لهذه الفكرة.

■ أنطونيو غرامشي
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

الفكرة كما وردت لدى إنجلس

قبل عرض نصّ غرامشي تجدر الإشارة إلى أنّ غرامشي نفسه نوّه إلى أنه «تنبغي رؤية النص الأصلي لإنجلس من أجل وضع المقتطف في سياقه العام». ولذلك نبدأ بملاحظة إنجلس في سياقها حيث يبدو أنها جاءت مختلفة قليلاً بالصياغة عمّا نقله الفيلسوف المثالي بينيديتو كروتشه. ففي المقطع الأخير من مقدمة الطبعة الثالثة لضدّ دوهرنغ والمؤرّخة في لندن، 23 أيلول «سبتمبر»، 1885. صاغ إنجلس الفكرة كما يلي:

«النقطة الأساسية في الفهم الديالكتيكي للطبيعة هي إدراك أنّ هذه الأضداد والاختلافات وإنْ كانت موجودة في الطبيعة إلّا أنها تحتوي على مغزىً نسبي فقط، بل إنّ سكونها الموهوم ومدلولها المطلق لم يأتيا إلى الطبيعة إلا من خلال تأمُّلاتنا. ويمكن الوصول إلى الفهم الديالكتيكي للطبيعة لأنّ وقائع العلم الطبيعي المتجمّعة تجبرنا على ذلك؛ ولكن من الممكن الوصول إليه بشكل أسهل إذا تناولنا الطابع الديالكتيكي لهذه الوقائع من خلال إدراك قوانين الفكر الديالكتيكي. وعلى أية حال فلقد تقدّمت العلوم الطبيعية بدرجة أصبحَ معها من المستحيل الاستغناءُ عن التّعميم الديالكتيكي. ولكنّها تسهّل لنفسها تلك العملية إذا لم تنسَ أنّ النتائج التي تُعمِّمُ فيها ثمارَ خبرتها هي مفاهيم، وأنّ فنّ استخدام المفاهيم ليس شيئاً فطرياً ولا يُعطَى مع الوعي العادي اليومي، وإنّما يتطلب تفكيراً فعلياً، له أيضاً تاريخه التجريبي الطويل، بقدر طول تاريخ الدراسة التجريبية للطبيعة. وعندما ينجحُ العلم الطبيعي في استيعاب النتائج التي تمّ الحصول عليها بفضل تطوُّر الفلسفة على مدى ألفين وخمسمئة عام، فإنه سيتخلّص بفضل ذلك بالضبط من كلّ فلسفة طبيعية خاصة تقف خارجه وفوقه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سيتخلّص أيضاً من منهجه الخاص المحدود في التفكير الذي ورثه عن التجريبية الإنكليزية».

بعد هذا يمكننا متابعة قراءة المقتطفات من ملاحظة غرامشي...

غرامشي عن «تقنيّة التفكير»

عندما يقتبس كروتشه [من إنجلس] فإنّه يلاحظ بين قوسين بأنّنا لا نتعامل مع مفهوم «غريب»، بل مع مفهوم قد أصبح سلفاً جزءاً من الفهم المشترك قبل إنجلس. ولكن المسألة، في هذه الحالة ومن أجل هذه المعالجة، ليست مسألة أصالة أو غرابة المفهوم، كثرت أم قلّت، بل تكمن المسألة في أهميته وحالته ضمن منظومة فلسفة الممارسة، وفي رؤية فيما إذا كان يملك ذلك الاعتراف «العمليّ والثقافيّ» تبعاً لذلك. يجب على المرء أن يستخدم هذا المفهوم بوصفة نقطةً مرجعية من أجل فهم ما الذي يقصده إنجلس عندما يكتب بأنه، وبعد جوانب الجِدّة التي جلبتها فلسفة الممارسة، فإنّ ما يتبقى من الفلسفة القديمة، من بين أمور أخرى، هو المنطق الشكلي «الصوريّ».

[ملاحظة المعرّب: يقصد غرامشي هنا ما أورده إنجلس في الفصل الأول من «ضد دوهرنغ» تحت «ملاحظات عامة» ضمن «التمهيد» حيث كتب: «وما إنْ يضع كلُّ علم على حدة أمامَه مهمَّةَ إيضاح مكانه في الترابطِ العام للأشياء والمعلومات عن الأشياء، حتى تزولَ الحاجة إلى وجود علم خاص حول ذلك الترابط العام. وحينئذٍ يتبقى من مجموع الفلسفة السابقة الوجودُ المستقل للتعاليم الخاصة بالتفكير وقوانينه أيْ المنطقُ الشكلي والديالكتيك. ويدخلُ الباقي كلُّه في العِلم الإيجابي عن الطبيعة والتاريخ»]

ولكن تشبيه التكنيك الفني بتكنيك الفكر، هو، وبمعنى معيَّن على الأقل، تشبيه سطحيّ وموهوم. فقد يوجدُ فنانٌ ما لا يعرف شيئاً «حق المعرفة» أو «بالتأمل» حيال التطورات التقنية الماضية «فيستعير بسذاجة تقنيته من الحس المشترك/الشائع»، ولكن هذا لا يمكن أن يحصل في مجال العلم الذي لا بد له من التقدّم وهو يتقدّم بالفعل، والذي يرتبط فيه الدفع بالمعرفة قدماً، ارتباطاً وثيقاً بالتطوّرات الأداتيّة والتقنية والمنهجية، ويتطوّر ويكون مشروطاً بها، تماماً كما تُعرَّف العلوم التجريبية بالمعنى الضيّق للكلمة.

حتى عندما يعبِّر عنه بمصطلحات غير صارمة، فإنّ المَطلَب المَنهَجيّ في عبارة إنجلس ينبغي أخذه بعين الاعتبار. وهو يكون ذا صلة وثيقة بالموضوع في أنّ الإشارة الضمنية تجري ليس من أجل المثقفين وما تسمّى الطبقات المتعلّمة، بل من أجل الجماهير الشعبية غير المثقّفة، التي يشكّلُ بالنسبة لها الظَّفرُ بالمنطق الصوريّ، والظَّفرُ بأبسط قواعد التفكير واللغة، مهمّةً لا يزال يتعيّن عليها تحقيقها.

ظَفَرُ الجماهير بأبسط قواعد التفكير واللغة ناهيك عن التفكير الديالكتيكي ما زالت مهمّة للنضال من أجلها

وقد يُثار السؤال حول ما هي المنزلة التي ينبغي على هذه التقنية أنْ تحوزها ضمن ميادين مختلفة من العلم الفلسفي: وبالتحديد، فيما إذا كان ينبغي لها أن تشكّل جزءاً من العلم بالذات، بحالته المتطوّرة، أم جزءاً من الدراسة التحضيرية للعلم، أيْ، جزءاً من عملية بناء العلم بحدّ ذاتها. «بالمثل، لا يستطيع أحد أن ينكر، في الكيمياء، أهمّيةَ وسيط تحفيز التفاعل، لمجرد أنّه لا يبقى منه أيّ أثر باقٍ في النواتج النهائية». إنّ المشكلة نفسها تطرح بالنسبة للديالكتيك أيضاً: إنه طريقة جديدة في التفكير، فلسفةٌ جديدة، ولكنْ، ومن خلال ذلك، هو أيضاً تقنيّةٌ جديدة.

هل يستطيع المرء أنْ يفصل الواقعة التقنية عن تلك الفلسفية؟ لا يمكن للمرء أنْ يفعل ذلك، اللّهمّ إلّا من أجل غايات تعليمية عملية. وفي الواقع ينبغي على المرء أن يلاحظ أهمية كون تقنيّة التفكير تمتلك في إنشائها أصلاً برامج تعليمية. كما أنّ المرء لا يستطيع عقد مقارنة بين تقنية التفكير والخطاب القديم. فهذا الأخير لم يُنتِجْ لا الفنّانين ولا الذائقة، ولا قدّمَ أيّة معايير من أجل تقييم الجمال: لقد اقتصرتْ فائدتُه فقط على خلق «الانصياغ» الثقافي ولغةً للنقاش بين المثقّفين. أمّا تقنيّة التفكير، التي تُطوَّرُ بوصفها كذلك، فإنها بالتأكيد لن تُنتِجَ فلاسفةً عظماء، بل سوف تزوّد الناس بمعايير تمكّنهم من تنفيذ اختبارات تحقّق وصْع أحكام، وسوف تصحّحُ التشوّهات في طرق التفكير القائمة على الفهم الشائع.

إنّ تفحّصاً يقارِنُ تقنيةَ الفهم الشائع، أيْ فلسفة رجل الشارع، مع تلك التقنية للتفكير المتمعِّن والمتماسك، سيكون أمراً مفيداً ومثيراً للاهتمام. إنّ كَلّ هذه المحاجة تنبغي دراستها بعمق بعد أنْ يتمّ جمع كلّ المواد الممكنة ذات الصلة. إنّ السؤال الذي أثاره البراغماتيون... حول اللغة باعتبارها سبباً للخطأ، يجب أن يُربَط بهذه المحاجة. إنّ مسألة دراسة تقنية التفكير، بوصفها دراسةً تمهيدية، بوصفها عمليّة تطوير تفصيلي، ينبغي العمل عليها بالتفصيل، ولكن يجب على المرء المضيّ قدماً بحذر، لأنّ صورة «الأداة» التقنية قد تقود إلى الوقوع في الخطأ. فجوانبُ التَّماهي بين «التقنية» وبين «الفكر في خضم العمل» أكبر من تلك الموجودة في العلوم التجريبية بين «الأدوات المادية» والعلم بالمعنى الضيّق للمصطلح. فمن الممكن للمرء أنْ يتصوّر عالِم فَلك لا يعرف كيف يستعمل أدواته «فموادّ البحث التي ينبغي أنْ تخضع لمعالجة رياضياتيّة يمكن الحصول عليها من آخرين» ذلك أنّ العلاقة بين «علم الفلك» وبين «الأدوات الفلكية» هي علاقة خارجية وميكانيكية، وفي علم الفلك أيضاً توجد تقنيّة تفكير فوق وأعلى من تقنية الأدوات المادّية. من الممكن أن يكون شاعرٌ ما لا يعرف القراءة والكتابة: وبمعنى معيَّن حتى المفكّر قد يكون تحت تصرفه كلّ شيء يهمّه موجوداً في أعمال أناس آخرين تُتلَى عليه، أو يُدوَّن له ما فكّرَ به. ذلك أنّ القراءة والكتابة تشير إلى عملية ذاكرة وهما مساعدتان للذاكرة. أما تقنية التفكير فلا يمكن مقارنتها بهذه العمليات، وبناء على هذا الاعتبار يمكن للمرء أنْ يقول إنّ تعليم هذه التقنية لَهُوَ على قدْر من الأهمية كذاك الذي لأهمّية تعليم القراءة والكتابة، فمن دون الانخراط بهذه الفلسفة، لن يعودَ بكثير جدوى على الشاعر مجرّدُ كونه يعرف القراءة والكتابة.

حول تصعيد اقتصادي أوسع من جبهة القتال في أوكرانيا

أثبتت التطورات الأخيرة، أن خيار التصعيد العسكري في أوروبا هو الخيار الوحيد الذي تضعه واشنطن على الطاولة، مما عقّد شكل وظروف النزاع الحالي، وبدأنا نلمح تطورات نوعية في التسليح، وخصوصاً بعد الحديث الأخير عن احتمال نقل منظومة باتريوت الدفاعية الأمريكية المتطورة إلى أوكرانيا، لكن ومع كل هذا تبدو ساحة المعركة الاقتصادية الأكثر سخونة واتساعاً في هذه الحرب.

■ علاء أبوفرّاج

أكدت مجموعة من التصريحات الرسمية– منها ما جاء على لسان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي– على أن طول خط الجبهة بين الجيشين الأوكراني والروسي يبلغ حوالي 2,5 ألفين وخمسمائة كم، ويشتعل القتال بشكل نشط ودائم على ألف و300 كم، كما يجريّ استخدام جميع أنواع الأسلحة التقليدية والمتطورة، وبغض النظر عن دقة الأرقام التي يقدمها زيلينسكي، إلا أن التقديرات معظمها تشير إلى أن خط الاشتباك يتجاوز ألف كيلو متر، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الضربات الصاروخية في العمق الأوكراني، فنكون أمام اشتباك هائل الحجم، لا يظهر منه مخرج في الأفق القريب. إلا أن هذه الأرقام المخيفة تبدو مضحكة إذا ما جرى مقارنتها بحدود «الاشتباك الاقتصادي» فإن كان الجزء العسكري من هذه الحرب يجري على الحدود الأوكرانية الروسية، فالجزء الاقتصادي للصراع الجاري يتجاوز حدود كامل حدود أوروبا، ويتسع إلى مناطق واسعة من العالم.

شكل الاشتباك الاقتصادي وحدوده

ظهرت العقوبات الغربية بوصفها السلاح الأبـرز في هـذه المـعركة، وقـام الاتـحاد الأوروبي مؤخراً بالتعاون مع واشنطن بإقرار الحزمة التاسعة للعقوبات على روسيا، ومع العلم أن مسألة استخدام العقوبات الاقتصادية كانت أمراً شائعاً بالنسبة للدول الغربية، إلا أنها تأخذ أشكالاً جديدة، وتكشف لنا بعض خبايا الصراع الجاري، فالعقوبات التي جرى فرضها، والتي استهدفت قطاعات اقتصادية داخل روسيا، وتوسعت لتشمل تهديداً لكل من يكسر هذه العقوبات، ثبتت فعلياً حدود الاشتباك، ليظهر أن روسيا ليست الطرف الوحيد على جبهتها، فقائمة الدول التي لم تنخرط في العقوبات ورفضتها أصبحت بذلك طرفاً فاعلاً في هذا الصراع، رغم وصفهم بـ «الدول المحايدة». وانطلاقاً من هذه النقطة تحديداً، بات بإمكاننا الانتباه إلى أن مصالح هؤلاء تتقاطع فيما بينها أكثر مما مضى، وهو ما دفعهم لرفض الانخراط إلى جانب واشنطن في حرب العقوبات، وما عناه ذلك من تحويل دول مهمة في محيط روسيا إلى فضاء هائل للاقتصاد الروسي للتنفس، وحمايته من الدخول في مأزق كارثي. لا خدمة لروسيا، بل لما يعنيه ذلك من صون لمصالحهم.

سقوف الأسعار نموذجاً

اعتمدت الدول الغربية قراراً بفرض سقف على أسعار النفط الروسي المنقول بحراً، ويجري الحديث حالياً عن خطوة مشابهة اتجاه الغاز، فرغم العوائق الجدية في وجه الخطوة الأخيرة، والفشل المتكرر للوصول إلى توافق حولها، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي «تكافح» منذ ثلاثة أسابيع للوصول إلى اتفاق حول اقتراح قدمته المفوضية الأوروبية بتحديد سقف لأسعار العقود الشهرية في بورصة الغاز في هولندا، التي تعد مرجع غالبية التعاملات في الاتحاد الأوروبي. وتقترح المفوضية الوصول إلى هذا الهدف عبر شراء الغاز بصورة جماعية بمشاركة اتحادات شركات من أجل الحصول على السعر المطلوب. وتجري في السياق نفسه محاولات جديدة للبحث عن بدائل للغاز في الاقتصاد الأوروبي، عبر إعادة الترويج لضخ استثمارات هائلة في البنى التحتية للطاقات المتجددة، وذلك على الرغم من كل نقاط الضعف فيها.

جبهة منتجي الخامات

رغم الشكوك الكبرى حول جدوى قرارات كهذه، إلا أن قرار سقف أسعار النفط المشار إليه يعد مثالاً لطبيعة المعركة الدائرة، وحجم التصعيد المطلوب فيها. ومع أن تداعيات هذا القرار لم تظهر بوضوح بعد، إلا أنها شكّلت بالنسبة لعدد من الدول مؤشراً خطيراً ينبغي الوقوف والعمل ضده. فالسقف الذي اعتمدته الدول الأوروبية كان 60$ لبرميل النفط الروسي، وهو ما أكد الرئيس فلاديمير بوتين أنه يقارب إلى حد كبير السعر الحالي الذي تبيع روسيا بموجبه خام الأورال. ومع ذلك رفضت موسكو هذا القرار، وتلوح حالياً بعدد من الإجراءات التي يمكن أن ترد بموجبها على الخطوة الغربية، مثل: خفض الإنتاج، أو زيادة حصة دول كالهند والصين من هذه الخامات، وإيقاف تعاملاتها مع الدول التي قبلت فرض سقف للأسعار.

الـ 60$ المقترحة كسعر للبرميل ما هي إلا خطوة جديدة تحاول واشنطن من خلالها التمسك بسلطاتها شبه المطلقة في تسعير الخامات الرئيسية عالمياً، وهو تحديداً ما دفع موسكو لرفض الخطوة والتهديد بالرد عليها. أسعار النفط مثلاً تخضع للكثير من التجاذبات، إلا أن الأسواق والبورصات الغربية لعبت تاريخياً دوراً أساسياً في تثبيت السعر الذي يناسبها، إذ اشترى الغرب برميل النفط بـ 1,29$ في العام 1900 وظلت أسعار النفط منخفضة حتى عام 1973 لترتفع إلى 4$ للبرميل! لتبدأ بعدها موجات من التقلبات وارتفاعات السعر. ولا يخفى على أحد، أن تأمين كميات هائلة من موارد الطاقة خلال هذه المدة الطويلة كان المساهم الأول في تطوير اقتصادات الدول الغربية، التي رمت بالفتات إلى أصحاب الثروات النفطية، عبر إجبارهم بشتى الوسائل على بيع انتاجهم بهذه الأسعار من جهة، وشراء المنتجات المصنعة بهامش ربح كبير جداً من جهة أخرى. ويشير بعض الباحثين إلى أن الارتفاعات اللاحقة في الأسعار لم تكن صوناً لمصالح منتجي الخامات، بقدر ما كانت خطوة أمريكية خبيثة لإخراج المنافسين الغربيين الآخرين، الذين لا يملكون كميات كافية من الخامات النفطية، والذين سيكونون مضطرين لدفع فاتورة أعلى على الطاقة، مما سيؤثر على قدرات اقتصاداتهم التنافسية ويحولهم تدريجياً لأتباع للمركز في واشنطن.

معركة روسيا في ميدان أسعار النفط هي معركة يخوضها جميع منتجي الخامات ضد أولئك الذين فرضوا هذه الأسعار بما يلبي مصالحهم!

طريق باتجاه واحد

حالة النهوض التي شهدتها دول الشرق، وما رافقها من تطور سياسي واقتصادي وعسكري، كان لابد أن تصطدم بكل القيود التي فرضها الغرب تاريخياً عليهم، وكانت أسعار الخامات على رأس هذه القائمة، ومن هذه الزاوية تحديداً تصبح معركة روسيا في هذا الميدان معركة يخوضها جميع منتجي الخامات، ضد أولئك الذين فرضوا هذه الأسعار بما يلبي مصالحهم! وقد وصلت تطورات هذه المعركة إلى تلك الدرجة التي بدأت واشنطن تفقد السيطرة تدريجياً على تلك الآليات «الخفية» التي كانت «السوق» تحدد أسعار الخامات بموجبها، لتنتقل اليوم إلى مستوى أعلى في التصعيد، يستوجب إصدار الفرمانات التي تثبت الأسعار عند حد معين، وتعاقب من لا يلتزم بها. وها نحن نشهد اليوم الانتقال من الحديث عن فرض أسعار النفط إلى الغاز، ونسمع أحاديث متفرقة حول خامات أخرى.

تدرك الدول النامية الكبرى– كالهند والصين والدول المنتجة للنفط– جوهر ما يجري، وترى مصالح شعوبها في منع الغرب المقاد أمريكياً من التحكم المطلق بتقسيم العمل العالمي، وحرمانه من فرض التبادل اللامتكافئ كشكل واحد للتبادل التجاري بين «دول الشمال» و«دول الجنوب» فالتقاربات السياسية بين هذه الدول هي اتجاه موضوعي، سيتعاظم مستقبلاً، ومع كل تصعيد اقتصادي جديد ضد روسيا، وأي من الدول النامية الأخرى ستتطور آليات جديدة للرد، وسيقلص الواقع تدريجياً الخيارات أمام الأنظمة السياسية في هذه البلدان، وستجد نفسها في مواجهة مفتوحة مع ورثة الاستعمار وسماسرته في الداخل. وستعجز قريباً عن إحراز أي تقدم ما لم تنجح في كسر هذه التبعية وأدواتها من جهة، وتصفية حواملها الداخلية من جهة أخرى.

«العصر الجليدي» في أوروبا يبدأ رسمياً..

لعبت «رحمة الطبيعة» دورها بتأخير انكشاف المصائب التي صنعها قادة أوروبا بأيديهم، حيث تَصادَفَ أنْ كان الطقس أدفأ من الوسطي السنوي في الفترة الماضية، مما ساعد أوروبا بتأخير استنزافها لمخزونها من الغاز، لكن الأمر لن يطول، فقد وصلت أوّل موجة من برد «الجنرال الأبيض»، في وقت يضرب فيه قادة أوروبا بأمن بلادهم القومي عرض الحائط، وينفقون على الحرب في أوكرانيا ويسعّرون إجراءاتهم العدائية، بينما تخلو جعبتهم، سوى من فرض التقشف على شعوبهم؛ فالسلطات الألمانية تنصح مواطنيها بتخزين الشموع و«ارتداء الملابس الدافئة كبديل مؤقت للتدفئة» واستخدام «مواقد المخيمات» لطبخ الطعام.

■ فيديك قره باغي

وكتبت مراسلة «نيويورك تايمز» من برلين: «قد تبدو الحياة في بعض المدن الأوروبية قريباً على النحو التالي: انقطاعات بالكهرباء لتوفير الطاقة، انقطاعات في خدمة الهاتف المحمول والإنترنت، إغلاق المدارس أبوابها لنقص الحرارة والإضاءة، وحتى إشارات المرور قد تتعطل مؤقتاً». وكشفت «الغارديان» وجود وثيقة حكومية بريطانية تتحدث عن إمكانية تعطيل جميع القطاعات بشدة، بما فيها النقل والغذاء والمياه والاتصالات والطاقة، لمدة تصل إلى أسبوع. ونصف أسطول المفاعلات النووية الفرنسية يعاني من الأعطال، وسط عدم استجابة الحكومة لعمّالها المضربين، بمثل عدم استجابة الحكومة البريطانية لمطالب الممرّضات المضربات، رغم خطر تزايد الأمراض والموت في هذا الشتاء والشتاءات القادمة، حيث سيواجه الاتحاد الأوروبي نقص 27 مليار متر مكعب من الغاز في 2023 بحسب «الطاقة الدولية».

بلغ إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي من الغاز عام 2021 الماضي 412 مليار متر مكعب. وزوّدته روسيا بنحو 155 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في العام نفسه، أي قرابة 38% من إجمالي استهلاكه. وإذا أرادت استبدال كل الغاز الروسي في أوروبا، فستحتاج سنوياً ما يعادل ثلث السوق العالمي اليوم بالكامل، وفقاً لمركز «بيرنشتاين» للأبحاث.

وأظهر تقرير حديث صادر عن الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الطاقة، أن إمدادات الكهرباء في فرنسا والسويد وفنلندا، من بين دول أخرى، معرضة لخطر الانقطاع.

شتاء ألمانيا

أصدر «مكتب الحماية المدنية والمساعدة في حالات الكوارث» الألماني، تحذيراً قال فيه: إنّ على المواطنين توقّع الأمور التالية في حالة انقطاع التيار الكهربائي: «سيكون الهاتف معطلاً، والتدفئة لا تعمل، ولا توجد مياه دافئة، والكمبيوتر معطلاً، وماكينة القهوة متوقفة، ولا يوجد ضوء». مضيفاً: «ستلاحظ قريباً مدى اعتمادك على الطاقة الكهربائية».

منذ اندلاع حرب أوكرانيا في فبراير، تضاعف سعر الغاز في ألمانيا في بعض الأحيان، وزاد سعر الكهرباء بنسبة 25%، وارتفعت الأسعار في محطات الوقود إلى مستويات قياسية بأكثر من 2,20 يورو «2,31 دولار» للتر. ما يقرب من 50% من منازل ألمانيا تتدفأ بالغاز الطبيعي و25% أخرى تستخدم زيت التدفئة، بينما يستخدم أقل من 6% الحطب.

واتخذت حكومة المستشار أولاف شولتز قراراً مثيراً للانقسام سياسياً، فبعد سنوات من محاربة الطاقة النووية بذرائع «بيئية» و«خضراء»، اضطرّت لإلغاء خطط إغلاق آخر ثلاثة مفاعلات نووية في البلاد هذا الشهر، وإطلاق محطات طاقة تعمل بالفحم على أمل تعويض خسارة الغاز الروسي.

وقامت شركة استطلاع للرأي YouGov لصالح وكالة الأنباء الألمانية بإجراء استطلاع، أظهر أنه على الرغم من الطقس البارد، فإنه اعتباراً من نهاية نوفمبر، قام حوالي 68% من المستطلَعين بتدفئة منازلهم بنسبة أقل مقارنة بعام 2021، كما أنّ 10% من جميع الأسر الألمانية المستطلَعة امتنعت امتناعاً مطلقاً عن أيّة تدفئة لمنازلها حتى نهاية تشرين الثاني «نوفمبر». وهذه نتائج أسوأ مما كان في الفترة نفسها من العام الماضي. وفي تفاصيل الأسباب قال 56% من المستطلَعين بأنهم تقشّفوا بالتدفئة لتوفير المال، و20% بسبب درجات حرارة في الهواء الطلق أدفأ من المعتاد لهذا الوقت من السنة، أمّا الذين قالوا: إنّ سلوكهم كان بدافع المساهمة في «توفير الإمدادات في البلاد» فاقتصروا على 15% من المستَطلَعين. في حين قال 6%: إنّ دافعهم كان «حماية المناخ عبر تسخين أقل».

يجدر بالذكر، بأن مبيعات الحطب زادت في كل أنحاء ألمانيا، وأبلغت «جمعية الحطب الفيدرالية الألمانية» عن نقص في المادة، مما سيعني ارتفاع أسعاره أكثر، وربما صعوبة تأمينه مع التزايد المحتمل للاعتماد عليه في الأيام والأشهر القادمة.

شتاء بريطانيا

حذّر مشغل الشبكة الوطنية في بريطانيا من احتمال انقطاع التيار الكهربائي من الساعة 4 مساءً حتى 7 مساءً إذا لم يكف الغاز المستخدم لإنتاج الكهرباء. فمن المعروف أنّ هذا الوقت يمثل في الحالة العادية من كلّ عام في بريطانيا ذروة الضغط على الطاقة شتاءً من شهر تشرين الثاني «نوفمبر» إلى آذار «فبراير».

إهمال معظم بلدان أوروبا للتحديث في بنيتها التحتية السكنية على مدى عقود يمكن لنا أن نقرأه كأحد عواقب اعتمادها الاستعماري المستهتر على نهب وتبذير الطاقة الرخيصة

وبحسب التلغراف البريطانية بتاريخ 2022/12/12 طلبت شركة الكهرباء الفرنسية RTE من نظيرتها البريطانية أن تسمح لها بخفض صادراتها المجدولة إلى النصف، من خلال أحد موصلاتها البينية بين البلدين الساعة 8 صباحاً و9 صباحاً من ذلك اليوم، حيث واجهت ارتفاعاً في الطلب. هذا الحادث يعني بأنه من الممكن أن يتكرر مع زيادة برودة الشتاء أكثر، ولا سيّما أنّ فرنسا تشهد إضراباً لعمال محطات الطاقة النووية يساهم في إبطاء عمليات الصيانة. ويأتي ذلك أيضاً في الوقت الذي قامت فيه مشغلة الشبكة البريطانية بإيقاف محطتي طاقة تعملان بالفحم في شمال يوركشاير.

الأزمة تعرّي عيوب البنية التحتية السكنية في عدة بلدان أوروبية

قال تقرير لوكالة «يورونيوز»، نشر الإثنين 12 كانون الأول الجاري، إنه وفقاً «لمرصد الاتحاد الأوروبي للبناء» تم بناء معظم المباني السكنية في الاتحاد الأوروبي قبل إدخال معايير العزل الحراري الأولى في السبعينيّات، حيث لم يتم إدخال إجراءات كفاءة الطاقة هذه سوى بعد أزمة النفط التي سببتها الحرب والاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط آنذاك.

بشكل عام، كلما ارتفعت حصة المباني السكنية الجديدة في البلد المعني، ارتفع أداء الطاقة الإجمالي لقطاعه السكني.

ووفقاً لأرقام عام 2014 في الاتحاد الأوروبي: 23% من المنازل يعود بناؤها لعام 1945، و26% في المائة إلى ما بين عامي 1945 و1969. وهذا يعني أن 49% من المنازل تم بناؤها قبل عام 1970. وتم بناء 23% فقط بعد عام 1990.

وأورد التقرير مقياساً لكفاءة العزل الحراري للمساكن، مقاساً بعدد الدرجات المئوية التي يفقدها المنزل بعد 3 ساعات بلا تدفئة. حيث تصدّرت منازل المملكة المتحدة قائمة الأسوأ عزلاً في أوروبا «تفقد 3 درجات بعد 3 ساعات» وقال تقرير للمعهد الملكي للمهندسين المعماريين البريطانيين «RIBA» «إن نسبة كبيرة جداً من هذه المباني لم تُجرَ على جدرانها أية تعديلات منذ إنشائها، مما يعني أنها لا تحتوي على أيّة مواد عازلة«!

وفي قائمة الأسوأ بعد بريطانيا تأتي بلجيكا «2,9 درجة»، ثم فرنسا «2,5 درجة»، وهولندا «2,4 درجة»، وإسبانيا «2,2 درجة». وسجّل فقدان الحرارة في هذه البلدان الخمسة أعلى من متوسط الخسارة «1,8 درجة» لجميع البلدان التي تم تقييمها.

ومن البلدان الأفضل عزلاً حرارياً: السويد والدنمارك والنمسا بمتوسط 1,2 درجة. وكذلك إيطاليا بقيمة 1,5 درجة.

إهمال معظم بلدان أوروبا للتحديث في بنيتها التحتية السكنية على مدى عقود يمكن لنا أن نقرأه كأحد عواقب اعتمادها الاستعماري المستهتر على نهب وتبذير الطاقة الرخيصة من الأطراف وأشباهها، ولا سيّما الغاز الروسي، كما أنّ هذا الإهمال له علاقة أيضاً بالمنطق الرأسمالي الربحي قصير النظر، الذي تفاقم بعد سيادة النموذج الليبرالي الجديد.

والخلاصة، أنّه لا يكاد يكون هناك عامل شتائي يسيء لنوعية حياة الإنسان إلا ويبدو أنه يجتمع مع أزمة الشتاء الأوروبي 2022 «حتى أنّ هناك أزمة نقص أدوية أساسية كخافضات الحرارة وبعض الأدوية القلبية». وهذا لم نتكلم بعد عن شتاءات الأعوام القادمة الأسوأ بلا شك، طالما تصرّ القيادات السياسية الأوروبية على السير خلف واشنطن والناتو، بإلقاء بلادها وشعوبها إلى نار الحروب أو ثلوج الشتاء.

الكيان الصهيوني... تشكيل الحكومة يمكن أن يُعمق الأزمة!

يبدو أن حالة التصعيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي امتدت لأشهر طويلة، وتميزت بعمليات نوعية نفذها شباب المقاومة الفلسطينية، لن تشهد تراجعاً قريباً، بل المرجح أن تشتد بشكلٍ متسارع، وخصوصاً مع تفاقم حالة التخبط الصهيوني، التي تعتبر ترتيبات الحكومة الجديدة إحدى تجلياتها الكثيرة.

■ عتاب منصور

أطلقت تجمعات فلسطينية مختلفة تحذيرات لسلطات الاحتلال الصهيوني من عواقب التصعيد المرتقب، بعد دعوات واسعة للمستوطنين لاقتحام المسجد الأقصى، بدءاً من يوم الأحد 18 كانون الأول، والذي يوافق أول الأيام الثمانية، لما يعرف بعيد الأنوار أو حانوكا. وتدعو القوى الفلسطينية للدفاع عن الأقصى والمحاولات المستمرة للسيطرة عليه، عبر حشد أكبر عدد ممكن من المدافعين لمنع المستوطنين من الدخول وتحويل هذه الأيام القادمة إلى «نار على الاحتلال ومستوطنيه» حسب ما جاء في بيان مجموعة عرين الأسود، التي أربكت قوات الاحتلال في الأشهر الماضية، ونفذت سلسلة من العمليات الموجعة.

نتنياهو ومأزق الحكومة

لا تزال التحضيرات قائمة لتشكيل الحكومة الجديدة، التي ستكون إن نجح نتنياهو في تشكيلها أولى ثمرات تحالف هذا الأخير مع قوى اليمين الأكثر تطرفاً في الكيان. لكن ما يثير الانتباه، أن نجاح هذا التحالف في التوافق على الحكومة القادمة أصبح مرهوناً بالكثير من التنازلات، التي يستوجب على جميع الأطراف تقديمها، والتي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل حكومة غير قادرة على الحركة، وشديدة الهشاشة، ما يشكّل عاملاً مقلقاً بالنسبة لقوى سياسية أخرى تراقب ما يجري بحالة سخط شديد.

فأمام بنيامين نتنياهو مهلة حتى 21 كانون الأول الجاري حتى يعلن عن الحكومة الجديدة، التي يفترض أن تنال ثقة الكنيست في الخطوة التالية، لكن نجاح هذه المهمة يتطلب جملة من الخطوات والمناورات الضرورية فبعد أن قبل نتنياهو تسليم حقيبة الأمن إلى ايتمار بن غفير، بدأ يطلق تصريحات تشير إلى أن هذا الأخير «عدّل الكثير من آرائه السابقة». ووجهت انتقادات واسعة لهذه الخطوة حتى داخل الدوائر «الاسرائيلية» إذ تخشى بعض القوى من أن برنامج بن غفير المتطرف من شأنه أن يخلق أسباباً جديدة للتصعيد داخل الأراضي المحتلة، هذا إلى جانب تأثير ذلك في ازدياد الضغط الدولي الذي يتعرض له الكيان مؤخراً. من جانب آخر، بدأ نتنياهو بتمرير مجموعة من القوانين والتشريعات الجديدة عبر حزب الليكود في الكنيست، والتي لا يمكنه النجاح في المرحلة القادمة دونها، والتي حملت قوانين جديدة مثيرة للجدل، مثل: القانون الذي يسمح لرئيس حزب شاس المحكوم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ بتولي منصب وزير! وإمكانية تقاسم حقيبة وزارة الدفاع بين أكثر من وزير، في محاولة لإيجاد حل توافقي بعد الصراع على هذه الحقيبة بين الليكود وحزب الصهيونية الدينية.

المحاولات المستميتة لتشكيل الحكومة في ظل أزمة الحكم المتفاقمة لا يمكن أن تنجح دون دفع فاتورة سياسية كبيرة

بيني غانتس يحذّر!

وجه وزير الدفاع الصهيوني بيني غانتس انتقادات لاذعة للخطوات التي يقوم بها نتنياهو مؤخراً، وتحديداً التشريعات الجديدة التي ستترك آثاراً خطيرة على وزارة الدفاع، وستؤثر بشكلٍ كبير على «أمن اسرائيل» حسب تعبيره. وأوضح غانتس، أن هذه الخطوة قد تنتج 3 وزراء دفاع يتقاسمون إدارة ملفات محددة، مثل الملف الإيراني، وملف الشمال والجنوب، والداخل الفلسطيني. ويرى غانتس أن خطوة نتنياهو هذه «زجّت السياسة في عمق الأمن» مؤكداً أن رئيس الوزراء المكلف يدرك حجم الخطأ في هذه الخطوة، لكنه «يتصرف من منطلق الضعف السياسي. ويعتقد أنه سيتمكن من المضي في لعبة فرّق تسد، لكنه لا يفعل سوى التفكيك وسوف يخسر أمن إسرائيل».

المحاولات المستميتة لتشكيل الحكومة في ظل أزمة الحكم المتفاقمة، لا يمكن أن تنجح دون دفع فاتورة سياسية كبيرة، لن يستطيع الكيان تحمل عواقبها، وخصوصاً، في ظل الظرف الدولي العاصف الذي يرى الكيان فيه تهديداً وجودياً حقيقياً. فالانقسام الحالي لن ينتج إلا الانقسام والتراجع الذي يتسارع مع ضربات المقاومة، والضغط الشعبي الفلسطيني المتعاظم.

البيرو.. معركة في الوقت الفاصل بين العزل والانتخابات الجديدة

تشهد البيرو حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي عقب عزل رئيسها بيدرو كاستيو، في السابع من الشهر الجاري، إثر قرار برلماني بذلك، لتشهد البلاد احتجاجات شعبية واسعة يومياً منذ ذلك الحين.

■ ملاذ سعد

استلم بيدرو كاستيو رئاسة البلاد في حزيران 2021، وخلال هذه المدة شهدت حكومته 5 تغييرات لرئاسة وزرائها، وحاول الكونغرس البيروفي عزله مرتين قبل نجاحه بذلك في الثالثة، حيث أن قرار عزله كان يتطلب موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، الذين لم يتمكن اليمينيون من جمع أصواتهم في المرتين السابقتين بدعوى «العجز الأخلاقي». مع توقع كاستيو بنجاح البرلمان بمحاولته الثالثة، أعلن حلّه، وفرض حالة الطوارئ، وحظر تجول في البلاد بهدف «استعادة سيادة القانون والديمقراطية» على حد قوله، كان ذلك قبل بضع ساعات من انعقاد البرلمان لاجتماعه واتخاذه قراراً بعزل الرئيس بعد تصويت 101 عضو لصالح القرار، و6 ضد و10 امتنعوا عن التصويت، وقام البرلمان بتكليف نائبة الرئيس دينا بولوارت بأداء مهام الرئاسة مؤقتاً.

تنقسم الآراء في البيرو حول كاستيو بوصفه يسارياً فعلياً أم اسمياً فقط، فبينما ترى بعض الأطراف السياسية أن كاستيو لم يتمكن للحظة من ممارسة أو تحقيق أي من وعوده ومشاريعه، بسبب المواجهة الكبيرة مع اليمينيين المسيطرين على الكونغرس عملياً، وإعاقتهم له، يرى آخرون أنه لم يكن على قدر الكفاءة والجذرية والمواجهة المطلوبة، بل حتى أنه قدم تنازلات وتساهل مع اليمينيين تلبيةً لمصالح ضيقة وفاسدة، لكاستيو وتياره جمهورٌ واسع في البلاد، وإن لم يكن قد خرج بتظاهرات واحتجاجات نصرةً له بالضد من القرار البرلماني بعزله، فإنه على الأقل خرج بمناهضة التيارات اليمينية المدعومة من واشنطن ومصالحها بالتفرّد بالسلطة.

فتشهد البلاد منذ 7 كانون الأول احتجاجات يومية ومواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، خلّفت حتى الآن 20 قتيلاً على الأقل، وفرضت على السلطات يوم الأربعاء الماضي إعلان حالة الطوارئ لمدة 30 يوماً.

يطالب المتظاهرون بحلّ البرلمان، وإجراء انتخابات مبكرة في البلاد، الأمر الذي يخشاه اليمينيون حالياً بطبيعة الحال، فالانتخابات السابقة التي أوصلت اليسار إلى الحكومة– بغض النظر عن الخلاف حول طبيعة هذا اليسار عملياً– قادرة على إيصاله مجدداً، وربما إيصال الأكثر جذريةً منه.

على أية حال، لا تستطيع الحكومة الحالية برئاسة بولوارت تجاهل مطالب المحتجين، وعليه أعلنت تنازلاً يوم الاثنين الماضي بأنها ستعرض على البرلمان مشروع قانون لتقريب موعد الانتخابات من نيسان 2026 إلى نيسان 2024، أي بعد قرابة عام من الآن، وهي مدة معقولة نوعاً ماً، إذا ما وافق البرلمان على المشروع، وهو الأمر الذي يشكك به البيروفيون، ويستمرون بتظاهراتهم وضغوطهم لانتزاع موافقة البرلمان كضمانة لمطالبهم.

من غير الممكن التنبؤ بكيفية تطور الأمور في البيرو حالياً، سيحاول اليمينيون إخماد النشاط الشعبي وتهدئة الأوضاع مؤقتاً، ريثما يرتبون أوراقهم ويمهدون الظروف لعودتهم رسمياً إلى الحكومة، بينما تحاول القوى الشعبية عدم منح اليمينيين لا الراحة، ولا الوقت لتحقيق ذلك. ويبدو أن الشارع قادر على لعب دور مؤثر في التطورات الجارية واللاحقة، ويمكن لهذه الحركة حال تنظيمها واستمرارها أن تفرض خياراتها في المرحلة اللاحقة.

الحرب الحديثة بخطورة ودمار الحرب القديمة

يبدو التصريح الذي قاله ألكسندر خوداكوفسكي، وهو قائد كتيبة فوستوك في جمهورية دونتسك: «سلاح الجندي الرئيسي ضدّ الموت هو رفش/مجرفة» وكأنّه لا يمتّ للحرب المعاصرة فائقة التقنية بصلة. ولكن وكما أثبتت الحرب الدائرة في أوكرانيا، فالدعاية الغربية عن أنّ الحرب الحديثة أقلّ أذى وأكثر دقّة بسبب التطور العسكري، وأنّ تكاليفها المادية المرتفعة هي الثمن الذي يجب دفعه من أجل تقليص تكاليفها البشرية، هي مجرّد دعاية فارغة.

■ بول روبنسون *
ترجمة: قاسيون

بات اليوم واضحاً بأنّه بالرغم من الأدوات التكنولوجية المتطورة للحرب الحديثة، لم يتغير شيء يذكر في الطريقة التي تقاتل فيها الجيوش الكبيرة بعضها على مدى مئة العام الماضية. فالحرب لا تزال تتمحور حول تجميع أكبر قوة ممكنة وتجهيزها بأكبر عدد ممكن من الأسلحة وإطلاق أكبر قدر ممكن من الذخيرة تسمح به المصانع والمخازن. فالحرب الحديثة ببساطة ليست دقيقة على الإطلاق.

كثافة نيران الحرب القديمة

لم يكن يفترض بالأمور أن تجري على هذا النحو، فقد كان المنظرون العسكريون الرسميون على مدى الثلاثين عاماً الماضية يقولون للشعوب الغربية أثناء استخراج الأموال منهم ودفعها لمجمع الصناعات العسكري، بأنّ طبيعة الحرب قد خضعت لتغييرات أساسية تجنبهم – وتجنّب حتّى خصومهم – الموت والدمار الذي كان قائماً في الحروب القديمة. وفقاً لهؤلاء المنظرين فالأسلحة دقيقة التوجيه تسمح للجيوش بتقليص استعمال الذخيرة بشكل كبير بسبب قدرتها الفائقة على إصابة الهدف. كما أنّ آليات الاستطلاع والمخابرات الحديثة ستسمح بدورها «بهيمنة معلوماتية» تزيح ضبابية المعارك. يفترض أيضاً بشبكات الكمبيوتر أن تخدم هدف تصويب الهجمات وتحديد أماكن العدو بحيث تصبح الانتصارات أسرع وأسهل وأقلّ تكلفة.

عنى هذا أنّه لم يعد هناك حاجة لجيوش جرارة لديها معدات ثقيلة هائلة، بل مجموعات صغيرة وقوات متفرقة تتحرك على طول الميدان تعتمد على مصدر نيران هائل يأتي من السماء. لكنّ التطبيق العملي جعل من هذا الكلام بعيداً عن الدقة والصحة ومجرّد خيال، وتكفينا نظرة إلى الحرب في أوكرانيا لنتأكد من ذلك.

أولاً، لم تقلص الأسلحة دقيقة التوجيه من كميات الذخيرة المستخدمة ولا بأيّ شكل من الأشكال. لا يمكننا أن نعلم على وجه الدقة عدد الذخيرة التي صرفت في أوكرانيا، ولكن كمثال تذهب التقديرات إلى أنّ وسطيّ ذخيرة المدفعية المستخدمة من الجانب الروسي هي بقرابة 20 ألف طلقة يومياً، ومن الجانب المقابل ثُلث هذا العدد. يعني هذا بأنّه قد تمّ إطلاق ثمانية ملايين طلقة مدفعية حتّى اليوم في هذه الحرب.

لم تقتل هذه الطلقات بالتأكيد ثمانية ملايين إنسان، فبالرغم من أنّ أنظمة المدفعية العصرية دقيقة بشكل هائل، فإنّ 95% من هذه الطلقات لا تؤذي شيئاً بسبب التحصّن وخلافه. ينطبق الأمر ذاته على الذخيرة الفردية. وفقاً لواحد من التقديرات فإنّ القوات الروسية قد استخدمت ألفي رصاصة بندقية يومياً في معركة بلدة بخموت، وأنّ 99% من هذا الرصاص لم يصب الهدف. ينطبق الأمر ذاته على معارك أخرى، فقد قدّرت الولايات المتحدة في تقرير رسمي منذ عدّة أعوام بأنّ الجيش الأمريكي قد استهلك 250 ألف رصاصة مقابل قتل كلّ شخص في العراق وأفغانستان.

تحصينات دفاع الحرب القديمة

أمام هذا الزخم الناري، يقوم الطرف المدافع– كما هي الحال في الحربين العالميتين، بالتحصن باستخدام الخنادق والدشم وغيرها من التجهيزات القديمة ذاتها. كتب صحفي الحرب الروسي ألكسندر كوت: «سافرت من خيرسون إلى لوغانسك، وكان هناك حرفياً تشييد لتحصينات على نطاق صناعي: خنادق، وخنادق مضادة للدبابات وموانع إسمنتية ودشم محصنة».

أعادت الحرب في أوكرانيا التأكيد على أنّ «الحرب دون مواجهة»، أو الحرب عن طريق مفارز صغيرة سريعة الحركة تعتمد على الدعم الجوي أمر خيالي، وأنّ هناك بدلاً من ذلك على الأرض حرب تعتمد على جيوش جرارة بطيئة الحركة تعتمد على المدفعية.

في هذه الحرب، وخلافاً لما قاله المنظرون العسكريون في السنوات الماضية، الميزة لن تكون للمهاجم بل للذين يدافعون بشكل أفضل. تسهم أنظمة المراقبة الحديثة في ذلك. الطائرات دون طيار في كل مكان، وبعضها عسكرية الطابع، لكن معظمها مروحيات رباعية تمّ سحبها من رفوف المتاجر وتجهيزها عسكرياً. الطائرات دون طيار زهيدة الثمن بالمقارنة مع الطائرات التقليدية، وحتّى الجيوش المتواضعة يمكنها تجهيز نفسها بالمئات منها. النتيجة لذلك هي أنّه سيصعب بشكل متزايد إخفاء وتحصين أعداد كبيرة من القوات التي اتضح أنّها لازمة لتنفيذ العمليات الهجومية. فرغم عدم استحالة الأمر، من الصعب تعريض الجيوش المهاجمة لخطر اكتشافها وتدميرها بوساطة المدفعية الهائلة للعدو، ما يعني المزيد من التحصينات والبطء في الحركة.

تعقّد هذه الحقيقة متطلبات الهجوم، وتقوي الميل إلى استخدام مكثف للتمهيد المدفعي طويل الأمد قبل أي عمل هجومي. يعني هذا أنّ الوعود بحروب سريعة وخاطفة غير موجودة، وأنّ أمام المدافعين فرصة تعويض الثغرات في جيوشهم بسرعة، وأنّ النجاحات المحدودة التي يحققها التمهيد المدفعي قد تذهب سدىً في حال عدم وجود جيوش جرارة تمضي قدماً باستخدام معداتها وتجهيزاتها الكبيرة.

إنّ مثل هذه الحرب هي بمثابة الانتحار وإعادة مآسي الحروب الكبرى بمعدات أكثر تطوراً وبقوة نارية أكبر

من ينتفع من الحرب القديمة؟

يمكننا أن نكون واثقين من أنّ مجمع الصناعات العسكرية الغربي يراقب عن كثب ويسجل ملاحظاته، وأنّ هذه الحقائق تدفعه للابتسام والفرح. فالحقائق التي أثبتتها الحرب في أوكرانيا أنّ هناك حاجة للإبقاء على جيش كبير وتجهيزه بعتاد هائل وبذخيرة كبيرة تعني بأنّ محافظهم السمينة بالفعل لن تنضب. ليس علينا أن نستغرب سماعنا في الفترة المقبلة للمنظرين العسكريين وهم يؤكدون على الحاجة لأدوات الحروب القديمة ولجيوش ضخمة ولقدرات تأمين واستخدام ذخيرة هائلة، وأنّ هذا ما سيقرر نتائج المعارك القادمة. يعني كلامهم الحاجة السريعة للانتقال من القوات الخفيفة التي تفضلها الدول الغربية إلى قوات جرارة مناسبة للحرب الباردة الجديدة، مجهزة بقدرات عسكرية صناعية ضخمة، وبمخزونات كبيرة وقت السلم.

سيحرصون على أن يكون هذا منطقياً وأن يتمّ تمرير ما يحتاجه مجمع الصناعة العسكرية ليزدهر أكثر. لكن هذا لن يحدث إلّا إذا أخذنا بالاعتبار بأنّ القتال سيكون بين أقران، وهو الأمر الذي لم تقم به الدول الغربية منذ زمن طويل. لكن هناك درس آخر على المخططين العسكريين أن يستخلصوه من المعارك في أوكرانيا: إنّ مثل هذه الحرب هي بمثابة الانتحار وإعادة مآسي الحروب الكبرى بمعدات أكثر تطوراً وبقوة نارية أكبر.

لهذا وعوضاً أن نسمح بأن تقوم شركات التسلّح بتحديث بياناتها والسعي لتحقيقها، على الشعوب أن تقوم بأقصى ما تستطيع كي ترفض إشعال وخوض هذه الحروب، بحيث نتفادى تكرار أخطاء الماضي. فتعلّم خوض مثل هذه الحروب سيعني أقصى قدر من الدمار والمآسي، ناهيك عن أنّ تكاليف تجهيز هذه الجيوش الجرارة ومدفعيتها وطائراتها وذخيرتها هي خسارات مسبقة سيكون عليهم تكبدها لصالح مشعلي الحروب.

*بول روبنسون: بروفسور في كلية العلاقات الدولية والعامة في جامعة أوتاوا الكندية، وزميل أول في معهد السلام والدبلوماسية.

■ بتصرّف عن:
same the stays it more the،changes
war more the :ukraine

على تايوان أن تخشى حلفاءها وسحبهم مزاياها

إنّ الدور الذي تلعبه تايوان بوصفها محميّة للغرب، يعني أنّها دوماً تواجه احتمال قيام الصين باستعادتها بشكل عسكري، ناهيك عن أوقات التوترات. ولكن إذا ما تغاضينا عن هذا الاحتمال، فتايوان اليوم مهددة بسبب الغرب الذي صنعها في المقام الأول، حيث إنّ التغييرات العالمية تظهر أنّ أوروبا وأستراليا لا يريدان تعكير علاقتهما مع الصين في سبيل تايوان، وأنّ الولايات المتحدة قد تسلب من تايوان أحد أهم مزاياها وتتركها كما تركت غيرها.

■ أوديت الحسين

من الواضح أنّ الولايات المتحدة تكثّف أنشطتها في تايوان اليوم، فهي تريد كسب ما يكفي من رأس المال السياسي لإبقاء الجزيرة غارقة في الدين الأمريكي. يصبح هذا منطقياً وفقاً للعديد من العوامل أبرزها نتائج الانتخابات التايوانية الأخيرة، حيث من المتوقع أن يقوم حزب كومنتانغ بتشكيل حكومة تايوانية، وهم الذين عند مقارنتهم بالحزب التقدمي الديمقراطي الذي حكم في السنوات الماضية، أقلّ ميلًا للانصياع لواشنطن ويحملون موقفاً أكثر إيجابية تجاه علاقات ثابتة مع البر الرئيسي الصيني.

سحب مزايا تايوان منها

في الحقيقة قد يكون موقف أيّة حكومة في تايوان في المرحلة المقبلة أن تحمل شكوكاً تجاه ما تخبئه واشنطن للجزيرة. في الفترة الأخيرة ركزت واشنطن على تعزيز العلاقات مع تايوان في مجال قطاع التكنولوجيا الفائقة، وتحديداً صناعة الرقاقات التي تتمتع هذه الأيام بالأولوية لدى جميع الدول التي تملك قدرات تصنيعية. إنّ مجرّد التفكير في نقص الرقاقات وتوريداتها وتأثيراته جعل الكثير من الدول تضع في أولوياتها تخطي هذا النقص وتفاديه. الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر هلعاً من هذا النقص ومن تخلفها المحتمل عن الصين في هذا المجال، وفرض العقوبات المستمر على قطاع التكنولوجيا الفائقة الصيني ليس إلّا تعبيراً عن هذا الهلع الأمريكي من عدم قدرتهم على مواكبة الابتكار.

تملك تايوان اليوم مصنع TSMC، وهو أكبر مصنع رقاقات في العالم وأكثرها تطوراً. إنّ استمرار عمل هذا المصنع مهمّ للجميع في الواقع وليس فقط للولايات المتحدة، فرغم أنّ تايوان ومصنعها يأتمران بأمر واشنطن، فهناك الكثير من الحسابات لدى بكين فيما يخصّ المصنع التايواني الذي يملك عقوداً وفروعاً في البر الرئيسي الصيني، يجعل بكين مهتمة باستمراره بالعمل.

لكنّ واشنطن تريد تحرير نفسها من الاعتماد على موردين أجانب لمنتج شديد الأهمية لجميع الصناعات الحديثة المدنية والعسكرية كالرقاقات. لهذا السبب أبرمت الإدارة الأمريكية السابقة عقداً بقيمة 12 مليار دولار مع شركة TSMC لبناء مصنع رقاقات في ولاية أريزونا الأمريكية. كما ذكرت التقارير الإعلامية أنّ واشنطن ستوقع عقداً لمصنع ثانٍ في الولايات المتحدة، رغم أنّ المصنع الأول الذي كان من المقرر أن يتمّ تشغيله في عام 2025 قد تم تأجيله لمدة عام وألغيت زيارة الرئيس بايدن لافتتاحه في كانون الأول هذا العام 2022.

ليست الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تريد إيقاف الاعتماد على بلدان أخرى، ربّما اليابان هي الأكثر رغبة في ذلك حيث بدأت بالفعل الحكومة اليابانية – بغض النظر عمّا إن كانت ستنجح أو لا – بتخصيص أموال طائلة لدعم بناء مصانع رقاقات في أراضيها واستقطاب الخبرات القادرة على الابتكار. يعني هذا أنّه من المتوقع أن تجد الشركة التايوانية نفسها في منافسة على العمالة والخبرات، خاصة أنّها ستضطر لإرسال أشخاص ومهندسين وفنيين إلى الولايات المتحدة لبناء المصنع هناك، الأمر الذي قد يمهّد الطريق لإنهاء الشركة التايوانية على الأراضي التايوانية بشكل تام «يعمل في المصنع التايواني اليوم 50 ألف عامل»، أو بأحسن تقدير تحويله إلى منشأة رديفة للإنتاج والابتكار في أماكن أخرى.

إنّ قوّة تايوان وأهميتها المعاصرة بالنسبة للغرب– وتحديداً الولايات المتحدة– تأتي من مكانين: مصنع الرقاقات والتوتير عند حدود الصين

تايوان كمؤشر دبلوماسي

على الجانب الدبلوماسي تستمر الوفود الأمريكية بزيارة تايوان، ويمكننا أن نتوقع أن يستمر التنسيق وخاصة في مجال توريد الأسلحة الأمريكية، أو إبرام اتفاقيات تجارية. ومن المتوقع أن نستمع للتحليلات الغربية الفارغة ذاتها بشأن هذه الزيارات.

كما أنّ أوروبا ترسل وفوداً إلى تايوان بشكل متكرر. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومات الأوروبية «الوازنة» على عكس بعض الدول المتهورة من أوروبا الشرقية، والتي لا تملك الكثير لتخسره، تحاول الإبقاء على إمكانية الحفاظ على علاقات تجارية جيدة مع الصين مفتوحة. لهذا تحرص هذه الدول على إرسال وفود تحوي برلمانيين ليسوا جزءاً من الإدارات الرسمية في الدولة.

تقف بريطانيا كاستثناء هنا، حيث تتسق زيارة وزير التجارة الدولية غريغ هاندز مع تصريحات رئيس الوزراء الجديد ريتشي سوناك عن نوايا القطع وتوتير العلاقات مع الصين، وعلى الأغلب يصبح تعزيز العلاقات الرسمية بين بريطانيا وتايوان مؤشراً على النوايا البريطانية.

في السياق ذاته يمكن الحكم على قيام الوفد البرلماني الأسترالي برحلة لمدّة أسبوع إلى تايوان بدءاً من 5 كانون الأول، والتي أجبرت رئيس الوزراء الأسترالي أنطوني ألبانيز إلى إصدار «تفسير» لموقف حكومته فيما يتعلق بهذه الزيارة. لكن وخلافاً لوفود الدول الأوروبية، كان الوفد الأسترالي يضمّ ممثلين عن كلّ من الائتلاف الحاكم يصحبهم ممثلون عن حزب المحافظين المعارض.

لكن وعلى عكس أوروبا، فأستراليا شريك اقتصادي وقوة إقليمية هامة بالنسبة للصين، ولهذا تزداد حساسية بكين تجاه أيّ عمل أسترالي يتضمن تايوان. لهذا أجبر رئيس الوزراء الأسترالي أن يقدّم تفسيره لهذه الزيارة. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى أنّ تحالف يسار الوسط الذي استلم السلطة في أستراليا منذ أيار الماضي قد نجح على خلفية إعلانه استعداده لعكس التدهور في العلاقات مع الشريك التجاري الأبرز: الصين، وهو التدهور الذي حصل خلال عشرة أعوام من وجود حكومة المحافظين في السلطة نتيجة انضمام أستراليا إلى جميع المبادرات المناهضة للصين مثل AUKUS والرباعية.

إذا ما أخذنا كلّ هذا بالحسبان، يصبح خطاب رئيس الوزراء الأسترالي في آخر لقاء لمنتدى «الشراكة الاقتصادية بين آسيا والهادئ APEC» منطقياً، حيث تحدّث مؤكداً عن أنّ انضمام تايوان إلى مجموعة التجارة الإقليمية «الاتفاق الشامل والتدريجي للشراكة عبر الهادئ CPTPP» غير وارد، لأنّ عضوية هذا الكيان ستكون حكراً على «الدول المُعترف بها دولياً».

إنّ أكثر إنجاز حققته الحكومة الأسترالية ذات «الميل اليساري» التي بقيت ما بين 2008–2013، كان بناء علاقات إيجابية مع الصين، حيث أدركت مدى أهميّة الصين لأستراليا كشريك تجاري واقتصادي إقليمي. وقيام الحكومة الحالية– رغم الأعباء التي ورثتها من الحكومة السابقة– بإعادة تجديد هذه العلاقات ورفض دعم تايوان بهذه الصراحة يعني توجيه ضربة أخرى إلى «الغرب المجتمع»، وتحذيراً لجزيرة تايوان بأنّها تفقد من كانوا يُعتبرون حلفاءها.

إنّ قوّة تايوان وأهميتها المعاصرة بالنسبة للغرب– وتحديداً الولايات المتحدة– تأتي من مكانين: مصنع الرقاقات، والتوتير عند حدود الصين. فإن خسرت تايوان هذين الامتيازين بنقل المصنع خارجها، وبتراجع القدرة الغربية على التوتير، سيعني هذا أنّ أيام تايوان «كمحمية» غربية ستنتهي وتدفع بعدها الثمن وحدها.

عن وحدة وتفاعل وتناسب البنية الفوقية والتحتية وإفلاس العقل المهيمن «1»

في هذه المادة نحاول التشديد على التوتر وعلاقة التفاعل الذي يزداد وضوحاً بين البنيتين الفوقية والتحتية للمجتمع على المستوى العالمي «وحدة النظام العالمي»، الذي يجد في احتمالية التشظي الاجتماعي تجسيده الساطع. ومن هنا التأكيد على الحاجة إلى قاعدة لحركة نقيضة تعمل على تحقيق الكامن الموضوعي في البنية الاجتماعية الذي تحاول علاقات البنية القديمة خنق تبلوره وظهوره. هذه الحركة النقيضة الشاملة تبنى على وحدة العلاقة العضوية بين البنيتين التحتية والفوقية. وكل ذلك هو تجاوز للتيار الاقتصادوي الطاغي في فضاء البحث في الأزمة اليوم، وهو أيضاً دليل على ارتفاع وزن «أممية» المشروع على حساب «قومية» التوازنات. وهذا التمييز سيظل ضرورياً ليس فقط لتبيان مستقبل تطور الحركة على المستوى العالمي، بل لاتخاذ الموقف الصحيح من تموضع القوى الحالي كما هي في حركتها.

■ د. محمد العموش

تعدد الأقطاب أم عالم ما بعد الرأسمالية؟

في النقاش حول طبيعة الانتقال العالمي اليوم يمكن تمييز التيارات الرئيسية التي تصارعت وطبعت حركة التغيير الاجتماعي في مرحلة الرأسمالية كالفوضوية والاقتصادوية– الإصلاحية والثورية «الماركسية» تفعل فعلها، إما لصالح الفكرة التي تقول بعالم متعدد الأقطاب، وتلك القائلة بأن مرحلة التعدد هي فقط مرحلة مؤقتة في سيرورة الانتقال وتجاوز الرأسمالية. وفي صالح المقولة الأولى يقوم المنطق الاقتصادوي. أما لصالح المقولة الثانية فيقوم المنطق الثوري حول التغيير الشامل لطبيعة النظام الاقتصادي نفسه وليس إعادة توزيع حصص على ذات القاعدة.

ولكن هذا النقاش بين المقولتين لم يتعدّ عمره السنين المعدودة على أصابع اليد الواحدة، بعد أن صارت حقيقة أن نظام الهيمنة العالمي للإمبريالية يتراجع ويفقد هيمنته، أي بعد أن صارت فكرة «هل العالم يتغير أم لا» محسومة لصالح التغيّر. ومن الضروري تمييز مصدر المادة الذي يبنى عليها هذا النقاش، ونقصد تحديداً «التوافق» بشبه إجماع على أن العالم يتجه إلى عالم متعدد الأقطاب «ويقف عند هذا الحد من القول»، والتي يجب الوقوف الحذر عندها لأنها تحمل صبغة «إصلاحية» لجوهر التغيير الجذري عند تحويلها إلى مقولة مطلقة، وهو ما تعمل عليه اليوم دوائر الإمبريالية. فالقبول بعالم متعدد الأقطاب يبقي على الرأسمالية كطبيعة للإنتاج والعلاقات والحياة بشكل عام. أما القول بعالم ما بعد الرأسمالية يقول بتحول شامل في نمط الحياة، والقطع مع الإنتاج البضاعي والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وكسر حالة الاغتراب التي رسختها عقود الليبرالية باتجاه متعاظم وصل حد التفتت بين المكونات الاجتماعية كلها.

انتقال مراكز الثقل

أن ينصبغ الخطاب العام بهكذا ملامح فهذا لا يعكس جديداً، بل يؤكد أن الإفلاس لدى الأيديولوجيا المهيمنة يجعلها تستعير فكر عدوها لكي توظفه بعد تحويره لصالحها. هذا ما كان أنجلز قد شدد عليها دائماً حول كيفية «التحريف» الذي يطال الماركسية. وإذا كان سابقاً يتم تبني أفكار «العدو» على صعيد ما، فهي اليوم تحصل على صعيد شامل يصبغ الحركة العالمية ككل على أساس ترابطها العميق وحركتها المتوافقة زمانياً ومكانياً. وفي هذا المسار نجد أن الفكر المهيمن، وحين انفجار الحركة الشعبية بشكل أساس، أول ما استعاره من تراث فكر التغيير بمختلف تياراته «الفوضوية، الإصلاحية، والثورية– الماركسية» هو مقولات التيار الفوضوي التي جرى تعميمها لدى الفئات الشعبية المحتجة ضمن «حركات الربيع» في مختلف البلدان.

وهذه الاستعارة للفوضوية التي تم تحميلها للحركة الشعبية وهو ما قرر مصيرها في أغلب المجتمعات «بشكل عام ولا نقول لكل الحركة بكل قواها»، على حساب الموقف الإصلاحي الذي عادة ما كانت تتبناه القوى المسيطرة تاريخياً، يعود سببه بكل بساطة إلى ذات السبب الذي يجعل القوى التي تحاول تثبيت سيطرتها تستعير فكر عدوها، ألا وهو ضيق هوامش حركتها الموضوعية وإفلاسها التاريخي، فالإصلاحية تحتاج هوامش نمو وثبات ضمن البنية نفسها، فمثلاً هل يستطيع المصنع المفلس أن يقدم إصلاحات لصالح حركة نقابية مطلبية ضمنه!

وهذا الانتقال إلى مراكز ثقل التيارات التغييرية لكي تصير مشكّلاً للخطاب المهيمن نفسه يعكس التطور في مراحل الصراع نفسها. وعلى سبيل النكتة السوداء التي تظهر حجم هذا الانتقال، راج في الفترة الماضية فيديو لـ«صحافي اللبناني» المتنقل بين وسيلة إعلامية وأخرى كرأس حربة لموقف الفئة داخلية، كل هذا يجعل المنطق «الاقتصادوي– النقابوي» يتطور إلى مستوى لغة الدولة نفسها «روسيا بنسبة أقلّ من الصين». هذا ليس محاولة اختزالية لموقع الدول الصاعدة. إذاً، إذا اعتبرنا أن صراعاً طبقياً معقداً يحصل– حيث الدولة «الصاعدة» هنا– ولا بدّ أنها جزء منه، ولكن ليس كدولة تكبح تطور القوى المنتجة بشكل مطلق، بل تعمل على فتح طريق تطويرها، وحتى نحسم قضية عدم الوقوع في مسألة الاختزال يمكن القول إن هذا السعي إلى التوازن والتكافؤ الاقتصادي «الرأسمالي» ليس إلا مرحلة مؤقتة نابعاً من المهام المطروحة ولا يمكن له أن يخرج عن قاعدة ما قيل سابقاً بأن الإمبريالية تضع نصب عينيها تدمير هذه الدول «الصاعدة» وتفتيتها، ولهذا فإن الموقف «الإصلاحي» شكلاً، له حدوده وهوامشه التي سرعان ما ستتقلص أكثر فأكثر. ولهذا السبب بالتحديد نرى أن هذه الدول في طرحها ومشروعها «أقلّه ذلك العلني» تشهد توتراً بين مستويين من الخطاب، الأول سياسي يقول بالدفاع الوجودي عن الذات «وفي هويته يأخذ ملمحاً أممياً» وله جوهر جذري في الهجوم على النهج الإمبريالي التدميري للمجتمعات وثقافتها وهويتها وحقها في الوجود وتفتيتها، والثاني، اقتصادي يقول بـ«إصلاح» النظام العالمي لصالح انتزاع «حقوق وحصة» أكثر ضمن هذا النظام «وله ملمح قومي». وهذا طبيعي ومفهوم وليس له جوهر رجعي أبداً. هذا التوتر «المؤقت بالضرورة» بين النزعتين الأممية–الثورية والقومية «وإن اختلف وزن إحدى النزعات في دولة عن أخرى، ونقول تبسيطاً نأمل ألا يكون كاريكاتورياً، كازدياد وزن النزعة «السياسية الجذرية» لدى روسيا على حساب النزعة «الحقوقية الاقتصادوية» لدى الصين». وهذا التوتر ليس مطلقاً بل يتطور مع كل تجذير للصراع مع قوى العالم القديم «وتركزها في الغرب الإمبريالي» والأهم مع تناقضات هذا العالم ضمن كل دولة من الدول.

وهذا التجذير يدفع هذه الدول على حد تعبير غرامشي أن «تصبح واحدة منها ميّالة لأن تسيطر ولأن تفرض نفسها في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وحدة فكرية وأخلاقية تطرح جميع المسائل موضع الاختلاف والصراع لا على الصعيد النقابي بل <العالمي>» و «تفهم الدولة بالطبع على أنها نظام يعود لهذه الفئة]المهيمنة[ومقدر له خلق الشروط الأكثر ملاءمة لامتدادها الأقصى...كقوة محركة للامتداد العالمي، أي لتطور جميع الطاقات <القومية>، وذلك بمعنى أن الفئة الحاكمة...تفهم حياة الدولة على أنها تشكل تواصلاً للتوازنات غير المستقر...ليس إلى المدى الذي تبغيه مصالحها الاقتصادية النقابية» «الأمير الحديث، ص 87». وما هذه المصالح «العالمية» إلا الحفاظ على الحياة على الكوكب في مواجهة الرأسمالية كنظام إنتاج. وهذا بالتحديد هو تقديم المشروع العالمي الشامل، لأن تداخل الصراع العالمي بين الداخلي والخارجي يفرض توسيع دائرة تمثيل «مصالح الفئة الأساسية» إلى خارج حدود «الدولة القومية» ليطال القسم «العالمي» من «الفئة الأساسية» والتي يفعل التناقض الأساس بين علاقات الإنتاج التدميرية للقوى المنتجة فعله فيها. هذا مثلاً مرفوع على مستوى قضية إطفاء الحروب والصراعات العسكرية والتسويات، والقضية الراهنة حول تأمين الغذاء للمجتمعات الأكثر عرضة للمجاعة، وقضايا الصحة العالمية والتعاون بمختلف المجالات وتطوير القوى المنتجة في البلدان المختلفة وحمايتها. ولكن هذا التمثيل للمصالح «الأممية» لم يتجاوز بعد مسألة الدفاع، على حساب قضية الهجوم والتغيير الجذري التي هي في بعدها العالمي أكثر ضرورة وحساسية بسبب الانهيار السريع والشامل في المجتمعات خارج حدود الدول «القومية الصاعدة» «ملامح الخطاب والرموز القومية بارزة جداً في سردية الدبلوماسية الروسية والصينية بشكل خاص». وفي المادة اللاحقة سنحاول تناول العلاقة الجدلية بين ضرورة حل هذا التوتر بين الأممي والقومي «كقضية مركزية في تحديد ثورية الخط، أي التيار الثالث الذي يفترض أن يتعزز على حساب التيارين الفوضوي والإصلاحي» انطلاقاً من انهيار تناسب البنية الفوقية مع البنية التحتية عالمياً وهذا يشمل تلك الدول الصاعدة.

ما هذه المصالح «العالمية» إلا الحفاظ على الحياة على الكوكب في مواجهة الرأسمالية كنظام إنتاج

عن الفرق النوعي بين الخطاب المهيمن وبين من يقول به من دول

إذا كانت الصين وروسيا بشكل أساس هما من رفعتا شعار عالم متعدد الأقطاب «الإصلاحي شكلاً» فهي كدول اليوم تمثل نهجاً تغييرياً بصيغة دولة يعكس تطور القوى الاقتصادية وشكل الإنتاج في العقود الماضية في كلتا الدولتين كإنتاج بضاعي «أليست هذه هي هوية الصين الحديثة كـ«مصنع للعالم»؟». فانطلاقاً من أن الصراع السياسي شديد التعقيد حيث ازداد وزن حضور الخط التقدمي ضمن الدولة «التي تنتمي تحديداً إلى العالم الجديد، والتي شهدت سابقاً انتقالات ثورية على صعيد المجتمع بالضرورة» فإن الدولة التي هي اليوم في طليعة «العالم الجديد» تتحدد طبيعتها بازدياد وزن مشاركتها لصالح ليس كبح التطور في القوى المنتجة، بل في فتح طريق المستقبل لهذا التطور، وكون الصين بشكل أساس كاقتصاد يحاول أن يتخذ له موقعه العالمي «إلى جانب» اقتصاد المراكز الإمبريالية «وهو بالضرورة مرحلة من مراحل الصراع مع الإمبريالية»، وبمعزل عن شكل سوقها التصريفي إن كان سوقاً دولية أو والفوضى في المنطقة والكيان الصهيوني حكماً، يظهر انتقاله خلال سنتين فقط من موقع المتهكم على الصين «والتوجه شرقاً» «في 2020» ورفضه مقارنتها بأمريكا منبع العلوم والإبداع «وتشكل لبنان حول جامعتين أمريكيتين أساساً! فكيف له أن يترك أمريكا» التي لن يستطع أحد استبدالها قريباً وفشل مشروع التنمية الصيني، إلى موقع القول «في 2022» بموقف تعدد الأقطاب وتصاعد دور الصين وانتهاء دور أمريكا كـ«حليف» لدول المنطقة، فيقول إننا «اليوم أمام عالم جديد لا تعادي فيه دول المنطقة الصين ولن تشتري عداوات كرمى لعيون أمريكا». قد يبدو الاقتباس من هكذا نموذج مستفزاً وغريباً، ولكنه دليل على أن أكثر مستويات الانحطاط الإعلامي والخطاب السابق قامت بتموضع جديد. وقد يقول البعض إن هذا الموقف الإصلاحي تحمله الصين وروسيا أيضاً. نعم، هذا صحيح جزئياً، وشكلياً فقط.

الهجرة إلى السعادة

أصبح المسلسل التلفزيوني الصيني الشهير حول مكافحة الفقر مترجماً ومتاحاً للجماهير في الدول العربية حسب جريدة الشعب اليومية ووكالة شينخوا. فالمسلسل التلفزيوني المشهور في الصين «شانهايتشينغ» واسمه العربي «الهجرة إلى السعادة»، أصبح متاحاً باللغة العربية، وهو يروي جهود الصين للتخفيف من حدة الفقر.

تتبع مسلسل «شانهايتشينغ» حياة سكان القرى في التسعينيات من القرن الماضي في شيهايقو، منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي شمال غربي الصين، والذين تم نقلهم من الجبال العميقة إلى منطقة صالحة للسكن بالقرب من النهر الأصفر، وهناك بنوا من الصفر منازلهم الجديدة في بلدة مينينغ بمساعدة مقاطعة فوجيان بشرقي الصين، وهي مقاطعة ساحلية غنية نسبياً. ويذكر أن المسلسل التلفزيوني الصيني مبني على قصة واقعية.

شارك في أعمال الترجمة والدبلجة فريق مكون من العشرات، من الصين والبلدان العربية. وأمضى الفريق أكثر من أربعة أشهر في تبسيط الخطوط وصقل النص. ولا تتحدث الشخصيات بلغة الماندرين القياسية، بل باللهجات في المناطق الشمالية الغربية للصين، ما يضفي مصداقية على التكيف الدرامي مع البيئة القروية الحقيقية.

وقال ما شيويه جيون، رئيس فريق الترجمة: من أجل توفير تجربة مشاهدة أفضل للجمهور في الدول العربية، اخترنا اللهجات الشعبية من الدول العربية لترجمتنا ودبلجتنا. وطُلب من ثلاثة مدبلجين على الأقل القيام بالتسجيل لكل شخصية رئيسية على الشاشة، وتم في النهاية اختيار الشخص الذي يمكنه مطابقة نغمة صوت الشخصية وأدائها.

سامر سفاف «سوري» هو المدبلج للشخصية الرئيسية ما ده فو، كادر في القرية، تأثر بعمق بمثابرة الكادر وشجاعته. على الرغم من بعض سوء الفهم والمقاومة، استمر ما ده فو في إقناع القرويين الآخرين بالانتقال إلى بلدة مينينغ وإعادة بناء منزل جديد في صحراء غوبي. أظهر ما ده فو شعوراً بالأمل، وقال سفاف: بمثل هذا الأمل، أصبحت الصين تدريجياً عملاقاً اقتصادياً.

أما بتول نجاوي، فهي فتاة مغربية تعمل في فريق الترجمة، في مدينة ينتشوان، حاضرة منطقة نينغشيا، لأكثر من أربع سنوات. زارت بلدة مينينغ، لأول مرة بعد مشاهدة المسلسل التلفزيوني. وقالت نجاوي: إن تغييراً جذرياً حدث هناك. لقد ولّت الأيام التي كان القرويون يكافحون فيها ضد الفقر. وقال ما شيويه جيون: إن الفقر هو تحدٍّ عالمي. يعرض المسلسل كيف تخلصت الصين من الفقر في الواقع، معرباً عن أمله في أن يحظى المسلسل الصيني بإعجاب وترحيب الجماهير في الدول العربية.

تتمتع الصين والبلدان العربية بتاريخ طويل من العلاقات الجيدة في مختلف المجالات، في الاقتصاد والتعليم والثقافة والصحة وغير ذلك. وقد بدأ بث النسخة العربية من المسلسل التلفزيوني في السودان ومصر وسيُذاع في السعودية والإمارات ودول عربية أخرى، وفقاً لفريق الترجمة.

أخبار ثقافية

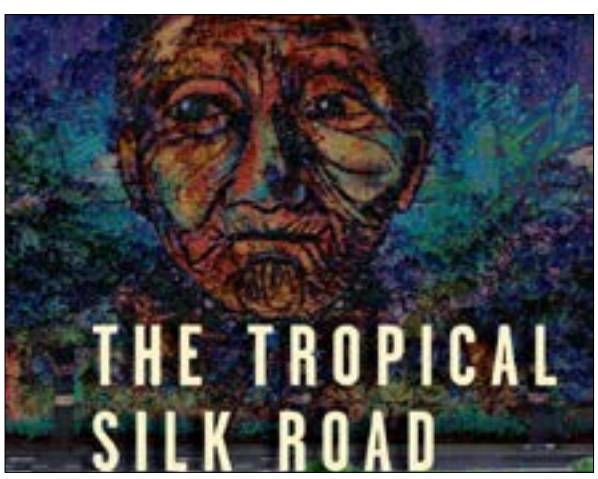

طريق الحرير الاستوائي

«طريق الحرير الاستوائي: مستقبل الصين في أمريكا الجنوبية». كتاب جديد بالانكليزية يناقش آفاق التعاون الصيني الأمريكي اللاتيني والمنعطف التاريخي للعمليات التحويلية في العالم مثل خروج الصين إلى الجنوب العالمي وتعاونها مع البرازيل والإكوادور، مع تراجع الولايات المتحدة إلى الانعزالية والقومية وتسبب جائحة كوفيد في انهيار الأسواق المالية. حيث دعمت الصين البنية التحتية الحكومية والمحلية وميزانيات الرعاية الصحية في جميع أنحاء المنطقة، وأعادت إحياء الشراكات التي تم تجميدها مع حكومات البلديات والمقاطعات في عصر تراجع الهيمنة الأمريكية.

حياة باي

صدر حديثاً وضمن سلسلة الكتاب الإلكتروني عن الهيئة العامة السورية للكتاب رواية «حياة باي»، من تأليف: يان مارتل. ترجمة: جهاد حسن الباروكي. مراجعة: د. أماني العيد. تتحدث الرواية عن حياة الفتى باي وصراعه من أجل البقاء بعد غرق السفينة التي كان يركبها في المحيط الهادئ، وبرفقته نمر بنغالي؛ في مغامرة الفتى الخيالية التشويقية للعلاقة بين الإنسان والحيوان وغريزة البقاء والصراع في الطبيعة، يذكر أن الراوية قد تحولت إلى فيلم سينمائي قبل سنوات لتصور مشاهد من حياة الفتى الباي في عرض البحر والجزر النائية.

كانوا وكنا

رسالة مفتوحة
اعتصام عمالي.. للمطالبة
المخازن الاستهلاكية
نقمة أم نعمة على عمالنا؟

نشرت جريدة قاسيون خبراً حول اعتصام عمال الشركة العامة للبناء في مبنى اتحاد عمال دمشق للمطالبة بالأجور المتوقفة منذ ثلاثة أشهر، ورسالة حول الفصل التعسفي لـ 53 عاملاً لشركة المناسج والمغازل في دمشق. وكتبت الجريدة: هل أصبح الاقتصاد الوطني عبئاً على الحكومة أم أن الحكومة قد أصبحت عبئاً على الاقتصاد الوطني؟ جريدة قاسيون العدد 200 الخميس 26 حزيران 2003.

احذروا من بائعي الموت في بيوتكم

تكمن خطورة لعبة كول أوف ديوتي Call of Duty اليوم في أنها تربي أجيالاً كاملة من الشباب، تجعلهم عنيفين ومدمنين مخدرين إلكترونياً. وتتحدث العديد من وسائل الإعلام عن هذا الدور التربوي الخطير لأصحاب اللعبة. بينما تقول وسائل الإعلام الرأسمالية: لا يوجد دليل على أن ألعاب الفيديو تولد عنفاً حقيقياً.

■ لؤي محمد

ولكن دور هذه اللعبة أخطر من الكلام أعلاه، فليس العنف وحده هو رسالة اللعبة. لأنها مدرسة يومية احترافية للسياسة الأمريكية. ويبدو في الظاهر أن هذه اللعبة تتعلق بإطلاق النار وبالحرب والسلام في العالم الافتراضي. ولكن للعام التاسع عشر على التوالي مع صدور النسخة الجديدة من اللعبة، ظهر فيها ما يريده الأمريكيون أن يحدث في بعض البلدان. تبدأ اللعبة بنسختها الجديدة «الحرب المعاصرة 2» بجريمة حرب تدور أحداثها في الماضي القريب جداً. حيث يجب على اللاعب قيادة صاروخ عبر وادٍ صحراوي بعيد لاغتيال جنرال إيراني يُدعى غرباني. وقالت بعض وسائل الإعلام: من الواضح أنها إشارة مستترة إلى اغتيال الجنرال قاسم سليماني في هجوم بطائرة مسيرة عام 2020 بأمر من دونالد ترامب.

وتحاكي اللعبة أيضاً ما تفعله الوحدات الخاصة الأمريكية الخاصة التي تريد أن تمنع الحرب العالمية الثالثة في بعض البلدان. مع أن أحداث العقود الثلاثة الأخير تكشف أن الأمريكيين كانوا يدفعون إليها دفعاً.

وهناك أيضاً قصة إرسال حملة الرحلات البحرية الافتراضية لمطاردة أعضاء عصابات المخدرات المكسيكية على طول الجدار الحدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك، والذي يتضمن استخدام بندقية هجومية ضد المدنيين في تكساس. وتحول اللعبة أيضاً حياً سياحياً في أمستردام إلى منطقة حرب من أجل القبض على بعض الإرهابيين.

بالنظر إلى الدرجة العالية من محاكاة مشاهد العنف والقتل، ليس من المستغرب أن يرد العديد من الصحفيين بإلقاء الشتائم اتجاه اللعبة. ولكن هذه الشتائم بقيت ضمن نفس المحادثات الضحلة التي لم تستطع تحديد الرسائل الإعلامية وتأثيرها على اللاعبين.

الشيء الأكثر ضرراً في اللعبة هو التعامل مع السياسة العالمية وفق ما يريده الأمريكيون وتربية الشباب على العنف، وإبقاؤهم في حالة الإدمان على اللعبة. وهي ليست وحيدة في هذا المجال، بل توجد نسخ عديدة لهذه المدرسة الحية على القتل والحرب مثل لعبة بوبجي وغيرها. كما تجني الشركات من ذلك حجماً كبيراً من الأموال، من الشركة المالكة حتى شركات الاتصالات في بلدان الجنوب الفقير التي تعمل كوكيلة للعبة حتى في حالة وجود عقوبات أمريكية بحق البلد الذي تعمل فيه!

في صباح عيد الميلاد قبل عشر سنوات، نقلت الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز خبراً كان تسويقاً مباشراً للبنادق والسكاكين إلى اللاعبين تحت اسم ميدالية الشرف من أجل أن يتمكن أي شخص من إطلاق النار من بندقية هجومية تحمل علامة تجارية في العالم الافتراضي. وكتبت صحيفة نيويورك تايمز بأن ذلك كان صالة عرض للأسلحة الواقعية.

بالإضافة إلى التسويق المباشر للأسلحة الفردية. كان ذلك تعليماً عسكرياً نظرياً بالطرق الحديثة. إذ يربي أصحاب اللعبة جنوداً ومرتزقة بهذه الطريقة وعلى حساب الناس أيضاً. ويعرف عن محبي هذه اللعبة في الولايات المتحدة بعد فترة من اللعب، بأنهم يعودون إلى المنزل أو المدرسة مع بندقية. وآخرون يرتكبون الجرائم. لقد أصبح هؤلاء الرماة الافتراضيون مجرد أداة تسويقية علنية لبائعي الموت في صناعة الأسلحة النارية. أما الدعاية السياسية في اللعبة، فتتركز حول الجيش الأمريكي الذي لا يتعرض لهزيمة كبيرة هناك. وكل ذلك مدرسة لاستخدام الأسلحة في العالم الواقعي. وقالت بعض وسائل الإعلام أن 400 مليون شخص يلعبون هذه اللعبة حول العالم.

تعمل ألعاب الفيديو كمخدر مؤقت يضحي بالصحة الجسدية والعقلية ويبعد الإنسان عن الحياة الواقعية من أجل صداقات الألعاب عبر الإنترنت

يلعب 90% من الأطفال بهذه الألعاب في المنزل، وتجري تربيتهم على أن الجيش الأمريكي لا يستسلم، ويجري تدريبهم نظرياً على قيادة وحدات صغيرة على أسلوب المرتزقة غير الرسميين. ورغم ذلك ينفي المسؤولون وجود علاقة للعبة بالحروب الأمريكية. فجشع الشركات الرأسمالية يصنع الجحيم بتشابك كبير بين مختلف القطاعات، من المجمع الصناعي العسكري إلى الألعاب إلى الدولار .... إلخ.

من ناحية أخرى، أسس العمال والموظفون في شركة كول أوف ديوتي نقابة عمالية في أيار الماضي، ولكن الشركات أفشلتهم وانتقمت منهم قانونياً. وفي اللعبة ذاتها يجري التعاقد الافتراضي لأي عمل بدون تعويض وحقوق ليجري التسريح بسهولة، وهذه نقطة أخرى لم يجرِ بحثها.

كما أن اللعبة صناعة رأسمالية تبلغ أرباحها 67 مليار دولار وتتضمن المعاملات داخل اللعبة دفع أموال حقيقية لشراء سلع رقمية لاكتساب ميزة تنافسية، وتقول الإحصائيات الإعلامية أن ما يقارب 40 % من مبلغ 5،1 مليار دولار المذهل لشركة Activision Blizzard في عام 2021 جاء من مشتريات اللعبة الرقمية.

تم تصميم هذه الألعاب والمعاملات الدقيقة عن قصد لمحاصرة اللاعبين نفسياً في دائرة من الإدمان. في عام 2019، اعترفت منظمة الصحة العالمية بـ «اضطراب الألعاب» كحالة صحية عقلية، وأضيف ذلك رسمياً إلى التصنيف الدولي للأمراض هذا العام، حيث يقدر عدد المدمنين بستين مليوناً، ووفقاً لأحد التقديرات. يلعب نصف جيل الألفية بهذه الألعاب لأكثر من ثماني ساعات في اليوم، وما يقرب من ربعهم يلعبون أكثر من ثلاث عشرة ساعة في الأسبوع، وهو رقم زاد منذ أن أدت عمليات الإغلاق الوبائي إلى تحفيز المزيد من الوقت للشاشة.

وتتزامن هذه الأرقام مع تدهور الصحة العقلية وزيادة معدلات الاكتئاب بين الشباب، فضلاً عن تدهور مؤشرات الصحة البدنية. وأصبح اللاعبون معزولين بشكل متزايد. وعلى الرغم من أن ألعاب الفيديو توفر في كثير من الأحيان إلهاءً ممتعاً وطريقة ملائمة للتواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، فإنها غالباً ما تعمل كمخدر مؤقت يضحي بالصحة الجسدية والعقلية، ويبعد الإنسان عن الحياة الواقعية من أجل صداقات الألعاب عبر الإنترنت.

قاسيون
2023
عودة قاسيون الورقية من جديد
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 30000K
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
حزب الإرادة الشعبية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار